الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

العدد (237)

1431/4/15هـ الموافق 2010/3/31م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	34
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	43
حقوق الإنسان في العالم	108

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية تتفقان وتختلفان

خلاف حول مرجعية تنفيذ نظام الحماية الأسرية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1431/04/11 هـ 27 مارس 2010 م العدد : 3205
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100327/Con20100327340688.htm

سالم السبيعي ـ الأحساء

اتفق مسؤولان من وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة الإسراع في إصدار نظام يعنى بالحماية الأسرية، في إشارة منهما إلى أن النظام المقترح مضى عليه أكثر من عام ونصف، وهو يتنقل بين مجلس الشورى وهيئة الخبراء دون أن يبت في أمره.

وفي الوقت الذي اتفق مسؤولو الوزارة وحقوق الإنسان على أهمية إصدار النظام إلا أنهما اختلفا على من تقع مسؤولية تنفيذه، إذ يرى نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان والمتحدث الرسمي في الجمعية الدكتور صالح الخثلان أهمية إنشاء هيئة وطنية للحماية من الإيذاء تكون مهمتها تنفيذ النظام.

فيما يشير مدير عام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي إلى أن إدارته هي من يجب تنفيذ هذا النظام، خصوصا وأنها تملك خبرات عملية وكفاءات بشرية تؤهلها لهذا الدور.

وفي المقابل، لم يغفل الدكتور الحربي أهمية رفع مستوى قدرات إدارته وتعزيز كوادرها وأجهزتها وإمكانياتها المادية والفنية، بما يمكنها من رفع مستوى قدراتها على التعامل مع موضوع العنف الأسري.

وبرر الحربي تنفيذ إدارته للنظام في أن الحماية الاجتماعية من أهم اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية، مبينا أن الوزارة كثفت جهودها خلال الأعوام الماضية للحد من انتشار العنف الأسري والتعامل بفاعلية مع حالات الإيذاء.

واستند الحربي في تبريراته في أحقية الوزارة تنفيذ النظام، كونها، أنشأت 17 وحدة للحماية الاجتماعية في جميع المناطق، أسست مركز بلاغات مجانيا هو 1919 لتلقي البلاغات، نسقت مع الجمعيات الخيرية في المملكة لافتتاح أقسام للحماية الاجتماعية، أوجدت وحدة الإرشاد الاجتماعي على الرقم المجاني 8001245005، تعاونت مع القطاع الخاص لوضع برامج توعية وقائية، نفذت حملة توعية تعريفية، نسقت مع برنامج الأمان الأسري لإنشاء دورات تدريبية وحملات توعوية، كما نسقت مع الجمعيات الخيرية المعنية لتفعيل الجانب الوقائي التوعوي.

أما نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فقال إن إنشاء هيئة وطنية مستقلة هي الأكثر قدرة على تنفيذ النظام، مشيرا إلى أن الوقت حان لإصدار النظام، نظرا لتأخره كثيرا عند لجنة الخبراء، مبينا أن النظام الذي شاركت في إعداده جهات عدة، هو نظام متكامل.

وقال إن صدور النظام يقلل من حالات الإيذاء، كونه يحدد مسؤوليات جميع الجهات ودور الرعاية، فضلا عن مساندته ضحايا الاعتداء، وإلزامه المدارس والمستشفيات بضرورة الإبلاغ عن حالات الإيذاء أو حتى الاشتباه، على أن يتحمل من لا يبلغ مسؤولية ذلك.

وقال الخثلان إن النظام المقترح يحدد المسؤوليات مثلما يحدد العقوبات الإدارية، «لأن الوضع الحالي يساعد في استمرار حالات الإيذاء»، موضحا أن كثرة حالات الاعتداء ناتجة عن عدم وضوح الإجراءات، ولذلك كان يجب أن يصدر النظام قبل عام.

وحول سبب اقتراحه بإنشاء هيئة مستقلة رغم وجود وزارة الشؤون الاجتماعية، قال نائب رئيس الجمعية: لأن مسؤوليات الوزارة كثيرة ولن تتحمل مسؤوليات جديدة.

وهنا يرد مدير عام إدارة الحماية الاجتماعية بالقول: إن لدى الوزارة فروعاً قائمة في جميع المناطق، وهذا يسهل كثيرا عليها في طريقة تعاطيها مع حالات الإيذاء أينما كان موقعها، في حين أن إنشاء جهة جديدة تهتم.

تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1431/04/10 هـ 26 مارس 2010 م العدد : 3204
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100326/Con20100326340602.htm

عبد الرحمن الخثارش ـ جدة

أصدر مجلس الوزراء قرارا برقم 166 في 1421هـ، ينص على تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد، في إطار عقد العمل المبرم بينهما، وليس في أحكام الكفالة، ونص القرار أيضا على اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لإحلال عبارة «عقد عمل» و«صاحب عمل» محل «كفالة» و«كفيل» في نظام الإقامة ونظام العمل والعمال، ويأتي قرار تنظيم العلاقة بعد الخلافات المتكررة على الرواتب وساعات العمل، وتوتر العلاقة بين العمال والكفلاء في القطاع الخاص، ما يؤدي ذلك في غالب الأمر إلى التأخير في استخراج الإقامات، ومخالفة نظام العمل كالهرب على سبيل المثال، وامتناع البعض عن العمل، لحين تدخل الجهات المختصة التي تدرس الوضع ميدانيا وتبدأ في الحل.

ووفقا لمقترحات جمعية حقوق الإنسان، فمن المتوقع البدء في إنشاء جهاز حكومي لتنظيم شؤون العمالة الوافدة يترأسه وزير العمل، وستنقل لهذا الجهاز، في حال الموافقة على إنشائه، صلاحيات وزارة العمل الخاصة بالعمالة الوافدة، وصلاحيات إدارة الجوازات الحالية الخاصة بذات العمالة، وتطالب الجمعية بإلغاء الكفالة، واعتماد تنظيمات جديدة «يكون العقد فيها منظما لعلاقة العامل بصاحب العمل»، وسبق أن طالبت جمعية حقوق الإنسان في دراسة حقوقية، بتنفيذ القرار رقم (166)، الذي ألغى لفظ الكفالة والكفيل، ونص على ضرورة تنظيم العلاقة في إطار العقد والنظام، وحددت الدراسة الحقوقية، 10 إجراءات يجب أن تتخذ لإلغاء أحكام الكفالة، منها؛ منع احتجاز جواز سفر العامل، وإلغاء ضرورة موافقة الكفيل على استقدام العامل المكفول لأسرته، إلغاء ضرورة موافقة الكفيل على طلب التصريح للعامل الوافد بالحج، إلغاء ضرورة موافقة الكفيل على زواج مكفوله، إلغاء موافقة الكفيل على زيارة أحد أقرباء المكفول في المملكة، وإلغاء بعض المصطلحات والإجراءات المقيدة لحرية العامل الوافد، وقد أعلن رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور بندر الحجار في وقت سابق، أن القرار لم ينفذ، ولا تزال ترتيبات الكفالة قائمة، ويجب إدخال القرار حيز التنفيذ.

من جانبه قال عبد الله با وارث، المحامي والمستشار القانوني المعني بالقضايا العمالية: يفترض على كل عامل أخل صاحب المنشأة أو رئيسه في العمل بالاتفاقيات المبرمة بينهما، إقامة دعوى في مكتب العمل طالما أن هناك نظاما، وشدد على أهمية توعية العمال بحقوقهم القانونية لمنع أي تجاوزات للنظام، وأرجع زيادة حالات الامتناع عن العمل إلى خلافات على الرواتب وتأخر صرف المستحقات من الجهات الحكومية، معربا عن أسفه لأن نسبة كبيرة من عقود العمالة غير متوافقة مع ضوابط النظام، لكنه دعا في الوقت ذاته إلى الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الشكاوى قد تكون كيدية، موضحا أن مشكلة العامل تكمن في التنازل عن كل حقوقه وفجأة يثور مطالبا بها.

تزايد حالات إيذاء الأطفال تحفز حقوق الإنسان بالمطالبة بـ"نظام حماية"

المصدر: جريدة المدينة السبت، 27 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235188

عواض الخديدي - الطائف

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى ضرورة الإسراع بإصدار نظام الحماية من الإيذاء وقال الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعيةو المتحدث الرسمي باسمها أن حالات العنف ضد الأطفال في ازدياد وأن الظروف الأسرية و عدم وجود إجراءات واضحة و مباشرة للإبلاغ عن حالات الإيذاء و التعامل معها هو ما يحول دون الكشف عن الحجم الحقيقي لها. و حذرت الجمعية أن العنف ضد الأطفال و النساء يزداد وأن من عدم المسؤولية التشكيك في هذه الحقيقة تحت أي زعم ، حيث أصبحوا ضحية الإفرازات السلبية للتغيرات الكبيرة التي يعيشها المجتمع واستغرب الخثلان تأخر صدور نظام الحماية من الإيذاء الذي أعدت مسودته الأولى مؤسسة الملك خالد الخيرية و أشار إلى أن عدم صدوره يساهم في وقوع المزيد من الأطفال ضحايا للعنف.وناشدت الجمعية مجلس الشورى إعطاء أولوية خاصة للمشروع و الدفع بإنشاء هيئة وطنية للحماية من الإيذاء. كما طالبت الجمعية دعم الإدارة العامة للحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية بالإمكانات البشرية و المادية الضرورية ، وكذلك منحها الصلاحيات الكافية لتمارس مهامها في التصدي للعنف حتى صدور النظام. كما دعا نائب رئيس الجمعية خطباء المساجد إلى بيان موقف الإسلام العظيم من شناعة ممارسة العنف ضد الأطفال و النساء و المساهمة في التصدي له بالموعظة و التذكير بحقهم في الحياة الآمنة الكريمة.

حقوق الإنسان تدعو لإصدار نظام الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الوطن السبت 11 ربيع الآخر 1431 - 27 مارس 2010 العدد 3466 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3466&id=142005

الرياض: الوطن

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى ضرورة الإسراع بإصدار نظام الحماية من الإيذاء لأن الوضع لم يعد يحتمل أي تأخير وأكد نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي الدكتور صالح الخثلان أن حالات العنف ضد الأطفال في ازدياد، وأن الظروف الأسرية وعدم وجود إجراءات واضحة و مباشرة للإبلاغ عن حالات الإيذاء والتعامل معها هو ما يحول دون الكشف عن الحجم الحقيقي لها .و حذرت الجمعية من أن العنف ضد الأطفال والنساء يزداد وأن من عدم المسؤولية التشكيك في هذه الحقيقة تحت أي زعم، حيث أصبحوا ضحية الإفرازات السلبية للتغيرات الكبيرة التي يعيشها المجتمع .واستغرب الخثلان في بيان صحفي وزع أمس تأخر صدور نظام الحماية من الإيذاء الذي أعدت مسودته الأولى مؤسسة الملك خالد الخيرية . وأشار إلى أن عدم صدوره يساهم في وقوع المزيد من الأطفال ضحايا للعنف. وناشدت الجمعية مجلس الشورى إعطاء أولوية خاصة للمشروع و الدفع بإنشاء هيئة وطنية للحماية من الإيذاء. كما طالبت بدعم الإدارة العامة للحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية بالإمكانات البشرية والمادية الضرورية، وكذلك منحها الصلاحيات الكافية لتمارس مهامها في التصدي للعنف حتى صدور النظام.ودعا الخثلان خطباء المساجد إلى بيان موقف الإسلام العظيم من شناعة ممارسة العنف ضد الأطفال والنساء والمساهمة في التصدي له بالموعظة والتذكير بحقهم في الحياة الآمنة الكريمة .

دعت للإسراع في إعلان نظام الحماية من الإيذاء

" حقوق الإنسان " تحذر من تزايد العنف ضد النساء

المصدر: جريدة الرياض السبت 11 بيع الاخر 1431هـ - 27مارس 2010م - العدد 15251
http://www.alriyadh.com/2010/03/27/article510414.html

الرياض- محمدالغنيم

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى ضرورة الإسراع بإصدار "نظام الحماية من الإيذاء" محذرةً من تزايد العنف ضد الأطفال والنساء مؤكدةً في بيان لها أمس أن من عدم المسؤولية التشكيك في هذه الحقيقة تحت أي زعم، حيث أصبح الأطفال والنساء ضحية الإفرازات السلبية للتغيرات الكبيرة التي يعيشها المجتمع .

وشددت الجمعية على أن الوضع لم يعد يتحمل أي تأخير الآن وقالت على لسان نائبها والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان إن حالات العنف ضد الأطفال في ازدياد وأن الظروف الأسرية وعدم وجود إجراءات واضحة ومباشرة للإبلاغ عن حالات الإيذاء والتعامل معها هو ما يحول دون الكشف عن الحجم الحقيقي لها .

واستغرب د.الخثلان تأخر صدور نظام الحماية من الإيذاء الذي أعدت مسودته الأولى مؤسسة الملك خالد الخيرية وأشار إلى أن عدم صدوره يساهم في وقوع المزيد من الأطفال ضحايا للعنف،وناشدت الجمعية في هذاالصدد مجلس الشورى إعطاء أولوية خاصة للمشروع والدفع بإنشاء هيئة وطنية للحماية من الإيذاء،كما طالبت الجمعية بدعم الإدارة العامة للحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية بالإمكانات البشرية والمادية الضرورية، ومنحها الصلاحيات الكافية لتمارس مهامها في التصدي للعنف حتى صدور النظام .

ودعا نائب رئيس الجمعية خطباء المساجد إلى بيان موقف الإسلام العظيم من شناعة ممارسة العنف ضد الأطفال والنساء والمساهمة في التصدي له بالموعظة والتذكير بحقهم في الحياة الآمنة الكريمة .

د .سهيلة تنتقد تعامل "الشؤون الاجتماعية" مع قضايا العنف الأسري

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 26 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/234941

عبدالله الزهراني - الدمام

انتقدت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو جمعية حقوق الإنسان أسلوب تعامل وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في دور الإيواء، مع قضايا العنف الأسري ضد المرأة حيث تكتفي هذه الدور بأخذ تعهد على ولي الأمر بعدم الإعتداء، دون معالجة أصل المشكلة.

وطالبت في تصريح خاص لـ "المدينة"، الوزارة بالتركيز على دراسة حالة من يمارس العنف ضد أي من محارمه والعمل على علاجه وإصلاحه قبل تسليم المعنفة له بمجرد توقيعه على التعهد كما يحدث الآن في ظل عدم وجود نظام واضح يحميها.

كما طالبت وزارة العدل في الأحكام القضائية بإلزامية تسليم المطلقة أوراقها الثبوتية وأوراق أطفالها إذا كانوا في حضانتها لكي لا تواجه مشقة ومعاناة خاصة في الجهات الحكومية.

وكشفت د. سهيلة عن تبني الجمعية خلال الفترة من (1425هـ - 1427هـ)، 1129 قضية ما بين عنف أسري، قضايا عمالية، قضايا سجناء، وقضايا إدارية.

وقالت: ليس لدى كل امرأة الجرأة لكي تشتكي من تعرّضها للعنف لأنه ليس لديها قانون يحميها، فقضايا العنف الأسري الموجودة لدى الجمعية لا تمثل النسبة الواقعة بالفعل، لان المعنفة تخشى أن تبلّغ عن المعنف أو عن عنف يمارس ضدها، فنحن ليس لدينا قانون يحمي المعنفات وما لها الا ان تلجأ لدار الإيواء التي لاتعالج المشكلة وإنما فقط استضافة المعنفة لفترة معينة، وبعدها يأتي ولي أمرها وبمجرد توقيعه على تعهد بعدم التعرض لها يتم تسليمها له وربما بعدها يعاود ممارسة العنف ضدها بأشد مما مضى، فمن الممكن ان ولي الأمر من متعاطي المخدرات او غيرها ولم يتم علاجه فالوضع سيظل كما هو عليه لانه لم يتم إصلاح من مارس العنف وعلاجه.

وطالبت وزارة الشؤون الاجتماعية بمعالجة قضايا العنف التي لديها في دور الإيواء، بحيث تعالج من مارس العنف للقضاء على المشكلة من جذورها وعدم الاكتفاء بالتعهد، لافتة إلى أن هناك محاولات انتحار تحدث لفتيات أثناء تسليمهن لولي الأمر، فعلى الوزارة البدء في معالجة من يمارس العنف لأنه يعتبر مريضا وتأهيل الفتيات نفسيا. وأضافت: نحن كجمعيات حقوقية ليس لدينا الصلاحيات التي لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، فنحن نراقب ما يحدث في المجتمع وننبه إلى أي انتهاك لحقوق الإنسان وندافع عن هذه الحقوق عن طريق الجهات الرسمية.

454شكوى بالشرقية

من جانب آخر كشف تقرير صادر عن فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية انه تلقى نحو 454 شكوى خلال العام الماضي فقط، وجاءت القضايا الأسرية افي الصدارة بنسبة 43.6 % من إجمالي الشكاوى التي استقبلها الفرع بقسميه الرجالي والنسائي، حيث بلغت قضايا المرأة 198 قضية، فيما بلغ مجموع الشكاوى التي تلقاها الفرع الرجالي 256 شكوى. وفي ما يخص المرأة، شكلت قضايا الأحوال الشخصية، (نفقة وطلاق وعضل زواج أو إهمال الزوج، ورؤية الأبناء، وطلب الحضانة، أو الحرمان من الميراث)، الجزء الأكبر من إجمالي القضايا النسائية بنسبة 30 % حيث بلغت 58 شكوى. وأشار التقرير إلى استقبال 28 حالة عنف أسري ومدرسي ضد المرأة، بنسبة 14 % من إجمالي القضايا.

رصد 200 حالة عنف أسري في مستشفيات المملكة خلال ستة أشهر

المصدر:جريدة الحياة السبت، 27 مارس 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/123809

الرياض - سعود الطياوي

كشف نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية الدكتور ماجد العيسى لـ«الحياة» عن تسجيل 200 حالة عنف أسري ضد الأطفال في مستشفيات المملكة خلال الأشهر الستة الماضية.

وأضاف: «قضايا العنف الاسري، التي رصدت ضد هؤلاء الأطفال تنوعت بين الإيذاء الجسدي، والجنسي، والنفسي، والاهمال، وسجل منها ضد الوالدين نحو 70 في المئة من مجموع القضايا، و20 في المئة توزع على الأقارب، و 10 في المئة من قضايا العنف ضد الاطفال تسجل ضد مجهولي الهوية»، مشيراً إلى أن مكة المكرمة كانت أكثر المناطق تسجيلاً لتلك القضايا، وتلتها الرياض، ثم المنطقة الشرقية.

وذكر أن حملة «غصون الرحمة»، التي انطلقت بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، تعتبر توعوية وتشمل شرائح وبرامج متعددة، وتخاطب المجتمع عبر الإعلام المرئي، والمسموع، والمقروء، لافتاً إلى أن هذه الحملة في بدايتها وتمتد الى عام كامل في جميع المناطق. وطالب بإصدار نظام خاص بالحماية من الإيذاء في أسرع وقت ممكن، يكون متكاملاً من جميع النواحي من دون وجود ثغرات قد تعيد صياغته من جديد، مشيراً إلى أن اللجنة الاستشارية في مجلس الشورى تتابع هذا الأمر حالياً، ويتم درسه من جميع النواحي ومن ثم إقراره.

وحول كيفية حماية الاطفال والنساء من الإيذاء في ظل غياب قانون خاص بالحماية، أوضح أن الشريعة الإسلامية كفيلة بتغطية هذا الجانب حتى قبل أو بعد صدور هذا النظام، إذ يتم من خلالها الإجراءات النظامية التي تضمن حقوق الطفل والمرأة في الوقت الحاضر. ولفت إلى أن نظام الحماية من الإيذاء لن يغير الكثير من الثقافة السائدة في المجتمع بسبب عدم وجود الوعي الكافي، اذ يتوجب ضرورة إقناع الناس بأهمية التبليغ عن حالات الإيذاء، سواء في القطاع التعليمي أو الصحي، وتجاوز حالة التخوف من الإبلاغ، منتقداً كل من يشكك في حجم المشكلة أو أعداد الضحايا، كونها مستندة على قاعدة بيانات إحصائية رسمية دقيقة متكاملة.

من جانبها، أكدت المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد الخيرية الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل لـ«الحياة»، أن المؤسسة أنجزت مشروع نظام الحماية من الإيذاء في السعودية، لأن البحث العلمي الجيد جزء لا يتجزأ من العمل الخيري المقدم للمجتمع، ومن ثم رفع إلى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن وصل إلى مجلس الشورى، مشيرةً إلى أن المؤسسة ليس لها دور في إقرار المشروع أو الموافقة عليه، وإنما هي من أنجزت الدراسة، ووضعت بنودها، بعد الاستعانة بقانونيين في وضع نماذج وآلية وخطة لاستقبال حالات الإيذاء، ومن ثم تحويلها وفق قنوات قانونية معينة.

وذكرت أن هيئة الخبراء طلبت من مسؤول الدراسات والبحوث لدى المؤسسة الاشتراك معها في اجتماعات دورية، للوقوف على آليات نظام الحماية من الإيذاء، لافتة إلى أن المؤسسة تتابع الأمر وتهتم به، وعلى استعداد تام لخدمة المجتمع بشكل عام. وشددت على أن موضوع الإيذاء بدأ يشكل ظاهرة داخل المجتمع السعودي، ويعتبر من القضايا المهمة التي يجب أن يسلط الضوء عليها.

مشرفة سكن ممرضات: لم أسكت على المخالفات فكافأوني بالإنذار والنقل وتشويه سمعتي

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 26 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/234903

ريهام المستادي - جدة

لم تتوقع المواطنة (ي. س) والتي تعمل مشرفة سكن ممرضات بأحد مستشفيات جدة الحكومية، أن تحصل على انذار موجه الى تسع جهات حكومية والنقل من عملها الاداري، بعد أن عملت بالمستشفى 23 عامًا منهن خمس سنوات بالسكن وكانت مثالا للإخلاص والأمانة بشهادة الجميع - حسب قولها .وقد تحدثت لـ (المدينة) مشيرة إلى أن هناك أسبابًا دفعت من وصفتهم بـ ''خصومها'' الى فعل ذلك، حيث تقول: فوجئت بإنذار كان الغرض منه تشويه سمعتى وتم ارساله الى تسع جهات في الدولة كما لو كنت ارتكبت جرمًا كبيرًا.وتتساءل: هل هذا جزائي لانني لم أرضَ بالسكوت على السكن الذي لا يصلح في الأصل للسكن الادمي، خلاف الاخطاء التي ترتكب داخله، وقد سعيت جاهدة لاصلاح تلك الاخطاء واعلام رؤسائي والقائمين عليه بها ظنا مني انني سأصلح شيئًا، ولم اعلم ان هناك من لا يريد الإصلاح، بل يريدون ان يظل الوضع على ما هو عليه تماشيًا مع مصالحهم الشخصية. فقد حرض أعدائي وهم من احد المستشفيات الحكومية الكبرى، احدى الممرضات المتعاقدات على تحرير شكوى كيدية ضدي لتذهب الشكوى للشؤون الصحية ويتم التحقيق فيها دون مواجهتي رغم انني كنت قد حررت شكوى ضدها ولكن لم ينظر فيها، بل لم تذهب من الأساس الى الشؤون الصحية وتم حفظها. وتضيف: تم تسفير الممرضة وبعد يومين وصلني خطاب الانذار ليضيع حقي ولا اطالب به من قبل المستشفى التي كانت تعمل بها الممرضة، وكذلك مديرية الشؤون الصحية التي ارسلت لي الانذار بدون التحقق من الشكوى.

مخالفات تشيب الرأس.

وعن التجاوزات داخل المستشفى تقول: هناك تجاوزات ''تشيب رأس الوليد'' - حسب وصفها - ابسطها تكليف المستشرفى لاحدى الممرضات المتعاقدات ممن يقمن اساسا بالسكن بالعمل داخله مناوبة معي لتحصل على زيادة 60% فوق راتبها، وهذا مخالف للنظام، وهي في الأساس كانت تنقل للمستشفى كل مايحدث في السكن واخبار القانطات به.وتضيف هذا فيض من غيث، ولا زلت احمل داخلي الكثير من الخبايا والأسرار وسأبوح بها في الوقت المناسب، ولدي اوراق تثبت صحة كلامي (حصلت ''المدينة'' على نسخة منها.

الصحة لا تجيب

(المدينة) أجرت عدة اتّصالات بالدكتور سامي باداوود مدير الشؤون الصحية بجدة وكذلك الدكتور خالد مرغلاني المتحدث الإعلامي بوزارة الصحة لنقل شكوى المواطنة إليهما، إلا أن كليهما لم يرد على اتصالاتنا.

المستشار الأنصاري: يمكن وقف تنفيذ القرار الإداري عن طريق القضاء الإداري

أوضح عضو قائمة المحكمين بوزارة العدل المستشار علي بن محمد الأنصاري أن دعوى إلغاء الإنذار مشروعة من النظام العام ولا مثيل لها في النظام الخاص، وهي دعوى مشروعة يتم فيها اختصام أعمال إدارية، وهي اما نظامية (قرار أو عقد إداري) وأما مادية، والطعن يتوجه فيها إلى عيوب عدم الاختصاص أو السبب أو الشكل والإجراءات أو مخالفة النظم أو اللوائح .وفي ما يختص بالقضايا الوظيفية يتحصن القرار الإداري ضد الطعن فيه خلال مدة التظلم الوجوبي التالية: (90 يومًا من تاريخ العلم بالقرار الإداري إلى جهة الإدارة مصدرة القرار، 60 يومًا من مضي المدة دون استجابة إلى الوزارة الخدمة المدنية، 30 يومًا من مضي المدة السابقة دون استجابة إلى ديوان المظالم). ومع جميع ما ذكر فإن دعوى الإلغاء لا تحمي المخاطب ولا تمنع تنفيذ القرار الإداري لان الأصل فيه الصحة خلال المدد المشار إليها بعالية، إلا انه يمكن عن طريق القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار الإداري متى تبين ترتب أثار يصعب تداركها، وكذلك طلب القضاء الكامل بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن خطأ الإدارة.وبخصوص رفع شكوى لهيئة الرقابة والتحقيق فيفضل أن تكون من 3 أشخاص فأكثر وان تكون لغة الشكوى لا تأخذ

الطابع الشخصي وإنما الادعاء فيها مبني على إبراء الذمة ووضع الحقائق أمام المختصين لتحقق منها أولا، ومن ثم اتخاذ ما تراه الجهة محققًا للمصلحة العامة ضمانا للاستقرار والأمن والسكينة للمجتمع.

حقوق الإنسان تدعوها للمراجعة بما لديها من أوراق

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية تقف مع كل مظلوم وعلى هذه الموظفة أن تأتي للجمعية ومعها جميع الأوراق والمستندات لنعرضها على المستشارين لدينا وندرسها بشكل قانوني سليم، وان تبين ان هناك ظلمًا وقع عليها سنقف معها إلى أن تنال حقها.

وفد حقوق الإنسان يبحث مع مرور الرياض الحد من الحوادث

المصدر: جريدة اليوم الأحد 12-04-1431هـ الموافق 28-03-2010م العدد 13435 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13435&P=1&G=4

جعفر الصفار ـ القطيف

ناقش وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مؤخرا برئاسة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مع مدير عام المرور في المملكة اللواء سليمان العجلان العديد من القضايا المشتركة والتي تدخل ضمن اهتمامات الجمعية والإدارة العامة للمرور منها حوادث المرور وكيفية الحد منها، المحاكم المرورية وما تم بشأن مباشرتها لأعمالها،غياب النقل العام ومساهمة ذلك في كثرة الحوادث وتفاقم مشكلة الازدحام المروري، البرامج التوعوية والتثقيفية والحاجة إلى تفعيلها، الحاجة لوجود وثيقة تأمين موحدة لجميع شركات التأمين تحدد التزامات وحقوق كل طرف من أطرافها، ورسوم رخصة القيادة وشروط الحصول عليها، نظامية توقيف بعض الأشخاص المرتكبين لبعض المخالفات دون محاكمة، والتنسيق والتعاون بين أجهزة الدولة المعنية بحركة المرور وأثر ذلك على نجاح جهاز المرور في مهامه، مدارس تعليم قيادة السيارات وضرورة تطوير وتحديث أنظمتها، الغش وتقليد قطع غيار السيارات ومساهمة ذلك في وقوع حوادث المرور .

وتطرق الوفد خلال زيارته لبعض القضايا الحقوقية الأخرى التي رصدتها الجمعية خلال الفترة الماضية وتدخل ضمن اختصاص إدارة المرور. واستمع أعضاء الوفد لوجهة نظر المسئولين في جهاز المرور عن هذه الموضوعات كما أشاد الوفد الزائر بالجهود التي تبذل حاليا من قبل مسؤولي جهاز المرور ،وأكد على أن هناك الكثير من الأمور التي سيساهم تفعيلها في الحد من الحوادث وتسهيل الحركة المرورية والتي تدخل في اختصاصات جهات أخرى مما يتطلب إيجاد آلية للتعاون والتنسيق من قبل هذه الجهات مع الإدارة العامة للمرور. يشار إلى ان اللقاء حضره من جانب الجمعية المشرف على فرع الشرقية الدكتور عبد الجليل السيف ورئيس لجنة الرصد والمتابعة الدكتور عبد الخالق آل عبد الحي والمشرف العام على الشؤون المالية والإدارية خالد الفاخري، ومن جانب إدارة المرور نائب مدير عام المرور العميد فهد الراضي وعدد من مديري إدارة المرور .

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

الشرقية تتحرك لخفض الملوثات البيئية

فريق علمي للتحذير في"حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1431/04/12 هـ 28 مارس 2010 م العدد : 3206
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100328/Con20100328340882.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

يشكل تسرب مياه الصرف الصحي وتكون المستنقعات على إثرها ورمي المخلفات والأنقاض في العديد من الأحياء السكنية في مدينتي الخبر والدمام أمراً مقلقاً للأهالي، ومصدرا من مصادر التلوث البيئي حتى بات الوضع يشكل ظاهرة غير صحية تهدد الصحة العامة وأصبحت مرتعاً لتواجد الحشرات والبعوض ونشوء حفر تضرر منها السكان إضافة لتشويه المنظر العام وانبعاث الروائح الكريهة. وينتظر الجميع التدخل السريع من جهات الاختصاص وإيجاد الحلول لإنهاء ذلك. وفي ذلك يقول عدنان الشهري أنه لم يعد يحتمل السكن في منزله في حي الملك سعود في الدمام «تحولت المنطقة التي أمام منزلي إلى بركة من مياه الصرف مما أدى إلى جلب الحشرات التي تكاثرت بشكل مخيف ما يعرضنا للإصابة بالأمراض عن طريق البعوض إضافة إلى الروائح المنبعثة من مواقع مختلفة من الحي». ويذكر فيصل صالح الغامدي أن مياه الصرف تجري بشكل كبير قرب منزله «صاحب المنزل المجاور امتنع عن شفط المياه» فيما يؤكد عبدالعزيز الغامدي أن عدم وجود المخطط ضمن الأعمال التي تباشرها أمانة المنطقة عبر استحداث شبكات الصرف الصحي أمرا يجعل كافة السكان يتساءلون عن ذلك، ومع ذلك تقدمنا بشكوى حيال ذلك إلا أنها لم تجد صدى».ويرمي عبدالرزاق الحسن أن حي الراكة في الخبر يعاني من وجود حفر كثيرة في الشوارع أمام المنازل خاصة «المياه المتسربة أتلفت طبقات الأسفلت ونشأت جراء ذلك حفر أصبحت موقعا تتجمع فيه المياه وهذه المستنقعات قد تؤثر على كل من يتعرض لها وخاصة الأطفال».وبالسؤال عن حقيقة من يملك الصلاحية في حل مثل التساؤلات التي أثارها المواطنون أهي من قبل الأمانة أم من مهمة إدارة المياه، أوضح لنا مصدر مسؤول بالأمانة أن طفح مياه الصرف ناتج عن استهلاك المياه بكميات كبيرة داخل بعض البيوت على حساب بيوت أخرى ونظرا لعدم وجود بنية تحتية للصرف الصحي فاضت المياه لافتاً إلى أن دور الأمانة يكمن في نزح مياه الصرف بقدر متساو مع بقية الاحياء «وليس لدينا إمكانيات لنزح تلك المياه بصفة يومية كما أن البلدية ليس لديها ميزانية تخصص لنزح مياه الصرف». إلى ذلك أوصت جمعية حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية جملة من التوصيات من خلال اللجنة التطوعية التي شكلتها من عدد من الخبراء والمهتمين في مجال البيئة، والتي عددت الكثير من مصادر ملوثات البيئة طبقا لما زودته الجمعية، ومن ذلك التشديد على وجوب إجراء دراسات وأبحاث متخصصة على أن تشارك في هذه الدراسة الجهات ذات العلاقة ومراكز الأبحاث، الجامعات، مؤسسات المجتمع، والشركات والمؤسسات المهتمة. وذكر فرع الجمعية في المنطقة الشرقية إلى أنه أخذ دور المبادرة في المطالبة بهذا الأمر، إضافة إلى رصد تلك الحالات من الملوثات من خلال القيام بزيارات ميدانية للمواقع، والاتصال المباشر بالمسؤولين، وتشكيل فريق عمل من المهتمين المتطوعين من الغرفة التجارية والصناعية في المنطقة وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ومشاركة بعض المسؤولين من المركز الإقليمي للأرصاد وحماية البيئة. وأبانت جمعية حقوق الإنسان أن الأضرار الناتجة عن البيئة تكاد تكون متشابهة في جميع مناطق المملكة، ولا بد من المعالجة على مستوى جميع المناطق كمنظومة متكاملة. وأوصت بأن ينقل كل ما ينجز في هذا الموضوع من فرع المنطقة إلى رئاسة الجمعية في الرياض لتكون المعالجة لجميع المناطق بدلا من معالجتها كل منطقة على حدة، وذلك لتوفير الوقت والجهد، والاستفادة من كل ما تم إنجازه، على أن يستفاد كذلك من فريق العمل الذي تأسس لهذا الغرض. وأشارت اللجنة التطوعية إلى أن جميع الدراسات أكدت أن 70 في المائة من إجمالي الملوثات مصدره الأساسي انبعاث غاز أول أكسيد الكربون الناتج عن السيارات، وأن المركبة العادية تنفث في المتوسط ما بين 3 إلى 4 أضعاف مما تسمح به المواصفات القياسية، وهذا يتطلب إعادة النظر في المعيار المعمول به لنسبة التلوث من أول أكسيد الكربون الذي ينتج عن احتراق البنزين الحالي، والذي يمثل نسبة المعيار لنسبة التلوث 4,5 في المائة كما دعت شركة أرامكو السعودية إلى تخفيض هذه النسبة لتصل إلى المعيار العالمي المسموح به وهو 2.5 في المائة وكذلك العمل على خفض نسبة دخان الديزل بنسبة 30 في المائة عن طريق إنتاج كبريت منخفض.

"حقوق الإنسان" تتبنى إيجاد "دليل" للحد من العنف ضد المرأة والطفل

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 28 مارس 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/124123

الدمام – شمس علي

تتجه الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إلى تبني فكرة إنشاء «دليل إجرائي في قضايا العنف ضد المرأة والطفل». وقال رئيس فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، في تصريح لـ «الحياة»: «نسعى إلى التعريف في الإجراءات القانونية التي يجب أن تُتبع في حال حدوث عنف ضد المرأة والطفل، وذلك لحمايتهما من جهة، ولضمان حصولهما على حقوقهما من جهة أخرى.«

وأضاف الشريف، «نهدف إلى وضع دليل إجرائي لنشر ثقافة الحقوق»، مشددا على أنه «لا يزال فكرة، تم طرحها من قبل قاضيين في المحكمة العامة في جدة، هما الشيخان حمد الرزين، وعبد الإله العروان، وذلك أثناء محاضرة «مضامين حقوق الإنسان في أنظمة القضاء الجديدة»، التي أقيمت قبل نحو أسبوع، في «غرفة جدة»، ونسعى إلى أن تقوم الجمعية بتبنيها»، لافتًا إلى إقامة اجتماع تمهيدي «للتشاور حولها». وأكد أهمية وجود دليل إجرائي لكثير من القضايا التي تنظر فيها المحاكم، وأبرزها قضايا العنف ضد المرأة والطفل، مؤكدًا النية «لدرس فكرة الدليل، إلى أن يرى النور.«

وأعرب عن توقعاته، في أن يعمل الدليل مستقبلاً، على «الحد من حالات العنف في المجتمع، بعد نشره ثقافة الوعي في الحقوق بين الناس، وبخاصة بين الفئات الأكثر عرضة له، بعد تراجع حالات استغلال الجهل، وعدم معرفة المرأة والطفل في حقوقهما، وماذا يفعلان في حال تعرضهما إلى العنف.«

كما يتوقع الشريف، أن يؤدي الدليل إلى «زيادة حذر المُعنف، بسبب زيادة الوعي»، مشيراً إلى أن وظيفة الدليل ستكون «تثقيفية. كما سيسهل عملية الحصول على الحقوق، وحمايتها»، مؤكدًا على نتيجته «الإيجابية الكبيرة». وأبان أن الدليل «سيتكون من شقين: أحدهما وقائي، والآخر علاجي». وأوضح بأن الأول «سيناقش أموراً مثل المفروض ألا يحدث العنف، وكيفية الحد منه، وكيف أنه محرم، شرعاً وقانوناً، وكيفية وقاية الأفراد والمرأة والطفل منه. فيما يتعرض الشق الثاني العلاجي إلى التصرف المفترض القيام به في حال وقع العنف، وما الإجراءات القانونية الواجب اتباعها، من قبل المُعنف، سواءً كان طفلاً أو امرأة».

وأكد أن الدليل «سيحد من ظاهرة العنف، وينشر ثقافة حقوق الإنسان، وسيحسن من سرعة الانتهاء من الإجراءات القانونية المتعلقة في قضايا العنف، بنسبة عالية، ويسهل على المحاكم عملها.«

وقال: «الجميع سيستفيد من الدليل، المُعنف، الذي يفترض أن يُعاد تأهيله من خلال دورات، وكذلك الشؤون الاجتماعية ستستفيد منه، إضافة إلى المحاكم، وأقسام الشرطة، وهيئة التحقيق والادعاء العام، والمدارس. بيد أن المستفيد الأول والأخير هو الإنسان والمجتمع في وجه عام». ولفت إلى أنه بعد أن يتم درس إجراءات اعتماد فكرة الدليل، من قبل الجمعية، «سنبدأ في إيجاد فريق عمل لتنفيذه. ويمكن أن يُسهم في انجازه مكتب استشاري، وسيطرح على مستشارين، وقضاة، ومحامين، وعلى أعضاء الجمعية، لمراجعته، وجميع المهتمين في قضايا العنف. وسيتم بعد الانتهاء منه؛ نشره على نطاق واسع، عبر شبكة الإنترنت. كما سيتم توزيعه على المرافق كافة». وأشار إلى إقامة اجتماع تمهيدي، لمناقشة فكرة عمل سلسلة من الأدلة الإجرائية للحد من العنف».

وقال: «نسعى إلى عمل مذكرة تفصيلية عن هذه الفكرة، التي سيتم رفعها إلى رئاسة الجمعية، وأخذ مرئياتها حولها، وبعد اعتماد خطة العمل فيها من قبل الجمعية، نبدأ في تنفيذها.«

الشريف: الدليل سيتاح لكل شخص في أي مكان

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 28 مارس 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/124125

قال رئيس فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف: «إن الدليل الإجرائي في قضايا العنف ضد المرأة والطفل سينشأ على أساس ما لدينا من أنظمة حالية. لكن في حال صدر نظام الحد من الإيذاء، سننشئه على أساس النظام الجديد». واستدرك بالقول: «لكننا لن ننتظر إلى حين صدوره، وسننطلق في العمل من الآن، وفي إجراءات اعتماده، وبعدها سنبدأ مرحلة التنفيذ، واختيار من سيعمل عليه، وكيف سيتم تجميع مادته». وقال: «سيتضمن أنظمة من الإجراءات الجزائية، ومن أنظمة وزارة العدل، والشؤون الاجتماعية والصحية، ومن جهات أخرى عدة».

وشدد على أن العملية «ليست سهلة». وقال: «سيتضمن الدليل إجراءات عدة، مثل: المُعنف في المدرسة، أو إذا ذهب إلى الشرطة، أو المستشفى، وما الإجراءات القانونية التي يجب أن يتبعها، وكذلك الطبيب ماذا يجب أن يقوم به في هذه الحال». ووصف العمل على تحقيق هذه الفكرة بـ «الشاق، الذي يحتاج إلى فريق وتدوين وبحث، وتواصل مع الأجهزة المختصة، ومعرفة الإجراءات، حتى ينشر بعدها على الملأ، في المدارس والجامعات والمستشفيات، وغيرها من المرافق، ويكون متوافرًا في كل بيت، ويستطيع كل فرد الوصول إليه».

منع العنف في المدارس.. بـ"فصل" الطلاب المشاغبين

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235428

محمد البيضاني - الباحة

على الرغم من استحداث وزارة التربية والتعليم وحدة خاصة بقضايا الطالبات تحت مسمى «وحدة قضايا الطالبات» تتولى رصد ومعاقبة الطالبات اللاتي يرتكبن سلوكيات مخالفة واصدار وزارة الداخلية تعليمات مشددة بضرورة احالة قضايا العنف ضد الطلاب والمعلمين الى المحاكم الشرعية واعتبارها قضايا جنائية على ان يقتصر دور التربية على حسم الخلافات المهنية الا ان الحوادث في ازدياد مستمر . وفي الوقت الذى يرجع فيه البعض المشكلة الى المعلمين والمعلمات لعدم قدرتهم على احتواء الطلاب الا ان البعض الاخر يرى ان الازمة تكمن في غياب الحسم وعدم تطبيق لائحة السلوك والمواظبة والتي تقضى في مخالفات الدرجة الخامسة بفصل الطالب او الطالبة المخالفة من المدرسة بقرار من مدير التعليم للسنة التي يدرس فيها إذا ارتكب المخالفة في الفصل الدراسي الأول وتتاح له الفرصة للدراسة في مدرسة أخرى غير مدرسته السابقة في السنة التي تليها بعد موافقة مدير التعليم على ذلك ، وفي حالة ارتكاب الطالب المخالفة في الفصل الدراسي الثاني فيفصل بقية الفصل ويحرم من الدراسة في السنة التي تليها ، وتتاح له الفرصة للدراسة في مدرسة أخرى غير مدرسته السابقة بعد موافقة مدير التعليم على ذلك

ارتفاع ملحوظ للعنف في المجتمع

في البداية يقر الدكتور احمد بن سعد آل مفرح عضو مجلس الشورى نائب رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بوجود ارتفاع ملحوظ في معدلات العنف في المجتمع عموما على حساب التسماح و الحوار معتقدا بان العنف في مدارس البنات، امتداد لما يحدث خارج المدرسة، وقد يكون ردود أفعال لما تتعرض له بعض الطالبات من عنف أو تمييز ضدهن، وهذا لا يبرر ما يقمن به ضد الغير خصوصا في المدرسة ، واكد أن ما يحدث عبارة عن حالات فردية لم تصل إلى حد الظاهرة في مدارس البنات على وجه الخصوص، وفيما يتعلق بلائحة تقويم السلوك و المواظبة، فان لها العديد من المزايا وتنقسم إلى خمس درجات من المخالفات، أشدها المخالفة من الدرجة الخامسة التي يدخل ضمنها الاعتداء على مدير المدرسة او أحد المعلمين، ويترتب على ذلك الابعاد من المدرسة لمدة عام ومن ثم النقل إلى مدرسة أخرى، وهذه عقوبة شديدة ولكنها توازي حجم المخالفة، وما حدث في المنطقة الشرقية مثلا مؤخرا من اعتداء طالبة على مديرة مدرستها يقع ضمن هذه الدرجة من المخالفة ، ولكن لا أعلم لماذا أخذت منحى آخر، وخرجت من دائرة التربية و التعليم ، ووصلت القضاء ، الذي كان لابد و أن يحكم بمالديه ويكون الحكم نافذ .

وتطرق الى مدى حرص المربين في المدارس على احتواء الطلاب و الطالبات وتحمل ردود أفعالهم وعدم دفعهم لتصرفات لا تحمد عقباها، واضاف لست مع الطالبة التي تجرأت ومدت يداها على مربيتها ومعلمتها، وكنت أتمنى لوأن المديرة استطاعت احتواء الموضوع بعطف الأمومة و البحث في أعماق الطالبات و ما قد يواجهن خارج المدرسة، وخلص الى ان اللائحة تحتاج للمزيد من الدراسة والتطبيق الجاد والحازم بعد التعريف والتوعية الشاملة للجميع بها ، ونصيحتي للطالبات أن يدركن أن كل من يعملن في المدرسة حريصات على تربيتهن و تعليمهن حتى يكن خير أمهات و عاملات في مجتمعنا.

إشاعة الحب في المدارس

من جهته اوضح الدكتور ناصر العريني مشرف التوجيه والارشاد بوزارة التربية والتعليم أن الانسان يتفاعل مع المتغيرات التي تحيط به أيا كانت سواء ايجابية أو سلبية وحسب اتجاهها يكون التغير وفقا لعدد من المعطيات ، منها توجه الانسان نفسة وثقافته ومستواه الحضاري ، واوضح ان المجتمع التربوي في المدارس جزء من المجتمع عامة واذا كان الثاني يتأثر بشكل واضح بالمتغيرات العالمية السياسية والاقتصادية والحضارية فإن ما قد يحدث داخل المدرسة مرتبط بشكل أو بآخر بتلك المتغيرات؟ .

ورايإن الضبط الاجتماعي لايحتاج في كثير من الاحيان الى القوانين التشريعية الصارمة بقدر إشاعة الحب داخله ، ،فطلاب المرحلة ابتدائية يحتاجون الى مراعاة خصائص نموهم وحاجاتهم النفسية التي تختلف عن طلاب المتوسطة والتي تواجه متغيرات فسيولوجية تتعلق بالنمو . وارجع زيادة العنف في المدارس الى عدم وجود المرشدين والمرشدات المتخصصين في الدراسات النفسية والاجتماعية في المدارس والتركيز على تطوير المنهج المدرسي بعيدا عن تطوير أدواته من المعلمين والمرشدين ومديري المدارس وندرة برامج رعاية السلوك المتخصصة أوضعف تنفيذها نظرا لعدم وجود الدعم المالي لتلك البرامج وضغط اليوم الدراسي بعيدا عن تلبية الحاجات العمرية للطلاب وضعف الدراسات البحثية المتخصصة في السلوك والنفس وزيادة أعداد

الطلاب داخل الفصول والاغراق في تقنيات التعليم بعيدا عن السلوك التعليمي والتربوي . ودعا الى مراجعة برامج رعاية السلوك وقصر تنفيذها على المتخصصين في هذا المجال ودعم مراكز الخدمات التربوية والوحدات الارشادية بالكوادر المتخصصة والموارد المالية اللازمة ودعم الجهود المبذولة في الميدان من قبل المتخصصين في تلك المراكز لتنفيذ تلك البرامج بفاعلية أكثر باتجاه تنمية مهارات ورعاية سلوك المجتمع التربوي.

خلل في التنشئة الاجتماعية

اما زهره الخضاب استاذة علم الاجتماع بوزارة التربية والتعليم فرأت ان اعتداء الطالبة على معلمتها الجسدي يكشف عن خلل في عملية التنشئة الاجتماعية ملقية باللوم على الاسرة والتليفزيون حيث يكرسان العنف في مختلف البرامج . واضافت احيانا يتعلم الطالب القسوة من المدرسة من خلال تقليد سلوك أحد المعلمين الذين يلجأون الى شتم وضرب الطلاب وهنا نؤكد أن وضع قوانين لمعالجة هذه الظواهر لن يعطي ثماره طالما غاب التشخيص السليم

رئيس لجنة العنف: الاعتداء على المعلمات والمديرات حالات فردية

اوضحت فلجاء صالح العنبر رئيسة اللجنة التنسيقية للعنف ضد الطالبات و المعلمات و مديرة عام التوجيه و الإرشاد بوزارة التربية ان اعتداء الطالبات على المعلمات والمديرات لايزال حالات فردية مؤكدة على اهمية احترام الطالبة وعدم استفزازها بتصرفات غير مسؤولة ،وتحقيق العدالة بين الطالبات ، واستيعاب أي اختلاف في وجهات النظر بطريقة تربوية وقالت : برغم ورود بعض وقائع عن حالات اعتداءات على معلمات أو مديرات إلا أنها – و الحق يقال – محدودة للغاية ولم – ولن- تصل إلى حد الظاهرة .وإذا كان ثمة قصور في اللائحة – كأي مجهود بشري فالوزارة تقوم بدراستها بين آن وآخر وتقوم باستطلاع الآراء واستقطاب الخبرات للنظر فيها وتحديثها ودعت الى استخدام الأساليب التربوية في التعامل مع الطالبات واحتواء ظروفهن وبيئاتهن المختلفة وتفهم طبيعة مرحلتهن العمرية وحاجتهن للتوجيه و الإرشاد ومد جسور التعاون الفعلي بين المدرسة و البيت فقد تحتاج بعض الأسر لمساعدة ومقترحات لمعالجة أوضاع بناتها السلوكية.

لجنة ثلاثية لمتابعة العنف بالمدارس

نسقت وزارة التربية والتعليم مع هيئة وجمعية حقوق الانسان عملها في كافة المناطق والمحافظات من خلال لجنة رئيسية شكلت لمعالجة القضايا المتعلقة بالعنف ضد الطلاب والمعلمين بعد ان رصدت اللجان الفرعية عددا من حالات العنف المدرسي. ويأتي القرار الذي بدأ تنفيذه في إدارت التعليم بعد اجتماع سابق نص على تأهيل المعلمين ليحسنوا التعامل مع الطلاب للحد من الأذى النفسي والبدني وإعلام الطلاب وأولياء امورهم عن حقهم في الاعتراض على ذلك . وضمت لجنة التنسيق مع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان من قطاع تعليم البنين موسى العويس رئيسا وعضوية كل من عبدالرحمن الفرج وضيف الله الثبيتي وشافي الجحدري . وتتولى اللجنة المركزية في جهاز الوزارة المتابعة مع اللجان الفرعية المماثلة في كل إدارت التعليم وتتمثل مهامها في الإشراف والمتابعة لكل ما يتعلق بالتوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات لكافة منسوبي إدارة التربية والتعليم من خلال النشرات واللقاءات التربوية الهادفة ودراسة الموضوعات المحالة لهم من اللجنة الرئيسية واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية بشأنها.

نقل زوجته وأولاده إلى منزل والدها ووالدته إلى شقيقه.. ثم هام متسكعا في شوارع مكة

مواطن يفقد ملكية منزله رغم حيازته صكوك الإثبات

المصدر: جريدة شمس الأحد العدد1537 / 28-03-2010
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=92474

مكة المكرمة - فواز العبدلي

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عزمها على المضي بتبني قضية أحد مواطني مكة المكرمة ومتابعتها حتى النهاية مع وزارة العدل والتثبت من كافة الإجراءات التي تخللتها معاملته مع التحرك العاجل، وذلك بطلبها من فرع وزارة الشؤون الاجتماعية التدخل حيال الوضع المعيشي الذي أوصل المواطن للتخلي عن عائلته وتفضيله للعيش متشردا بعدما عجز عن حماية منزله .

وأوضح الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني الرئيس العام للجمعية أنهم سيتابعون سير القضية وما تخللتها من أحكام وإجراءات وصفها بالمعقدة والشائكة، وهو ما قال إنه يحتاج إلى الدراسة الحثيثة من قبل أعضاء الجمعية .

وشدد القحطاني على أن وزارة العدل تعد من الجهات التي لها سجلات حافلة مع الجمعية من حيث تعاونها المثمر والبناء الذي أثبت نجاحه في كثير من قضايا مماثلة، متمنيا أن تكون هذه القضية ضمن سلسلة التعاون البناء بغية التوصل للحقائق وكشفها.

وكان أحد مواطني العاصمة المقدسة قد راجع فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مستغيثا بهم مما لحق به، على حد قوله، من ظلم أوصله حد تخليه عن عائلته ووالدته المسنة بعدما عجز عن حماية منزلهم الذي يقطنونه والكائن بحي الملاوي، وتمكن أحد الأشخاص من استخراج صك شرعي عليه على الرغم من تملكه وعائلته للمنزل بصك شرعي منذ ما يربو على الـ30 عاما لكونه آل إليه بعد وفاة والده .

وأضاف المواطن"أحمد. ع. ق" أن كافة محاولاته السابقة مع المحكمة الشرعية بمكة وعدة جهات ذات علاقة باءت بالفشل، وهو ما ضاعف من معاناته بظهور خصم ثالث قال إنه قد بلغه دنوه من استصدار صك على منزله هو الآخر، الأمر الذي لم يقو على تحمله ومعها لقي صنوفا من مضايقات المدعين على منزله، واصفا أحدهم بأنه من ذوي الجاه، وهو الذي استطاع إحضار أوامر بالقبض عليه من أجل التنازل عن المنزل وتهميش الصك القضائي الذي بحوزته، الأمر الذي حرمه من مداومته على عمله معها ولم يجد بدا من إرسال زوجته وأبنائه للعيش مع ذويهم فيما تكفل أحد أشقائه برعاية والدتهم، فيما وجد نفسه هائما على وجهه في الشوارع والطرقات حتى استقر به الحال وطاب له العيش بحديقة العدل بشارع الحج .

وأوضح المواطن"أحمد" لـ"شمس" أنه تملك المنزل بموجب الصك الشرعي عن والده بالرقم 7/13/158 في 1416/4/9هـ، وصدق من مرجعه محكمة مكة المكرمة في 1416/8/10هـ برقم 1/3/1030 بناء على تملك والده للمنزل منذ عام 1376هـ الذي استخرج به صكا برقم 156 في 1379/7/4هـ.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

حقوق الإنسان تنتظر رد المحكمة منذ 35 يوما

رحيل المعبدي قبل تبرئته من تهمة التهديد بزي عسكري

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1431/04/13 هـ 29 مارس 2010 م العدد : 3207
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100329/Con20100329341081.htm

معتوق الشريف ـ جدة

لم يكتب الله أن يشهد المعمر داخل عوض الله المعبدي (120 عاما) صك براءته من تهمة ارتداء لباس رجل أمن وتهجمه على عمالة آخر الليل في محافظة خليص قبل عام ونصف العام، إذ رحل صباح أمس عن الدنيا، تاركا لأبنائه من بعده متابعة قضيته في المحكمة والتي تبنتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة.

ودفن المعبدي عصر أمس في خليص (90 كيلو مترا شمال شرق جدة) كما أوصى، قبل أن تتردى حالته الصحية التي نقل على إثرها من مستشفى خليص إلى مستشفى الملك عبد العزيز في مكة المكرمة، ومنه إلى مستشفى الملك فهد في محافظة جدة، إذ تمكنت جمعية حقوق الإنسان بالتنسيق مع الشؤون الصحية في جدة من نقله إليها، تحقيقا لطلب أحفاده، («عكاظ» ـ 1431/3/5هـ).

وطالب أبناء المعمر وأحفاده برد اعتبار المعبدي من التهمة التي أكدت شرطة المحافظة أنها تهمة كيدية، قبل أن يلجأوا إلى جمعية حقوق الإنسان مستندا على أذرع أبنائه، («عكاظ» ـ 1431/3/2هـ).

وخاطب فرع الجمعية محكمة خليص في السابع من ربيع الأول الماضي، مطالبا إياها في إسراع النطق بالحكم، وهو ما لم ترد عليه المحكمة حتى وقت مثول الصحيفة للطبع.

وفيما حاولت «عكاظ» استنطاق المعبدي تجاه التهمة الكيدية الموجهة له، لم يتمكن من الحديث لعدم قدرته على السمع والنطق، كما أنه لا يشعر بمن حوله، وسبق أن حضر العديد من جلسات المحكمة ـــ على حد قول أبنائه وأحفاده ـــ «رغم معاناته من الفشل الكلوي وضغط الدم وأمراض أخرى فيما لم يحضر الخصم سعيا منه لإنهاء القضية بالصلح.«

يذكر أن المعبدي تردد على المحاكم لأكثر من عام ونصف العام إثر شكوى كيدية قدمها شخص ضده واتهمه فيها بارتداء ملابس حارس أمن والتهجم على العاملين لديه، ما دعا الرجل المسن إلى اللجوء لجمعية حقوق الإنسان لإنصافه ورد اعتباره من الشخص .

ونظرا لطول جلسات التقاضي في نطق الحكم وتزايد سوء صحة المعبدي، اضطر أبناء وأحفاد المعبدي لحمله بين أياديهم إلى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة؛ للمطالبة بإنهاء معاناته مع المحكمة بعد أن أمضى عاما ونصف العام ينتظر محكمة خليص أن ترد الاعتبار مما نسب إليه من اتهام.

عاق لأمه الأجنبية: أنا كفيلك أنت ملكي

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1431/04/13 هـ 29 مارس 2010 م العدد : 3207
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100329/Con20100329341179.htm

عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

معاناة، ألم، وأخيرا نكران، فصول قصة أم آسيوية (ش. ن) ارتبطت قبل 40 عاما بمواطن سعودي عندما كانت في العاشرة، وأنجبت منه طفلا آنذاك.

وتروي الأم التفاصيل: «عقب فترة من إنجاب طفلي، تركني زوجي وأقفل عائدا إلى المملكة، وعقب عام أقنعني بالتوجه إليه، شريطة ترك ابني في بلدي، على أن لا أمكث هناك سوى بضعة أشهر، وعند وصولي، أجبرني على البقاء معه، إذ كنت حاملا بابنته».

وبدأت معاناة الأم بعد وفاة زوجها، إذ تعرضت للإذلال من أشقاء زوجها وزوجاتهم، حين أرغموها على العمل لديهم خادمة منزلية، مع وعود بأن يحسنوا وضعها ـ على حد قولها.

وزادت «تحملت الإهانة أعواما طويلة، حتى أثبت نسب ابنتي واستعادة ابني من بلادي، وتمكنت من إثبات نسب ابنتي وصحة زواجي، وأعدت ابني عقب 20 عاما من البعد».

وذكرت «اعتقدت أن عودة ابني ستحل مشاكلي، وسارعت في استخراج هوية وطنية له، بموجب بطاقة والده ونقلت كفالتي عليه، لكن ما حدث نقيض ذلك، إذ بدأ يتهمني بـ «الخيانة» وتركه طيلة الأعوام الماضية، وأصبح هاجسه الوحيد هو التخلص مني وإيذائي، خصوصا عقب زواج شقيقته، وابتعادها عن رعايتي».

وبينت أن المضايقات التي كانت تجدها من أشقاء زوجها، والمتمثلة في الابتزاز والتحرش، على حد قولها. مشيرة إلى أن ابنها أصبح يستخدم أسلوب الابتزاز نفسه مرددا على مسامعها «أنا كفيلك، إذاً أنت ملكي».

وأشارت إلى تقديمها شكوى إلى المحكمة التي رفضت النظر في دعواها، واستندت على أقوال ابنها الذي اتهمها بـ «الانحراف السلوكي»، ما دفعها لطرد ابنها من مسكنها الذي أستأجره لها فاعلو خير، واستعانت بعمدة الحي، الذي هدده بإبلاغ الشرطة في حال تكرار أذاه تجاه والدته، لكن ابنها بدأ في إنابة آخرين لإيذاء أمه بقطع التيار عن مسكنها.

وانتهت إلى أنها طلبت العون من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، لنقل كفالتها من ابنها إلى آخرين، لكنهم اعتذروا عن مساعدتها، بذريعة أن ذلك الأمر من اختصاص إدارة الجوازات، مضيفة «كل ما أطمح له الآن نقل كفالتي على أسرة تحافظ على كرامتي بعد هذه السنين العجاف، لقناعتي بأن ما سيكون ليس بأفضل من الماضي».

من جهته، نفى مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف تسلم الجمعية شكوى، مشيرا إلى أن «الأمر لم يتجاوز استشارة هاتفية».

لقاء سعودي إيطالي حول التدريب في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 13 بيع الاخر 1431هـ - 29مارس 2010م - العدد 15253
http://www.alriyadh.com/2010/03/29/article511081.html

الرياض – فاطمة الغامدي

قام السفير ماوريتسيو مورينو رئيس المعهد الدولي الايطالي للقانون الإنساني يرافقه لوكا سورجي نائب السفير الايطالي بالمملكة بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان .

وكان في استقبالهما الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية ،وفي بداية اللقاء رحب رئيس الجمعية بالوفد الزائر، وقدم شرحا عن الجمعية ولجانها وآلية العمل بها وأبرز إنجازاتها .بعد ذلك تمت مناقشة بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ودور الجمعية في مجال التدريب و نشر الثقافة الحقوقية كما تناول الحديث سبل التعاون بين الجمعية والمعهد الدولي للقانون الإنساني وأبرز البرامج التي يقدمها المعهد والذي يهتم بالتدريب في المجال الحقوقي وخاصة فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني . كما تم طرح فكرة التعاون في مجال التدريب ، وتبادل الطرفان وجهات النظر حول عدد من القضايا على الصعيد الدولي والمتعلقة بحقوق الإنسان وفي نهاية اللقاء أشاد الوفد الزائر بالجهود التي تقوم بها الجمعية في مجال حقوق الإنسان. كما تم توجيه الدعوة لرئيس الجمعية لزيارة المعهد والاطلاع على البرامج المقدمة فيه.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

رئيس المعهد الدولي للقانون الدولي الإنساني ب(سان ريمو) يختتم زيارته ويؤكد:

المملكة تحترم حقوق الإنسان واتفاقية تعاونية تجمعنا بجامعة نايف

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 13 ربيع الثاني 1431 العدد 13696
http://www.al-jazirah.com/20100329/du25.htm

الرياض - علي سالم العنزي

ذكر رئيس المعهد الدولي للقانون الدولي الإنساني بسانريمو الأستاذ ماوريتسيو مورينو، خلال زيارته للمملكة العربية السعودية التي استمرت ثلاثة أيام أنه قد لمس من خلال لقائه لعدد من المسؤولين السعوديين والمتخصصين في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان احترام المملكة لقانون حقوق الإنسان وإدراكها العميق لتلك الحقوق، كما تمكن من الاطلاع على المبادرات التي تقوم بها المملكة في سبيل تعزيز مفهوم حقوق الإنسان .

وقد اختتم مورينو زيارته للملكة بعد أن عقد خلالها عدد من اللقاءات بالإضافة إلى إلقائه محاضرة في مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية .

وتأتي زيارة السفير الإيطالي الأسبق إلى الملكة لعدد من الأهداف ومنها الدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في المنطقة العربية بشكل خاص والعالم بشكل عام الذي تسهم من خلاله بإرساء السلام والأمن في العالم، إلى جانب السعي إلى تطوير وتوثيق التعاون بين المعهد والمؤسسات الحكومية والهيئات والمعاهد ذات النشاط المماثل في المملكة، بصورة مشاركات فعليهة .

وأوضح السيد مورينو خلال مؤتمر صحفي عقده في منزل السفير الإيطالي في المملكة أنه قد التقى خلال زيارته برئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى اجتماعه برئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، وعدد من المسئولين في الحكومة السعودية، كما تمكن من توقيع اتفاقية تعاون مع جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، وتقوم الاتفاقية على إطلاق نوع من التعاون بين الطرفين وذلك بتبادل الأساتذة والمحاضرين والتعاون في منشورات في مجال قانون حقوق الإنسان الدولي، ومشاركة عدد من الطلاب والدارسين في الجامعة في دورات المعهد، وإقامة مبادرات مشتركة في الندوات والمحاضرات يكون أساسها قانون حقوق الإنسان الدولي .

وأضاف أن عدد الذين التحقوا بدورات المعهد من الضباط السعوديين في عام 2008م (10) ضباط، فيما شارك في الدورات التي أقامها المعهد خلال الخمس سنوات الأخيرة حوالي (20) ضابطاً .

يذكر أن المعهد يهتم في القانون الإنساني الدولي وهو معهد مستقل وقد أنشئ قبل ما يقارب الأربعين عام ويمارس نشاطه بناءً على القانون الإنساني الدولي، ويتركز عمله في كموضوعات التدريب والتعليم والأبحاث المتعلقة بقانون الإنسان الدولي وحقوق الإنسان، ولا ينحصر نشاط المعهد حول حقوق الإنسان وحمايته من آثار النزاعات والحروب وإنما يشمل أيضاً حقوق المهاجرين واللاجئين .

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

جمعية البر لـ عكاظ: الأرض بيضاء والبلدية أشرفت على بنائها

تعديات خليص تهدد معوقا بإزالة منزله وحقوق الإنسان تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/04/14 هـ 30 مارس 2010 م العدد : 3208
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100330/Con20100330341251.htm

معتوق الشريف ـ جدة

افترش المعوق عبد المحسن بخيت المحلبدي (59 عاما) رصيف الشارع المواجه لمبنى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، رافضا الدخول للمبنى، «إلا إذا حصل على وعد بإيصال صوته للمسؤولين.«

ووصل المحلبدي إلى مقر المبنى مستندا بأذرع أبناء أخيه لتقديم اعتراضه على قرار هدم لجنة التعديات في محافظة خليص لمنزله الذي بنته الجمعية الخيرية في المحافظة ليقيه حر الصيف وبرد الشتاء.وما إن علم المشرف على فرع الجمعية في المنطقة الدكتور حسين الشريف بوجود المحلبدي أمام المبنى، خرج إليه وأقنعه بقبول الدخول إلى مقر فرع الجمعية وتسجيل شكواه بطريقة نظامية، إذ بدأ الباحث القانوني في الجمعية فارس الغامدي بدراسة قضيته وتسنيدها قانونيا.

استغراب فرع الجمعية

أكد لـ «عكاظ» الدكتور حسين الشريف أن الجمعية تدرس شكوى المواطن المعوق تمهيدا لمخاطبة محافظة خليص لوقف الإزالة أو تأمين مسكن لائق للمحلبدي، مطالبا في الوقت نفسه لجنة التعديات بإشراك الشؤون الاجتماعية عند قرار الإزالة لتوفير منازل لسكان المنازل المقرر إزالتها قبل هدمها.

واستغرب الشريف إزالة مسكن المحلبدي وأقاربه التي وفرتها الجمعية الخيرية، متسائلا: «لماذا لم تخبر الجمعية الخيرية بالإزالة لتوفير المساكن البديلة بالتنسيق مع الشؤون الاجتماعية، منعا من ترك هؤلاء الناس في العراء وبدون مأوى.«

وقال المشرف على فرع الجمعية: «حالة المحلبدي إنسانية قبل كل شيء وهذا يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار، فهو إنسان مقعد، واعدا المحلبدي بأن فرع الجمعية سيتابع قضيته على صعيدي إزالة منزله أو وضعه مع الشؤون الاجتماعية .

هذه قصتي عكاظ» التقت في مقر فرع الجمعية مع المواطن المحلبدي الذي قال: «لجأت إلى فرع الجمعية بعد أن أبلغتني لجنة التعديات بإزالة منزلي، إثر دعوى كيدية من بعض هوامير الأراضي، دون أي مستمسك شرعي يملكونه .«وأفاد المواطن أنه يطلب من فرع الجمعية تكوين لجنة حقوقية إنسانية لبحث وضعه وإيقاف إزالة منزله ومساعدته طبيا، مشيرا إلى أنه رجل مريض ومقعد منذ 50 عاما، وأنه يسكن في منزل منحته إياه الجمعية الخيرية ليستره، «إلا أن فرحتي بالمنزل تلاشت بعد إبلاغي بالإزالة .«جولة «عكاظ «ورافقت «عكاظ» المحلبدي إلى منزله في محافظة خليص (90 كلم شمال شرق محافظة جدة)، ووقفت عليه ورصدت خيمته البالية التي مزقتها الأيام وما يزال يسكنها إلى أن ينتهي بناء المنزل الخيري المكون من غرفتين والمراد هدمه.يقول المحلبدي من داخل خيمته: «هنا عشت وعاشت معي إعاقتي، وهنا كان الحلم في سكن يؤويني، أنا أعاني من عدم حصولي على كرسي أتحرك عليه، ويعينني على قضاء حوائجي أبناء أخوتي .

توضيح الخيرية

عكاظ» نقلت معاناة المحلبدي إلى رئيس مجلس إدارة جمعية البر الخيرية في محافظة خليص الدكتور حمزة عبد القادر المغربي، حيث قال: رصد فريق مسحي قبل أعوام (ضمن إطار مشروع مكة بلا خيام) تسعة مساكن في هذا الموقع يعيش أهلها في خيام، وأوصت الدراسة استبدال الخيام بمساكن، ومنها خيمة المحلبدي.وتابع: هذه المساكن تقع بين قبيلتين في المحافظة وأحد المشايخ الذين تخصهم الأرض منح الأرض للجمعية لبناء المساكن عليها، وتبرع أحد الميسورين لبناء هذه المباني على نفقته الخاصة .

واستطرد المغربي: «بدأنا إعمار المنطقة أواخر عام 1429هـ بناء على موافقة الجميع وتحت أعين البلدية، فيما اعترض شيخ القبيلة الأخرى في المحافظة بحجة أن الأرض تخصه، ما دعا الجمعية للتوقف عن البناء». وفي تلك الأثناء، يقول المغربي وجهت الإمارة أن تكون هذه الأرض «بيضاء» وتدخل في إطار صلاحية البلدية وعلى المستفيدين من هذه المساكن التقدم لمنحهم إياها.وأعرب رئيس جمعية البر عن أمله في إيقاف الإزالة والعمل على إيجاد حل ودي بين جميع الأطراف، مشيرا إلى أن المستفيدين في حال خرجوا من منازلهم سيعيشون في العراء.

حقوق الإنسان تزور المسنين في دار الرعاية بأبها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 ربيع الآخر 1431 - 30 مارس 2010 العدد 3469 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3469&id=142378

أبها: محمد البشري

يزورأعضاء جمعية حقوق الإنسان في منطقة عسير صباح اليوم دار رعاية المسنين بأبها.

وتأتي الزيارة عقب ما نشرته "الوطن" الأسبوع الماضي عن الوضع المأساوي الذي يعيشه المسنون بعد أعمال الترميم التي تتم في المبنى.

وقال مصدر مطلع إن الأعضاء سيقومون بجولة في المبنى يلتقون من خلالها المسؤولين في الدار كما سيكون هناك لقاء مع المسنين، وسيرفع الأعضاء تقريراً مفصلاً عن وضع المسنين في الدار وعن وضع المبنى للجمعية في الرياض.

يذكر أن مبنى رعاية المسنين تجري فيه أعمال الترميم وتم تسكين المسنين في مستودعات المبنى حتى تنتهي أعمال الترميم .

وتتابع قضية طفل نجران المقيم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 ربيع الآخر 1431 - 30 مارس 2010 العدد 3469 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3469&id=142378

نجران: مرجع لسلوم

فتحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس ملف التحقيق في قضية الطفل المقيم المصاب بشلل نصفي بعد حقنه بإبرة وريدية بمستشفى الولادة والأطفال بنجران، تجاوبا مع ما نشرته "الوطن" السبت الماضي تحت عنوان "إبرة وريدية بمستشفى بنجران تتسبب في شلل نصفي لطفل مقيم " حيث أدخل الطفل المستشفى بسبب ألم في البطن وخرج مصابا بشلل نصفي وعدم القدرة على الكلام.

وقالت الباحثة القانونية بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عبيدة الشبل في تصريح لـ "الوطن" أمس إنه تم استلام قضية الطفل المقيم بشكل رسمي، وسوف تتم مخاطبة وزارة الصحة لكشف أبعاد القضية منذ دخول الطفل للمستشفى.

وأشارت الشبل إلى أنه في حالة ثبوت الخطأ الطبي أو الإهمال من قبل الجهة التي تعاملت مع الحالة فسوف تتحمل تلك الجهة كل ما يلزم لعلاج الطفل وتأهيله ورعايته المستقبلية، ولأسرته الحق في المطالبة القانونية بالتعويض مقابل ما لحق بهم من متاعب نفسية واجتماعية واقتصادية.

وأوضح والد الطفل المصري محمد أشرف حسنين أن وضع ابنه الصحي لم يتحسن، مشيراً إلى أنه يعاني من شلل نصفي ولايستطيع الكلام، وأصبح طريح الفراش أمام والدته وإخوته الذين يعيشون أوضاعا نفسية سيئة أثرت بشكل سلبي على دراستهم ومهامهم العملية.

بحضور وزير الصحة ورؤساء تحرير

وزيرا العدل والإعلام يرتديان "البالطو" لمواجهة الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14-04-1431هـ الموافق 30-03-2010م العدد 13437 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13437&P=1&G=3

اليوم - الرياض

تنظم وزارة الصحة يوم الأحد القادم ندوة بعنوان «الأخطاء الطبية وآلية التعامل معها» في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق إنتركونتيننتال في الرياض.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني « إن هذه البادرة تؤكد نهج وزارة الصحة في الاهتمام بخدمة المرضى وكسب رضاهم والحفاظ على صحتهم وسلامتهم « مؤكداً الشفافية التي تنتهجها وزارة الصحة في التعامل مع الأخطاء الطبية، حيث تأتي هذه الندوة في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الصحة للحفاظ على صحة وسلامة المرضى والحد من وقوع الأخطاء الطبية والتعريف بماهية الخطأ الطبي.

وبين أن اختلاف وجهات نظر الرأي العام حول هذا الموضوع وتباين أساليب الطرح أتى نتيجة الفهم غير الدقيق لماهية الخطأ الطبي والمضاعفات الطبية وآلية التعامل معها مشيراً إلى أنه تمت دعوة الأشخاص المؤثرين في مجال الأخطاء الطبية وأعضاء مجلس الشورى وقادة الرأي والفكر وهيئة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعمداء كليات الطب بالجامعات ورؤساء تحرير الصحف ومجلس الخدمات الصحية وأعضاء الهيئات الصحية الشرعية.

وأوضح أن وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة سيقدم ورقة عمل وزارة الصحة التي ستتناول الحديث عن ماهية الأخطاء الطبية وجهود الوزارة للحد من وقوعها والإجراءات التي تمت بهذا الخصوص، كما سيقدم وزير العدل الدكتور محمد العيسى ورقة عمل وزارة العدل التي تتناول آلية التعامل مع الأخطاء الطبية من الناحية الشرعية والدور الذي تقوم به الهيئات الطبية الشرعية، فيما سيقدم وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة ورقة عمل وزارة الثقافة والإعلام التي تتحدث عن آلية تعامل وسائل الإعلام مع الأخطاء الطبية في ضوء السياسة الإعلامية للمملكة ونظام المطبوعات والنشر وقضايا التشهير في هذا المجال.

فاعل خير يتبرع بـ 10 آلاف ريال لهيلة النجراني

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/04/14 هـ 30 مارس 2010 م العدد : 3208
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100330/PrinCon20100330341237.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

تبرع فاعل خير يقطن محافظة جدة - فضل عدم ذكر اسمه - بمبلغ عشرة آلاف ريال لهيلة النجراني (50 عاما) التي تعاني وعائلتها من حالة فقر، ولم تحصل على الجنسية حتى الآن رغم أن والدها سعودي، وذلك تفاعلا مع ما نشرته «عكاظ»، فيما تبرعت المحامية فريال مصطفى كنج بالترافع في قضية هيلة من أجل حصولها على الجنسية.

ووفقا للتقرير الصادر عن مبرة أبا السعود التابعة للجمعية الخيرية في نجران، فإن هيلة تعيش حالة فقر مع زوجها وأبنائها الأحد عشر، ويحتاجون إلى تحسين مسكنهم شبV المتهالك والواقع في حي مزدحم، وهم بحاجة أيضا إلى توفير فرص عمل لأبنائها بما يحقق للأسرة الاكتفاء الذاتي.

وأكدت المحامية فريال كنج أنها تتابع قضية هيلة لدى مكتب الأحوال المدنية في نجران، بعد أن تم تحويل المعاملة بكاملها إليه، وأن القضية عرضت على وكيل وزارة الداخلية للشؤون الأمنية لأخذ توجيهاته حول إضافة هيلة الى والدها السعودي في كرت العائلة، وأشارت إلى أنه من المتوقع أن تصدر توجيهات الوكيل بالموافقة على منح هيلة بطاقة أحوال مدنية خلال الأسبوعين المقبلين، أسوة ببقية أشقائها السعوديين. وأضافت المحامية أنها تحدثت مع سكرتير مدير عام الأحوال المدينة في نجران علي الشريف وأفادها أن إدارة الأحوال تنتظر رد الشؤون الأمنية في هذا الخصوص.

وسلمت «عكاظ» صباح أمس بمرافقة مندوب مبرة أبا السعود الخيرية في نجران خالد عباس المساعدة المالية المقدمة من فاعل الخير إلى هيلة في منزلها في حي أبا السعود (جنوبي نجران)، وإزاء ذلك، عبرت هيلة عن فرحتها الغامرة بهذا الموقف الإنساني ولم تتمالك نفسها من البكاء داعية الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسنات فاعله. وكانت «عكاظ» نشرت معاناة هيلة تحت عنوان «الضحية هيلة: زوجي مخلص ولن أتخلى عن فلذات كبدي.. أب يشترط طلاق ابنته وترك أبنائها للاعتراف والجنسية»، وتابعت القضية في خبر حمل عنوان «الباحثة القانونية عبيدة الشبل لـ«عكاظ»: جمعية حقوق الإنسان تعد بمعالجة ملف جنسية هيلة.«

موظفة تشكو مسؤولين في جامعة أم القرى لـ"الإمارة" و"حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 30 مارس 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/124917

جدة - ياسر الأبنوي

صعّدت موظفة سعودية في جامعة أم القرى خلافاً حدث بينها وبين مسؤولي عمادة شؤون الطلاب في الجامعة، إلى إمارة منطقة مكة المكرمة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مطالبة بإنصافها مما وصفته بـ«المماطلة والابتزاز والضغط، وانتهاك الأنظمة، وحقها في العمل والمعاملة المحترمة»، من أجل سحب شكوى كانت قدمتها ضد حارس سكن الطالبات الذي تعمل فيه، ومن ثم طي قيدها وفصلها من عملها من دون وجه حق.

وبدأت تفاصيل الحادثة كما ترويها صاحبة القضية الاختصاصية الاجتماعية في سكن الطالبات (فضلت عدم ذكر اسمها) بطلبها وجبة عشاء (بعد الاستئذان) لطالبتين في السكن من مطعم مجاور نظراً إلى كثرة شكاوى الطالبات من سوء التغذية في «كافتيريا» السكن، وعند وصول مندوب المطعم أخذت منه الوجبة من خلف الباب وهي بكامل لباسها الشرعي (العباءة)، وبعد أن تأكدت من الوجبة المطلوبة عادت ثانية لدفع الحساب للمندوب ففوجئت باشتباك حارس السكن معه بالتزامن مع دخول مشرفة أخرى لتسلم دوامها (مستعدة للشهادة.(

وتقول الاختصاصية لـ«الحياة» إنها مدت يدها لتعطي الحارس قيمة الوجبة ليسلمها بدوره إلى مندوب المطعم إلا أنه رفض تسلمه منها ووبخها بشدة، مهدداً إياها بالادعاء عليها بخطاب رسمي إلى عميد الجامعة وفصلها من العمل، وبعدها سجلت ملاحظات بما حدث لدى مشرفة السكن الأولى للعلم والإحاطة «وأنا مذهولة من تهديد الحارس.«

وتصـــــاعد الأمـــــر بحسب الاختصاصية، عندما أبلغ الحارس «مشرفة المبيت» في السكن بقدوم ســائقها، إذ لم تعهد منه سابقاً هذا الفعل، ولم تطلب منه أبداً أن يخطرها بقدوم سائقها، إلا أنها خرجت نظراً لانتــهاء دوامها ففـوجئت بسيارة الشرطة توقفها وتطالبها بإثباتها الرســمي، فاعــترضت عن تسليم بطاقتها إلا في حضور والدها، ومن ثم اتصلت على والــدها فطلب منها الدخول إلى مقر عملها حتى قدومه لاستطلاع الأمر.

وتضـــيــف: «انـــهـــرت تماماً وانخرطت في البكاء في الطريق وأمام الشرطي والمارة، وعندما حاولت الدخول إلى السكن لانتظار والدي رفض الحارس السماح لي، فعدت إلى سيارتي باكية في انتظار ما سيحدث، حتى تعاطف الشرطي معي بعد تأكده من أنني أعمل في السكن، وسمح لي بالرجوع إلى منزلي بعد أن فتش سائقي.«

أمام هذه الإهانة التي تعرضت لها، تقول الاختصاصية، إنها طالبت الجامعة في خطاب رسمي (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) بفتح تحقيق رسمي مع الحارس، وأخذ إفادة الشهــود ورجــال الشرطة بحسب نظــام الإجراءات الجزائية في المملكة الذي يلزم الهيئات المختصة في الجهات الحــكومية بإجراء التحقيقات.

"حقوق الإنسان" تجمع إماراتية مع ابنها السعودي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 15 ربيع الآخر 1431 - 31 مارس 2010 العدد 3470 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3470&id=142432

الرياض: عبد الله فلاح

نجحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مساعيها لالتقاء أم أجنبية بابنها السعودي بعد انقطاع دام لأكثر من 28 عاما بسبب طلاقها، ومن ثم بعد مغادرتها المملكة لتنقطع أخبارهما عن بعضهما حتى إنه لم يتسن لها أن تعرف اسم ابنها، أو أي شي عنه .

وتبدأ تفاصيل القضية عندما لجأت سيدة إماراتية إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان طالبة منها المساعدة في العثور على ابنها، وبالاستماع إليها والنظر في شكواها تبين أنها كانت متزوجة من سعودي منذ ما يقارب 30 عاما، وأنها أنجبت منه طفلا في بداية زواجها، وطلقها زوجها بعد إنجابها بأسابيع قليلة، وتبع إجراءات الطلاق ترحيلها عن المملكة والرجوع إلى بلدها.

وأكدت الأم في شكواها أنه عقب عودتها إلى بلدها حاولت جاهدة أن ترى ابنها أو حتى تتواصل معه تليفونياً، ولكن دون جدوى.

وذكرت الأم للجمعية أنها لم تر ابنها أو حتى تسمع صوته منذ أكثر من 28 عاما.

وطلبت من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن تساعدها في الحصول على أقل حقوقها كأم بأن تتواصل مع ابنها وتراه، مؤكدة أنها حتى لا تعرف اسمه، ولا تعرف إن كان على قيد الحياة أم لا.

ونجحت الجمعية في الوصول إلى الابن الذي لم تقدم والدته حتى اسمه، وتوصلت إليه، وتم الاتصال به، وتحديد موعد لحضوره إلى مقر الجمعية، وبعد أن رتبت لقاء الأم بابنها، تم التواصل بعد انقطاع دام لأكثر من 28 عاما.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إن الجمعية تتلقى كثيرا من المشكلات الخاصة بالأجنبيات المتزوجات من السعوديين، مما يستلزم تدخلا سريعا بإصدار نظام خاص يحكم ويضبط حقوق وواجبات الزوجين إذا كان أحدهما سعوديا والآخر أجنبيا، لأن المشكلات الناجمة عن مثل هذه الزيجات كثيرة، ويمتد أثرها إلى الأبناء .

تدريب أفراد الشرطة لحماية المرأة والطفل من العنف ..عادلة بنت عبد اللّه:

مساعٍ من جهات لتحديد سن زواج الفتيات

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 15/04/1431 هـ 31 مارس 2010 م العدد : 3209
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100331/Con20100331341622.htm

معتوق الشريف، فاطمة آل عمرو ـ جدة

أطلقت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني البارحة حملة «غصون الرحمة» الهادفة إلى حد العنف ضد الأطفال.

وأوضحت الأميرة عادلة في مؤتمر صحافي عقد على هامش المناسبة في مقر فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة، أن الحملة تطلقها الجمعية بالشراكة مع برنامج الأمان الأسري بناء على اتفاقية مبرمة بين الطرفين، معتبرة أن زواج القاصرات شكل من أشكال العنف ضد الأطفال.

وبينت الأميرة عادلة أن جهودا حثيثة ومتواصلة لبعض الجهات تسعى إلى وضع تحديد لسن زواج الفتيات.

ودشنت الأميرة عادلة لدى افتتاحها المؤتمر موقع الحملة على الإنترنت التي تستمر حتى نهاية عام 1432هـ، وتستهدف كافة شرائح المجتمع عبر ثلاثة أفلام قصيرة تبث على قنوات MBC وتوعية ميدانية ونشرات وحقائب تدريبية لمنسوبي التعليم والشرطة والصحة والشؤون الاجتماعية والإعلام.

من جهتها، دعت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المشرفة على الحملة الجوهرة العنقري كافة شرائح المجتمع إلى مناهضة العنف.

وكشفت عضو جمعية حقوق الإنسان عن بلوغ عدد قضايا العنف الأسري الواردة إلى الجمعية منذ تأسيسها 1541 قضية.

وقالت العنقري إن القضية هي قضية مجتمع بأسره والجميع مسؤول بحسب مكانه وإمكانياته، مضيفة «تم اختيار اسم غصون الطفلة البريئة التي قتلت على يد والدها وزوجته عنوانا للحملة لوقف هذا النزيف».

وحملت الجوهرة انتشار العنف إلى عدم وجود رادع، متمنية صدور نظام الحماية من الإيذاء لوقف ما وصفته بالنزيف المستمر قريبا.

من جهته، بين لـ «عكاظ» المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية ستنظم دورة تدريبية لشرطة محافظة جدة الأسبوع المقبل حول آليات فن التعامل حول المعنفين جسدياً والإجراءات التي يجب اتباعها لحماية الأسرة من العنف.

وقال الشريف «تهدف الدورة التدريبية للتعريف بدور الجمعية وأهدافها وآلية العمل بها، والتواصل معنا ومع الشرطة لوضع حلول لحماية الأسرة من العنف وماهية الإجراءات القانونية للوصول إلى الجاني، وترتيب آليات وخطط بكيفية التواصل مع الشرطة».

"حقوق الإنسان": أوضاع "دار المسنين" بأبها أسوأ مما تضمنه تقرير "الوطن"

العثيمين يوجه باستئجار مبنى أو نقل المسنين لشقق مفروشة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 15 ربيع الآخر 1431 - 31 مارس 2010 العدد 3470 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3470&id=142535

أعضاء لجنة حقوق الإنسان لدى زيارة دار الرعاية الاجتماعية بأبها أمس

أبها: محمد البشري

أجمع أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذين اختتموا أمس زيارتهم لدار الرعاية الاجتماعية في أبها على تردي أوضاع "دار المسنين" مؤكدين أن خدمات الدار المتدهورة بدت أسوأ مما تضمنه التقرير الذي نشرته "الوطن" الجمعة الماضي بعنوان "تسكين 42 مسنًا في "مستودعات" دار الرعاية الاجتماعية في أبها". وكشفت اللجنة على الظروف المأساوية التي تحيط بأكثر من 80 مسناً ومسنة يعانون على امتداد اليوم من ضجيج معدات وعمالة الشركة المنفذة لترميم المبنى، فيما وصل الحال بهم إلى النوم في الممرات والمواقع الضيقة غير المهيأة لحياة البشر. ووقفت لجنة حقوق الإنسان على أوضاع المسنين، فيما نقل أعضاؤها عن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين توجيهه بسرعة إنهاء إجراءات المبنى المزمع استئجاره والمجاور للدار، وفي حال عدم جاهزيته يتم نقل المسنين والخدمات المصاحبة لهم للمراكز السكنية المفروشة، كما وجه الوزير بتكليف مدير عام دور العجزة بالوزارة للوقوف على أحوال المسنين بالدار على الطبيعة.

وقد تواجد خلال زيارة لجنة حقوق الإنسان أمس وكشف اهتمام الوزير والوزارة بوضع مسني دار الرعاية الاجتماعية بمدينة أبها.وتضمن وفد جمعية حقوق الإنسان الدكتور علي الشعبي والدكتور منصور بن عوض القحطاني والدكتور محمد آل مزهر ومحمد بن معتق ومحمد بن ظافر بن مشهور. ورصد الوفد ميدانياً مبنى "دار الرعاية" الذي مر عليه أكثر من 30 عاماً، كما وقفت اللجنة على أوضاع المسنين وحاوروهم بوجود عدد من مسؤولي الدار والشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير، وأكد رئيس الوفد الدكتور علي الشعبي أن هذه الزيارة التي سبقها تبليغ للمسؤولين عن الدار "لن تكفي وسيكون هناك زيارات مفاجئة في المستقبل للوقوف على أحوال المسنين بالدار". من جانبهما، أكد عضوا اللجنة الدكتور محمد آل مزهر والدكتور منصور القحطاني أن "الخدمات المقدمة ضعيفة للغاية، والأكل مكشوف ويوضع في أماكن غير نظيفة" كما انتقدا وضع المسنين من الجنسين بين أعمال الأنقاض والترميم ووسط ضجيج عمال ومعدات الشركة المنفذة لمشروع ترميم المبنى. وأجمع أعضاء لجنة حقوق الإنسان على القصور والحاجة الماسة إلى نقل المسنين لموقع آخر كخطوة تصحيح أولية، ثم المطالبة بمشروع متكامل كخطوة ثانية، وأكدوا على أن أعمال الترميم لمبان متهالكة لا يكفي وليس حلا. ووضح من خلال الجولة الأخيرة وجولات "الوطن" السابقة أن الموظفين البسطاء يبذلون جهودا كبيرة لراحة المسنين، إلا أن قصور البنية التحتية والاعتمادات يقف حائلاً بينهم وبين تقديم خدمة معقولة للمسنين والمسنات، كما رصد وفد "حقوق الإنسان" نقصاً في الكوادر العاملة والأخصائيات لذوي الظروف الخاصة وضحايا العنف الأسري، إذ يوجد مختصة واحدة بالأجر المقطوع وبراتب زهيد.

"المظالم" يلزم مجاهدي جازان بتعويض مواطن عن ترويع أطفاله

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 15 ربيع الآخر 1431 - 31 مارس 2010 العدد 3470 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3470&id=142537

أبها: محمد مانع

أصدرت الدائرة الثامنة بديوان المظالم في منطقة عسير حكما يقضي بإلزام إدارة المجاهدين بعارضة جازان بتعويض مواطن بمبلغ 3 آلاف ريال لقاء محاصرة منزله وإشهار أفرادها السلاح في وجه أسرته وترويع أطفاله دون وجه حق. وتم تأييد الحكم من محكمة الاستئناف بالرياض.

وقال المواطن جابر بن محمد الفيفي أمس إن تفاصيل القضية تعود إلى أكثر من 5 سنوات عندما قامت إدارة المجاهدين بالعارضة بمحاصرة منزله وأسرته لأكثر من 9 ساعات ومن ثم تفتيش المنزل دون مستند نظامي أو أمر تفتيش على حد قوله، فيما لم يتم العثور على ما يخالف الأنظمة من محظورات وممنوعات.

وأضاف الفيفي: رغم ضآلة مبلغ التعويض مقارنة بمعاناتي على مدى 5 سنوات من المراجعة، إلا أنني فوجئت برفض الإدارة العامة للمجاهدين دفع التعويض لعدم وجود بند يصرف منه رغم أن الحكم النهائي وصدر قبل نحو 9 أشهر. وناشد المسؤولين سرعة تنفيذ الحكم، مؤكدا أنه سيضطر إلى اللجوء لجمعية حقوق الإنسان لإنصافه لم يدفع التعويض.

يذكر أن ديوان المظالم بمنطقة عسير ألزم إدارة المباحث في منطقة جازان بتعويض المواطن جابر الفيفي بـ 84 ألف ريال لقاء سجنه بدون وجه حق على خلفية تهمة باطلة، بعد أن ألقى رجال الأمن القبض على شخص مجهول وبحوزته مسدس "متعطل" قبل أكثر من 5 سنوات، فأفاد بأن المسدس يعود للفيفي. ورغم اعترافه بعدم وجود علاقة بينهما إلا أنه تم سجنه 84 يومًا من قبل مباحث جازان.

ترى المستمع أخبل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/04/14 هـ 30 مارس 2010 م العدد : 3208
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100330/Con20100330341333.htm

د. سعيد السريحي

لم تكن للمائة والعشرين عاما التي عاشها داخل المعبدي أن تكتفي بما عاناه فيها من شظف العيش الذي نسمع أن أجدادنا قد عاشوا فيه فتوجت آخر سنة في حياته بتهمة لم تكن المائة والعشرون عاما قادرة على صياغة مثلها من قبل حين كان الناس يملكون عقولا تمكنهم من التفريق بين ما يعقل وما لا يتقبله عقل، وحين كان المثل الشعبي الذي يقول (إذا كان الحاكي خبل يكون المستمع عاقل) يشكل قانونا يحمي الإنسان من الوقوع في غفلة يمكن لها أن تصبح مذمة تلاحقه بقية حياته ويرثها أبناؤه من بعده.
في منتصف السنة الثامنة عشرة بعد المائة من عمر المعبدي، يقول الرواة، إن جارا له تقدم بشكوى ضده يزعم فيها أنه ارتدى ملابس رجل أمن وتهجم على العاملين لديه، لم يضحك من تلقى الشكوى حتى استلقى على قفاه، وأصبح المعبدي بما يحمله على كاهله من عبء عمر تجاوز القرن بمراحل موضع تهمة طاردته فيما تبقى له من عمر، ولأن ما تبقى له من العمر لم يكن كافيا لتبرئته من التهمة رحل متهما تاركا لأولاده وصية أن يتابعوا نفي التهمة عنه وإرسال صك البراءة إليه من أول رجل يموت من عائلته بعد صدور الصك.
المعبدي الذي لم يسمع في حياته بجمعية لحقوق الإنسان، يوم كانت حقوق الإنسان لا تحتاج إلى جمعية، اضطر للجوء إلى جمعية حقوق الإنسان التي وصل إليها محمولا على سواعد أبنائه وأحفاده وغادرها إلى المستشفى ليلقى وجه ربه بعد ذلك فيما لا تزال محكمة خليص تقلب الأمر على وجوهه وتؤثر التريث قبل أن تقطع ببراءته وترد له اعتباره رغم مراجعته لها منذ عام ونصف حين جاءها يحمل معه فشله الكلوي وارتفاع ضغط دمه وحزنا دفينا أن بلغ به العمر زمنا لم يعد أحد يعمل فيه بموجب قانون (إذا كان الحاكي خبل يكون المستمع عاقل).

المرأة دائماً

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 13 ربيع الاخر 1431هـ - 29مارس 2010م - العدد 15253
http://www.alriyadh.com/2010/03/29/article511002.html

ناهد سعيد باشطح

فاصلة :

((إنما النساء شقائق الرجال ، ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم))

حديث شريف للرسول الكريم-صلى الله عليه وسلم-

قد نكون سئمنا ككتّاب وكقرّاء من الحديث عن صورة المرأة في ذهنية المجتمع ،لكن الواقع يؤكد أننا نسير باتجاه أحادي غير متكامل تجاه قضايا المرأة فالرؤى السياسية تدعم المرأة لكنْ هناك قيم مجتمعية لا زالت ترسخ في ذهنية الأطفال قبل أن يكبروا والشباب أن المرأة كائن ضعيف بحاجة إلى حماية ووصاية أيا كانت الطرق لذلك، فيفهم الطفل الصغير الذي سيكون يوماً زوجاً أن الله حين أعطى الرجال القوامة فإنما لأن النساء ضعيفات والرجال هم الأقوى وليس لأن عليهم أن يقوموا على خدمة النساء ورعاية أمورهن فالقائم على جماعة يعني الراعي لشؤونهم .

أقول ذلك لما طالعتنا به جريدة الرياض في عددها السبت الماضي من أن

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دعت إلى (ضرورة الإسراع بإصدار "نظام الحماية من الإيذاء" محذرةً من تزايد العنف ضد الأطفال والنساء.

ودعا نائب رئيس الجمعية خطباء المساجد إلى بيان موقف الإسلام العظيم من شناعة ممارسة العنف ضد الأطفال والنساء).

نحن هنا نتجاهل الخيط الأول لبكرة العنف المتشابكة فالخطباء في المساجد لهم دور في تخفيف حدة العنف تجاه المرأة والقوانين ستكون رادعاً للعنف ولكن لماذا يعنف الرجل المرأة سواء باللفظ أو الضرب والإيذاء؟

لأنه يملك في ذهنه مجموعة من الأفكار السلبية عنها وهذا ما يجعله يقترف سلوكا معبراً عن سلبية أفكاره.

على سبيل المثال وعلى ذمة الزميلة بدرية البشر في مقالتها يوم السبت الماضي أن كتاب الثقافة الإسلامية للصف الثاني الثانوي وتحت درس حقوق الزوجة (صفحة 161) أن الكتاب يقول: «من طبيعة المرأة أنها ضعيفة ولو تركت من دون الأخذ على يديها لفسدتْ وأفسدتْ».

أبعد هذا نتساءل لماذا يعنف الرجال النساء؟! المناهج الدراسية والقيم الأسرية والمؤسسات المجتمعية تؤيد الرجل ضمنياً في حقه في إيذاء المرأة فهل نبدأ بداية صحيحة؟!!

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

مجالس صلح الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1431/04/12 هـ 28 مارس 2010 م العدد : 3206
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100328/Con20100328340966.htm

سعد عطية الغامدي

شهدت قبة نادي المنطقة الشرقية الأدبي حوارا حادا وانتقاديا حول كتاب الغذامي عن القبيلة والقبائلية ومابعد الحداثة ونظريته حول الهوية مابين القبيلة والنظام. لكن للواقع رأيا آخر يذهب بعيدا في تأصيل العمق القبلي وتأثيره على أوجه الحياة بما في ذلك جوانب لم تكن القبيلة تعرف عنها شيئا إلى عهد قريب.

الطب الحديث عالم من الدراسة النظرية والتطبيقية والاختراعات والمنجزات التي لا تتوقف لحظة واحدة بل تلزم الطبيب بالقراءة والاطلاع حتى يكون على مستوى التطوير الكبير الذي إن لم يلاحقه ليل نهار بقي حيث هو عند آخر نقطة معرفية جناها.

وللطب أيضا أعرافه ومعاييره القديمة والحديثة ومنها المتعلق بالأخطاء الطبية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا الحقل من حقول الممارسة الإنسانية. يرتبط الخطأ الطبي في الغالب بالإهمال ويمكن أن يكون الإهمال يسيرا أو جسيما وهو الذي يترتب عليه مسؤولية جسيمة أيضا؛ لأن من ارتكبه تجاوز الحدود الآمنة للممارسة الطبية. هذه الأخطاء يفترض أن تخضع لمتابعة من نقابة الأطباء حتى لايظل بينهم من يفسد عليهم أداءهم الذي تفترض فيه العناية والاهتمام والأخذ بأسباب الإتقان حفاظا على سلامة الإنسان وعلى كرامة المهنة وسمعتها. ويفترض أيضا أن تخضع لنظام يضع الحدود القانونية للممارسات والجزاءات المترتبة على تجاوز هذه الحدود وكلما كانت الأمور واضحة كلما أدت إلى تطبيق سليم لممارسة المهنة، خاصة فيما يتعلق بالشهادات الطبية والتخصصات وإجراءات الممارسة وأنواع المخالفات والعقوبات. حتى المحاكم الشرعية وحدها ليست قادرة على الفصل في هذه الأمور؛ لأن الطبيب ليس شخصا عابرا يرتكب خطأ عابرا، بل هو متخصص يمارس تخصصه في إطار القانون والنظام. حين تصبح القبيلة صاحبة اختصاص حتى في الأخطاء الطبية فقد يتحول الطب إلى طب شعبي يمارسه من يشاء كيف يشاء.

التساؤل المطروح: ما هي وجهة نظر الجهات المعنية بصحة وسلامة الإنسان مثل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية ووزارة الصحة وكليات الطب في الجامعات وهيئة وجمعية حقوق الإنسان، هل هذه الممارسة القبلية تعتبر كافية وتغني عن المحاسبة المهنية؟ نجران أقامت «منصدا» قبليا طبيا انتهى بالتنازل عن قضية وفاة طفل إهمالا، لكن الطبيب الاستشاري الذي ارتكب الخطأ القاتل تخلف عن الحضور خوفا من غضب والد الطفل المقتول بخطأ طبي وما قد يصدر عنه من ردة فعل، وفاز الحاضرون بالتنازل بما فيهم طبعا وزارة الصحة، وقد تحذو حذوها قبائل أخرى.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الإعلام والقضاء والثقافة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 15 ربيع الثاني 1431 هـ الموافق 31 مارس 2010 العدد 6015
http://www.aleqt.com/2010/03/31/article_371985.html

عبد العزيز محمد هنيدي

انتهيت في المقالة السابقة من الإشارة إلى العوامل الأربعة التي تؤدي بعون الله تعالى إلى تحسين وتطوير البيئة القضائية في بلادنا، وذلك عن طريق الندوات واللقاءات والمؤتمرات التي تتم بين القضاة ونخب المجتمع من المثقفين في المجال الإنساني والاجتماعي والحقوقي مثل القضاة المتقاعدين المشهود لهم بالعلم والحكمة والخبرة وكذلك المتميزين من المحامين والعاملين في مجال حقوق الإنسان وكتاب الرأي في الصحف ... إلخ، بجانب تحسين وحسن اختيار العاملين في جهاز القضاء وزيادة أعدادهم والاستمرار في تدريبهم وتقويمهم لمعرفة مستوياتهم وتشجيع المجد ومساعدة المتوسط والضعيف إلا من ثبت عدم قدرته فينظر في نقله أو اتخاذ ما يجب اتخاذه وفقا للعدل وما ورد في الأنظمة، وأشرت إلى ضرورة الانفتاح على المجتمع والاستماع إلى ما يقوله الآخرون والرد عليهم بما يرونه الأصح وفقاً لما ورد في الكتاب والسنة والأنظمة ومن خلال الاحتكاك بثقافات أخرى والحوار والنقاش الهادف، كل ذلك يحارب العزلة والانطوائية مما يساعد على حضارة ورقي البيئة القضائية، ومن أهم ما يجب مناقشته في الاجتماعات المشار إليها ما ينشر في الصحف عن القضايا والمشكلات التي تدخل في مجال القضاء، وقد ضربت أمثلة على ذلك في مقالات سابقة، وأحب أن أشير هنا إلى عينة أخرى من المقالات التي لها علاقة بموضوعنا هذا، وهو مقال الكاتب والمحامي السعودي الأستاذ ماجد قاروب الذي نشر في (الوطن) الثلاثاء 1430/7/21هـ عن (القضاء التجاري وحقوق الإنسان) وأشار إلى ما ورد في التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فيما يخص القضاء وركز على عدم حصول المرأة في بعض الحالات على حقها في التقاضي بسهولة، حيث ما زال هناك بعض الصعوبات التي تواجهها المرأة مثل عدم حمل بعض النساء بطاقة الأحوال المدنية أو عدم اعتراف بعض القضاة أو كتاب العدل بها ورفض ولي الأمر أو المحرم الحضور مع المرأة إلى المحاكم أو كتابة العدل، ثم أشار إلى نقاط كثيرة سلبية تحصل من بعض المحاكم كالتمييز بين الخصوم في الجلسات وعدم السماح لبعضهم بالرد على الدعوى أو الضغط عليه للاختصار في دعواه أو عدم قبول دعواه مكتوبة، كما أشار إلى عدم التقاضي العلني وقلة القضاة وأمور كثيرة تصعب الإشارة إليها، ويمكن الرجوع إلى المقال المذكور لمن يهمه الأمر، كما يساعد على تحسين البيئة توفر المكتبات في المحاكم ليطلع على محتوياتها القضاة والعاملون معهم وتحتوي على الكتب والمراجع التي تخص القضاة وحقوق الإنسان وعلم الاجتماع وعلم النفس ومكارم الأخلاق وغير ذلك مما يهم القضاة والتقاضي، كما أن زيادة المجلات والنشرات التي تصدر من وزارة العدل وتُعنى بالقضاء وما له علاقة به ستساعد في نشر الثقافة القضائية والحقوقية خاصة إذا تم اكتتاب مجموعة من المحترفين في القضاء والمحاماة وحقوق الإنسان الذين سبق لهم العمل أو ما زالوا يمارسون عملهم في وزارة العدل وديوان المظالم، كل ذلك يثري الفكر والثقافة القضائية ويجعل البيئة القضائية أكثر انفتاحاً على العلوم التي لها علاقة بالقضاء وتقارباً مع المجتمع ورموزه، ومن خلال تلك المنابر الثقافية والإعلامية يستطيع القضاء أن يوصل رسالته ويرد على الأسئلة والقضايا المثارة في هذا العصر بكل ما أوتي من حكمة وعلم وخبرة تحت مظلة الشرع الإسلامي، هذا وقد سبق أن أشرت إلى أنني سوف أتوقف عن الكتابة عن القضاء وعلاقته بحقوق الإنسان، ولكن شجعني على الاستمرار في الكتابة بعض المواضيع التي أثيرت في الصحف، ولكني سأختم بعون الله تعالى هذه السلسلة من المقالات بمقال أخير في الحلقة القادمة (115)، حيث سألخص أهم ما ورد في الحلقات السابقة ثم أستمر وأعود إلى تحليل واستنتاج ما ورد في نظام الحكم الأساس مما له علاقة بحقوق الإنسان ولا يمنع من العودة إلى الشأن القضائي كلما تطلب الأمر .. والله الهادي إلى سواء السبيل.

هيئة حقوق الإنسان

القبض على الزوج تنفيذا لخطاب حقوق الإنسان :

محكمة جدة تنظر قضية حضانة طفل الدمام الأربعاء المقبل

المصدر: جريدة اليوم الأحد 12-04-1431هـ الموافق 28-03-2010م العدد 13435 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13435&P=1&G=4

عبد العزيز مخزوم ـ الدمام

تواصل المحكمة العامة في جدة الأربعاء المقبل النظر في قضية امرأة رفعتها ضد زوجها بعد أن استحوذ على حضانة طفلهما بالقوة ، وكانت المحكمة قد أصدرت حكما فى أول جلساتها يقضي بحق الزوجة فى حضانة طفلها حتى موعد الجلسة التالية ،وكان الزوج قد تغيب عن حضور الجلسة الأولى وهو الأمر الذي أدى إلى اقتياده من الجهات الأمنية تنفيذا لخطاب من هيئة حقوق الإنسان ،حيث أمر القاضي بتحويل القضية (لإصلاح ذات البين) بعد الاستماع لأقوال الطرفين .

وتعود تفاصيل القضية كما أوضحتها الزوجة مسلية القرني (أم معيض) لـ(اليوم)، بقولها: "وضعت طفلي في أحد المستشفيات بالمنطقة الشرقية، حيث إنني أم لثلاثة أبناء وبنت أكبرهم معيض والذي يبلغ من العمر 11 سنة ،وبعد خلاف مع زوجي طلبت منه العودة لأمي بالشرقية، حيث وافق على طلبي وحضرنا للشرقية ولكن بعد ولادتي لطفلي (عبد الله) بموجب شهادة تبليغ فقط ،جاء والد زوجي (جد عبد الله) محاولا إعادتي لمدينة جدة ".

وأضافت أم معيض :"وافقت لطلب والد زوجي ، ولكني عدت وبمجرد وصولي لبيت زوجي، ومنذ اليوم الأول قام بضربي وإلحاق الضرر بي ، حيث بادرت في اليوم التالي بالاتصال بالشرطة شاكية زوجي ،وبالفعل حضرت دورية الشرطة وأحيلت القضية لمركز شرطة المنتزهات بجدة ،وقد بدأ الضابط بالتناقش معي(المدعية) ومع زوجي(المدّعى عليه) حتى ساعات الظهر حينها طلب زوجي أن يغادر من أجل وقت خروج الأطفال من المدرسة فسمح له ضابط التحقيق بالخروج برفقة رجل أمن بعدما طلب مني الضابط بتسليم الطفل عبد الله لأبيه تحت وعد بحمايته وإعادته لأمه بعد جلب الأبناء من المدرسة ،ولكن تفاجأت بحضوره لمركز الشرطة ولكن من دون الطفل".

وأشارت أم معيض، "أنه بعد أن تم تحويل القضية في الجلسة الأولى لإصلاح ذات البين توجهنا إليهم أملا أن أجد الحل لديهم نوأن يعيدوا طفلي لي ، ولمّا وصلت صدمت عندما تم إعطائي موعدا للنظر في قضية طفلي والتي قدّر بقرابة الشهر ،حيث إنني لم أعد احتمل الانتظار وطفلي وأبنائي بعيدون عني . وقال مدير هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية إبراهيم عسيري لـ(اليوم): "بالفعل تم اللجوء لنا بالشرقية من قبل بنت أخت مسلية القرني للعون والمساعدة والتفاعل معها بشكل مباشر ،حيث تم التنسيق مع الزملاء في مكتب هيئة حقوق الإنسان بجدة لإحضار الزوج والذي قد تخلف عن المحكمة في عدة مرات وفي نفس اليوم تم إيقافه عن طريق الشرطة حتى تم تحويله للمحكمة لحضوره واستماع القاضي لأقواله ". وأضاف العسيري :"إنه متى ما تقدمت الزوجة بشكوى رسمية لمساعدتها سواء في المكتب الرئيسي بالرياض أو لفرع هيئة حقوق الإنسان بجدة ،وأن تكون شكواها متضمنة الشروط والضوابط لن نتوانى في أن نبدأ باتخاذ الإجراءات اللازمة وتقديم لها المساعدة الكاملة والتي توفر لها حقوقها الزوجية علما أنها لا تزال على ذمة زوجها".

اللجنة الطبية الشرعية تنظر القضية الأسبوع المقبل

المستشفى وطبيبة التخدير يتراجعان عن اعترافاتهما في وفاة الجهني

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1431/04/12 هـ 28 مارس 2010 م العدد : 3206
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100328/PrinCon20100328341035.htm

حسين هزازي ـ جدة

علمت «عكاظ» من مصادرخاصة، أن المستشفى الخاص في محافظة جدة وطبيبة التخدير سحبا اعترافاتهما من اللجنة الطبية الشرعية في قضية الطبيب الجهني، الذي قضى في خطأ طبي، وغيرا بذلك أقوالهما بتحمل الخطأ الطبي.

وتستمع اللجنة الطبية الأسبوع المقبل في الجلسة الرابعة إلى طرفي القضية، فيما يستعد محاميا ورثة الجهني لتقديم دعاوى ضد طبيبة التخدير، تتلخص في العمل دون ترخيص، وممارسة «المهنة» بدون ترخيص، وهما مخالفتان صريحتان في النظام، تصل عقوبتهما إلى ستة أشهر سجنا عن كل مخالفة.

وتوقعت المصادر، أن الجلسة المقبلة سوف تشهد توجيه أسئلة لطبيبة التخدير حول استفسارات اللجنة العلمية عن تفاصيل الحادثة، حيث لم يتسنى لها ذلك في الجلسة السابقة، بسبب استحواذ الطبيب الجراح على كامل وقت الجلسة الماضية .

يذكر أن والدة الطبيب طارق الجهني، لجأت إلى هيئة حقوق الإنسان لإنصافها، بينما كشفت الدكتورة نادية بندقجي أستاذ مساعد واستشارية جراحة التجميل في جامعة الملك عبد العزيز وشقيقة أرملة الطبيب الجهني، عن أن المستشفى والطاقم الطبي متورطان في وفاة الجهني، بعد رصد عدد من النقاط التي تؤكد الخطأ الواضح والصريح أثناء العملية، بعد الاستعانة باختصاصيين عالميين في طب الأعصاب لدراسة الملف.

مساندة المرأة يقوي دورها في مواجهة الإرهاب

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235419

ثمّنت أكاديميات دور الجامعة الإسلامية في تبنّيها إقامة مؤتمر الإرهاب الدولي وإشراك المرأة في مناقشة أوراقه. مشيرات إلى دور المرأة الفاعل في مواجهة الإرهاب والتطرف والوقوف ضد محاولات التكفير من جهة والتغريب من جهة أخرى واقترحن مساندتها من عدة جهات أمنية وتعليمية وخاصة. حتى تقوم بدورها في حماية امن الوطن ومقدراته.

*فقد أوضحت أستاذ الفقه المساعد بكلية الآداب/ جامعة الدمام الدكتورة إيمان بنت محمد يوسف صالح أن الأهداف الموضوعة للمؤتمر تسعى إلى الوصول بالمشاركين باحثين وحضورا إلى نتائج عملية وعلمية في مسألة الإرهاب،وكيف يمكن للمهتمين بهذا الشأن من تأصيل هذه المسألة تأصيلاً شرعياً مناسباً للمرحلة الزمنية التي تعيشها هذه الأمة عامة وبلاد الحرمين الشريفين خاصة،وذلك من خلال المحاور التي تم وضعها لتحقيق هذه الأهداف.مضيفة انه من خلال الأحداث الإرهابية التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية يظهر الدور الذي تمثله المرأة السعودية سلباً وإيجاباً، فمن الأدوار التي يمكن أن تقوم بها أن تسعى جاهدةً لمعرفة مواطن الضعف في من حولها ذكوراً وإناثاً،ومن ثم تعمل على توجيههم التوجيه السليم بما يتوافق مع الدين الحنيف بلا إفراط ولا تفريط.

*ومن هيئة حقوق الإنسان شريفة بنت إبراهيم الشملان، فقد جاءت المحاور التي تخدم هذه الأهداف وتساعد على توضيح رؤيتها وطرق العمل على تنفيذ هذه الأهداف.و أظن الدور المطلوب لا يخص المرأة وحدها ولا الأسرة وحدها فهي قضية وطنية وان صح التعبير أكثر قضية قومية، فالإرهاب لا يعاني منه وطن دون آخر ولا أناس دون غيرهم. المرأة السعودية أمام تيارات كثيرة وثقافة غرست وتغذت كثيرا لن تستطيع وحدها العمل. فلابد من التكاتف معها ولا يكون ذلك إلا بتضافر الجهود، المرأة لم تصبح شريكة أساسية،هي أساسا شريكة ومنذ القدم، والخطاب ما كان يوجه للرجل دون المرأة حتى في أثناء الدعوة القوية للذهاب لأفغانستان. كانت بعض النساء داعمات وبقوة نتيجة للتوجيه الإعلامي الضخم. وهي الآن من يحاول إعادة التوازن للعودة للسلام والأمن الاجتماعيين. وان هناك عدة جهات تساعد على شعور المرأة بالأمن والأمان وتمنعها من التفكير المظلم وإتباع أهل الضلال أولها منع البطالة.. وتفعيل دور المدرسة والإعلام والمسجد.ومن ثم المراكز الاجتماعية والرياضية.ولعلي أؤكد على أن العدل والمساواة في الحقوق والواجبات هي بوابتنا الأساسية للأمن والأمان المنشودين خاصة أن المرأة والرجل، الشاب والشابة كلهم عرضة لمساندة الإرهاب. وكلهم عندما يجدون القناعة التامة يفعلون ما يرونه صحيحا، وعلينا كمؤسسات وثقافية الحوار بهدوء ورويّة لا تسفيه ولكنه الإقناع..حتى نصل مع الجميع لبرّ الأمان.. وأظن أن ذلك أفلح كثيرا بحمد الله تعالى.

استقبل رئيسي هيئتي الرقابة والادعاء العام

أمير المدينة يلتقي رئيس هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/04/14 هـ 30 مارس 2010 م العدد : 3208
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100330/Con20100330341240.htm

واس ـ المدينة المنورة

بحث صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة في لقاء جمعه مع رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، عددا من المواضيع ذات العلاقة بحقوق الإنسان. وثمن الأمير عبد العزيز بن ماجد الدور الإنساني الذي تضطلع به الهيئة تجاه نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، مؤكدا أهمية تعاون جميع الجهات مع أعمال الهيئة وتذليل ماقد يعوق مهامها. بدوره، نوه العيبان بدعم أمير منطقة المدينة المنورة لحقوق الإنسان في المنطقة بما يكفل لها القيام بدورها الإنساني النابع من ديننا الإسلامي الحنيف.من جهة أخرى، التقى أمير منطقة المدينة المنورة في الإمارة أمس، رئيسي هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح بن سعود آل علي، وهيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد بن فهد آل عبد الله، اللذين يزوران منطقة المدينة المنورة في الوقت الحالي.

ناشطون وحقوقيون يطالبون بسن تشريع لزواج القاصرات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 14 ربيع الآخر 1431 - 30 مارس 2010 العدد 3469 ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3469&id=142350

الدمام: ماجد الوايلي

طالب ناشطون في حقوق الإنسان وزارة العدل بسرعة تفعيل دورهم في بحث دراسة سن وتشريع قانون لزواج الفتيات الصغيرات، ورافضين في الوقت ذاته ما يذهب إليه البعض من أنه لا حاجة لسن تشريع بهذا الشأن، أو أن الوزارة تعتبر زواج القاصرات ظاهرة محدودة ونادرة ولم ترتق إلى أن تكون حالة متكررة أو ظاهرة منتشرة.وتحتفظ "الوطن" بنسخة من خطاب المدير العام لمأذوني الأنكحة بالوزارة الشيخ محمد البابطين حيث ذكر في طيه أن زواج القاصرات حالات نادرة، مؤكداً أنه تحت عناية وبحث ومراجعة لدى الوزارة منذ 11/4/ 1430هـ، وحتى الآن لم تقم الوزارة بطرح قانون مناسب يحمي القاصرات من الزواج.فيما أكد الناشطون أن اعتبار الوزارة قضية زواج القاصرات أنها ليست ظاهرة هو السبب الرئيسي الذي أخر تحركهم الذي يعد ذا أهمية لحماية الطفل من انتهاكات حقوقه، وفي ذات الوقت التماهي مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة عام 1999م ، وكذلك الاتفاقيات التي انضمت إليها عام 2000.وقالت الناشطة الحقوقية فوزية العيوني لـ "الوطن" إن زواج القاصرات تاريخياً موجود في المملكة وليس مستغرباً، ولكن بروزه في هذه المرحلة نتيجة التغيرات الطارئة على المجتمع واستنكار الفئات المثقفة له، يجعل منه قضية الساعة، وأضافت أن القاصرات اليوم لسن مثل القاصرات بالأمس، وأن ظروف الحياة تغيرت بالكامل. وبينت أنه في كل الدول العربية يحارب مثل هذا الزواج نتيجة لكل هذه المتغيرات، وتستشهد العيوني وتقول في اليمن هناك حملة هائلة لمحاربة تزويج الصغيرات.وأضافت أن كل الهجر والقرى تزوج الصغيرات فلماذا لا تعتبر ظاهرة فهي في الواقع عكس ما يحتمون به بوزارة العدل، وإصرارهم على اعتبار المسألة ليست ظاهرة منتشرة، معتبرة أنه حتى لو كانت هناك فقط حالة واحدة، فإنه يجب أن نتصدى لها لأننا نلاحظ أن الطفلة أصبحت سلعة وتتم المتاجرة بها، فكل القضايا التي اطلعنا عليها يتضح من خلالها أن الأب فقير وعليه ديون ويبيع طفلته لآخر تحت مسمى الزواج، وبالتالي أصبح هناك فئة بالمجتمع تحتاج إلى عناية من مؤسسات الدولة التي نعيش على كنفها بمبادئ الدين السمح والقيم.وتؤكد العيوني أن هناك حقا للطفولة، والمملكة وقعت على وثيقة حقوق الطفل، كما يجب على هيئة حقوق الإنسان أن تتصدى لمثل هذه الظاهرة فهي محاسبة عليها دولياً إن لم تفعل ذلك.وتكشف العيوني أنها رصدت حالتين في أحد المراكز الصحية الخاصة بفحص ما قبل الزواج وهما طفلتان واحدة في الخامسة من عمرها والأخرى في الثامنة من عمرها ولم يتم فحصهما نظرا لرفض المركز ذلك، وهذا يعطي دلالة واضحة أن هناك حالات موجودة ويجب التصدي لها.

طردها زوجها بعد 12 عاما من العشرة

سعودية "معلقة" تستنجد بهيئة حقوق الإنسان لرؤية أبنائها

ضربني ومزق ملابسي قبل أن يطردني بعد منتصف الليل

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14-04-1431هـ الموافق 30-03-2010م العدد 13437 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13437&P=39

إبراهيم اللويم ـ الدمام

خسرت "مسلية" كل شيء في مشروع زواج، استمر سنوات وسنوات، أثمر عن إنجاب ولد وبنت، فكان جزاؤها بعد هذه العشرة، أن يطردها زوجها خارج البيت، معلناً وبصوت عالٍ، أنها لن ترى ابنيها أبداً، وعليها أن تضرب رأسها في أقرب حائط. ولم ينس الزوج أن يهين زوجته ضرباً ورفساً وقذفاً بأسوأ الألفاظ، أمام ولديها "أولاً" وكل من يفكر في أن يدافع عنها "ثانياً"، كما أجاد إذلالها، فرفض أن يطلقها، وتركها "معلقة"، فلا هي زوجة تقيم في منزل الزوجية، ولا هي مطلقة، يحق لها احتضان ولديها والعيش معهما.

وواصل الزوج فصول تعذيبه لزوجته، ضارباً مثالاً للزوج الفاسد، فخطط ودبّر من أجل الحصول على طفل ثالث، كان في أحشاء زوجته عندما قرر أن يهجرها، مستخدماً وسيلة رخيصة، عنوانها "الندم على ما فات".

ولأنها امرأة لا حول لها ولا قوة، وليس لها من يدافع عنها، رأت أن تستنجد بهيئة حقوق الإنسان، وتدعوها إلى التدخل في مشكلتها، حالها حال الكثير من النساء اللائي يقعن تحت بطش الرجل وسلطته، فلا يجدن طريقاً يسلكنه، سوى الطرق الرسمية رغم ما بها من عيوب، وأخطرها استغراق وقتٍ طويل قبل البت في المشكلات المعلقة.

هجرني بلا سبب

وتقول "مسلية" وهي امرأة في منتصف العقد الثالث: " بدأت معاناتي مع زوجي منذ ثلاث سنوات، حيث هجرني من دون مقدمات أو أسباب، من دون أن يطلقني ، بعد حياه زوجية دامت قرابة 12 عاماً، أنجبت منه ولداً وبنتاً، وطفلاً كان في أحشائي وقتها"، مضيفة: "أخذ زوجي مني كل شيء، ولم يترك لي ما أعيش منه، ورغم ذلك، لم أبال، بيد أن ما حز في نفسي وآلمني، أن يحرمني من رؤية أبنائي، دون رأفة ودون أسباب تبرر ما يفعل"، مشيرة إلى أنه "انتقل بهم للعيش في مدينة جدة، بعد أن تزوج من امرأة أخرى، وتركني في بيت أهلي أعيش الحسرة وألم الفراق على أبنائي"، مؤكدة أنه قصد من هذا التصرف "أن ينتقم مني ويذلني، علماً بأنه لم يصدر مني أي أمر أغضبه، وأتحداه أن يبرر لي أو لأي شخص أو جهة ما، تصرفاته وقسوة قلبه، التي يرى معها أن الأبناء في مأمن مع زوجة الأب، أكثر مما يكونون مع أمهم".

ضرب وإهانة

وتكشف مسلية المزيد من معاناتها مع زوجها "قرر أن يهجرني معلناً أنه لن يرجع فيما قرر، سألته عن السبب، فلم يرد، سألته عن مستقبلي معه، وهل سأكون مطلقة، فأعلن أنه لن يطلقني لو انطبقت السماء على الأرض، رجوته أن يبقى من أجل أبنائنا ومن أجل مستقبلهم، فأشاح بوجهه عني، توسلت إليه أن يبقي أولادي معي إن أراد هو الرحيل والزواج بأخرى، فضحك كثيراً، مستمتعاً بلحظات ضعفي، قبل أن يؤكد لي أنني لن أراهم بعد اليوم، وأنهم سيعيشون بكنف زوجته الجديدة"، موضحة أنها "طلبت من أحد أقربائي التوسط بيننا، رفض وزاد عناده"، مشيرة إلى أنه "لم يكتف بقسوته وعناده معي، فهو يضربني ويشتمني أمام أبنائي، لم يرحم بكاءهم وصرخاتهم وهم يرون الدم يسيل من أنحاء جسدي، فناشده التوقف عن الضرب"، مضيفة "صدقوني، لم أشعر بألم الضرب، وأوجاع الصفعات التي تنهال علي، بقدر شعوري بعذاب أبنائي، وهم يرون، لآخر مرة، قبل رحيلهم، أمهم تُضرب وتُهان بهذه الصورة، لن أنسى حسرتهم وهم يودعونني بنظراتهم وصمتهم، خوفاً أن يلمحهم أبوهم وهو يسلمون علي يداً بيد"، "متسائلة "أي ظلم هذا الذي أحياه أنا وأولادي بسبب ظلم رجل فقد الرحمة من قلبه، وصادق الشيطان؟".

بعد الفراق

وتتابع مسلية "عشت على مدى السنوات الثلاث الماضية حياة صعبة، أتجرع فيها ألم الفراق، وعذاب الوحدة، فراق أبنائي وهم على قيد الحياة، ووحدتي في بيت أهلي، رغم أنني يفترض أن أكون متزوجة ولي بيت، حاولت عبثاً الاتصال بأبنائي، إلا أنه فطن للأمر، فغير جميع التلفونات، وهددهم بالويل إن حادثني أحد منهم"، موضحة أنها "كتمت حسراتي داخلي، بكيت بلا موع، تظاهرت أمام أفراد أسرتي أنني قوية وصابرة، بينما أنا أموت في اليوم مائة مرة، أدخل غرفتي، وأمسك بصور أولادي، أضمها إلى صدري، ثم أبكي وأرفع يدي إلى الله، داعية إياه أن يرحمني ويرحم أبنائي من ظلم زوجي وأبيهم، ومع دعائي، أوقن أن الحل قادم، والفرج آت وإن طال الانتظار".

استغراب واندهاش

وتستغرب الزوجة من حكم صادر بحق زوجها، يكفل له حضانة الطفل الثالث، وتقول: "خاطبت فرع هيئة حقوق الإنسان في مدينة جدة، الذي بدوره خاطب الجهات المختصة، وتم القبض على زوجي وتقديمه إلى المحكمة، ولكن القاضي أمر بإطلاق سراحه، وأمر أن يكون الطفل في رعايته، رغم أنه مازال صغيراً لم يبلغ عامه الثالث، وعلمت أخيراً أنه يتعرض بشكل دائم للضرب من قبل زوجة أبيه"، مشيرة إلى أنها "لا أعلم مسوغات هذا الحكم، الذي يحرم أما من ابنها الصغير، ولا يراعي أن هذا الابن يعيش بكنف زوجة أب، من الممكن أن تعرض حياة الصغير إلى الخطر، بمباركة الأب".

تحويل حياتي

وتتابع مسلية "زوجي نجح في تحويل حياتي وحياة أبنائي إلى جحيم لا يطاق، بالرغم من أنه قريبي من ناحية والدتي، إذ لم يحترم صلة القرابة، ولم يقدر العشرة الزوجية التي بيننا"، مؤكدة "كنت أحاول أن أخفي هذا الأمر على إخوتي، كي أتجنب أي مشكلات بين الطرفين، ولا أكون سبباً في هدم بيتي، وتشريد أبنائي، ورغم ذلك، رأى زوجي أن يتخلى عني، ويحطمني كامرأة، وأعترف أنه نجح في ذلك، عندما حرمني من رؤية أبنائي".

وتتمنى مسلية من هيئة حقوق الإنسان في المملكة، "التدخل في مشكلتي، ومساعدتي في إيجاد حل عادل لها"، مؤكدة "من حقي كأم أن أرى أبنائي، ومن حقي أن أعيش بجانبهم، وأطمئن عليهم، ولا أتركهم يعيشون في كنف زوجة أب، ومن حقي الحصول على حقوقي كاملة من هذا الزوج، الذي يصر على إهانتي، بتركي معلقة على ذمته، ويرفض تطليقي، مستغلاً ضعفي وقلة حيلتي".

سأطرق كل الأبواب من أجل الحصول على حقوقي

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1431-04-14هـ الموافق 2010-03-30م العدد 13437 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13437&P=39

تقدمت مسلية بدعوى ضد زوجها في قسم الشرطة بجدة، طالبة الحصول على ابنها، وتقول: "أمام الشرطة، اتهمني زوجي بالجنون، وأنني لا أهتم برعاية أبنائي، ولهذا السبب هجرني وسافر بهم إلى جدة، وتزوج من امرأة أخرى، فصرخت أمام أفراد الشرطة، طالبة منهم الرحمة بامرأة مثلي لا حول لها ولا قوة، وانتهي الأمر بتحويل القضية إلى المحكمة المستعجلة كي تبت في الأمر ولكن إلى الآن لم يصدر حكمها».

وتضيف الزوجة "لن أترك حقي، طالما أتنفس فوق هذه الأرض، وسوف أطرق جميع الأبواب من أجل حضانة أبنائي من هذا الزوج الظالم»، مشيرة إلى أنها "تقدمت بشكوى إلى هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية من أجل التدخل لرجوع أبنائي إلى حضني، خاصة أنني شعرت أن الدعوى القضائية التي تقدمت بها إلى المحكمة المستعجلة في مدينة جدة، بشأن استرجاع الطفل الصغير لم تجد نفعًا مع زوجي».

أكدت أن القضية تندرج ضمن "العنف الأسري"

"حقوق الإنسان": من حق الزوجة الطعن في الحكم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14-04-1431هـ الموافق 30-03-2010م العدد 13437 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13437&P=39

أكد فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية صحة قضية "مسلية"، مشيراً إلى أن "القضية وصلت إلى الفرع أخيراً، وتأخذ مسارها القانوني بحسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الهيئة"، موضحاً أن "الهيئة تعنى بجميع القضايا التي تتعلق بالجوانب الاجتماعية والإنسانية".

وقال إبراهيم عسيري مدير الفرع في اتصال هاتفي مع "قسم الحياة": إن "إحدى قريبات الزوجة تقدمت بمذكرة تناشد فيه المسؤولين في الهيئة التدخل في مساعدة قريبتها بشأن استرجاع طفلها الصغير الذي لم يبلغ عامه الثالث، والسماح لها برؤية ابنيها الآخرين"، موضحاً أن "قضية المرأة منظورة حالياً لدى المحكمة المستعجلة في مدينة جدة". وعن الحقوق التي تضمنها الهيئة للشاكية في مثل هذه القضايا، قال عسيري: "الحقوق تحفظ عبر ضوابط وقوانين يتم التماشي معها في الهيئة، والتي على ضوئها يتم العمل بها حتى يتسنى لنا كمسؤولين في الهيئة، إرجاع الحقوق المسلوبة بالكامل"، مبيناً أن "هيئة حقوق الإنسان تقوم بدور رئيسي ومباشر في مثل هذه القضايا التي تندرج تحت قضايا العنف الأسري في حالة طلاق الزوجين، وذلك عندما تتقدم الزوجة بدعوة إلى الهيئة بسبب تعرضها لعنف جسدي أو نفسي من الزوج أو الأقارب، حيث يتم على ضوئها التدخل من أجل نيل حقوقها بالكامل". وأكد عسيري أن للزوجة الحق كاملاً الاعتراض على الحكم الصادر من المحكمة، ويعطي الزوج الحق في حضانة طفله الثالث، وذلك عبر الاستئناف للحكم".

فتاة سورية "تائهة" بين كفيلها السعودي وسفارة بلادها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 31 ,مارس 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/125270

الدمام – عمر المحبوب

لم تجد وفاء مكاناً تلجأ إليه ويؤويها، إلا أزقة الشوارع الضيقة وبيوت المحسنين الذين يتصدقون عليها، ويعطفون عليها لبضعة أيام .فيما يتجاهل كفيلها وجودها غير مبال في مصيرها، أو كيف تعيش؟ وأين تسكن؟ على رغم أنها لم تعمل سوى شهرين فقط، من دون أن تحصل على حقوقها كاملة، كما تدعي .وحضرت وفاء، وهي مقيمة سورية، إلى المملكة منذ عامين للعمل خياطة في مشغل نسائي في منطقة القصيم بعد أن سافر كفيلها إلى سورية وأقنعها بالعمل لديه في مشغله الخاص .وتقول» :وافقت بعد محاولات كثيرة على العمل .وجئت إلى المملكة .ولكنني لم أكن أعرف أنني أسير إلى المجهول، وأنني سأقع في حفرة لا خروج منها، فلا مال أو مأوى يحتضنني.«وتضيف وفاء بنبرة خانقة، ودمعة منكسرة،» وصلت المملكة في أيلول) سبتمبر (عام2008 ، للعمل في أحد المشاغل الخاصة في القصيم، الذي يملكه كفيلي) تحتفظ» الحياة «باسمه(، والذي كان يخشى من تعرضه إلى خسائر كبيرة في الموسم، نتيجة لعدم وجود خياطة جيدة لديه .واتفقت معه على العمل مقابل 1400 ريال شهرياً . وبعد مرور شهرين على ذلك، فوجئت به يطلب مني الذهاب برفقته وأسرته إلى الرياض، لشراء بعض الحاجات من هناك . واكتشفت لاحقاً، أنه اصطحبني إلى أحد المشاغل النسائية في الرياض، ووضعني فيه، وعرفت أنه أبرم اتفاقاً مع صاحبة المشغل، على نقل كفالتي إليها، في مقابل مبلغ 16 ألف ريال .«ولكن وفاء رفضت نقل الكفالة، بحجة أنها» لا أريد العمل لدى مشغل آخر، خصوصاً أن صاحبة المشغل تريد مني العمل في مهنة» كوافيرة«، التي لا أجيدها، وإذا كان كفيلي لا يرغب في عملي، فعليه ترحيلي من السعودية إلى بلدي .«وتتابع» :بقيت في مشغل الرياض مدة 15 يوماً، وكنت ممنوعة من مغادرته . وحاولت مرة الخروج، إلا إن حراس الأمن منعوني من ذلك، بحجة أن صاحبة المشغل هي من أصدرت هذه الأوامر «، مشيرة إلى أنه بعد المحاولات المتكررة الفاشلة من كفيلها، بإقناعها بالموافقة على نقل الكفالة،» تمكنت من الخروج من المشغل، والذهاب إلى مركز شرطة العليا، وتسجيل محضر بذلك، وأبلغتهم بأن كفيلي أخذ هويتي، ولم يعطني مستحقاتي المالية، وحرّر بلاغ هروب ضدي، إلا أنهم أكدوا لي أن البلاغ يعتبر لاغ نظراً إلى حضوري، وتم توجيه خطاب من الشرطة إلى مكتب العمل، باتخاذ اللازم، والنظر في القضية، بحكم أنها جهةا لاختصاص.«وتلفت وفاء إلى ان المعاملة بقيت لفترة طويلة في مكتب العمل، من دون الوصول إلى أي حلول، فالكفيل يرفض ترحيل وفاء على رغم كل المحاولات المتكررة من مسؤولي مكتب العمل بإقناعه لترحيلها،» لم يعد يرد على الاتصالات، فتقدمت بعد ذلك بشكوى إلى إمارة الرياض، ووزارتي الداخلية والخارجية السعوديتين، والسفارة السورية في الرياض، التي بدورها وجهت خطاباً إلى وزارة الخارجية السعودية، للنظر في الدعوى المقدمة مني ضد كفيلي .«كانت الصدمة الأخرى لوفاء في الخطاب الذي وجه من وزارة الخارجية السعودية، إلى السفارة السورية، إذ أفاد فيه بأنه تم» أخذ جواز سفرها من كفيلها، وتسليمه إلى سفارة بلادها في المملكة .«وتؤكد وفاء بأن سفارة بلادها أنكرت ذلك، على رغم مراجعتي لهم غير مرة، وأعطتني السفارة لاحقاً، ورقة مرور لمغادرة المملكة، إلا أن الجوازات رفضت مغادرتي، نظراً لوجود قضية مطالبات بيني وبين كفيلي إلى ان انتهت صلاحية ورقة المرور «بحسب قولها .توجهت وفاء إلى هيئة حقوق الإنسان، مطالبة إياها بالتدخل وإنصافها وأنها لا تريد سوى مغادرة البلاد، فأخبروها بأنهم أوكلوا محامياً للدفاع عنها، ولكن من دون جدوى، كما أنهم لم يستطيعوا توفيرمأوى لها .وتستطرد» :لم يتم عمل شيء إلى هذه اللحظةمضيفة:ضوئيةلإستلامالسفارةجواز السفر الخاصبوفاءضوئيةلإستلامالسفارةجواز السفر الخاصبوفاء» تم أخيراً توجيه خطاب عاجل من إمارة الرياض، إلى مكتب العمل بضرورة حل هذه المشكلة والعمل على إنهاء القضية واستدعاء كفيلي، إلا أنني فوجئت برد أحد مسؤولي مكتب العمل بضرورة مراجعتي فرع المكتب في القصيم، ولم أتمكن من الذهاب إلى هناك، لعدم توفر أجرة النقل، إضافة إلى عدم وجود أوراقي الرسمية معي، فطلبوا مني مراجعة إمارة الرياض والحصول على ورقة تنقل .« وانتقلت وفاء أخيراً من منزل عائلة إلى أخرى تتعاطف معها، وعلى رغم حالها الصعبة، إلا أنها تؤكد أنها لا تستطيع الاستمرار في هذا» الوضع الصعب، خصوصاً أن معاملتي مضى عليها عامان، من دون الوصول إلى أي حل جذري، حتى أصبحت أعيش مشردة وتائهة في المملكة، فيما سفارة بلادي تخلت عني، ولم تقدم لي أي حل أو مساعدة.«

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تهديدات تتلقاها الأسرة من مجهولين

مصدر حقوقي يتوقع نهاية سعيدة لقضية"عبدالله وسميرة"

الزوج: أطالب بأصول الأوراق.. وأقوال الشهود متضاربة

المصدر: جريدة اليوم السبت 1431-04-11هـ الموافق 2010-03-27م العدد 13434 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13434&P=1&G=3

جعفر الصفار - القطيف

أبدى مصدر حقوقي تفاؤله بمسار قضية الزوجين "عبدالله وسميرة" اللذين لا يزالان ينتظران صدور حكم قضائي في قضيتهما التي رفعها والد الزوجة مطالبًا بالتفريق بينهما بسبب "عدم تكافؤ النسب" بعد مرور نحو عامين ونصف العام من الزواج الذي أثمر إنجاب الطفلة ريماس 16 شهرا. كاشفا ان الأمور ستكون ايجابية خلال المرحلة المقبلة. لافتا إلى انه بعد تدخل جهات رسمية ورفع القضية لقيادة البلاد للنظر فيها فان التفاؤل يزداد خاصة أنه قد تعودنا من القيادة الحكيمة التجاوب في مثل هذه القضايا لاسيما أنه لم يصدر فيها حكم قضائي، وتوقع المصدر ان تنتهى القضية بنهاية سعيدة تعيد الحقّ لنصابه وتعيدهم إلى كنف الزوجيّة ومعهما طفلتهما التي تجرعت مرارة الفراق مع والديهما.

تهديدات

فيما أوضح الزوج عبدالله آل مهدي لـ "اليوم"، ان سيلا من التهديدات تتلقاها أسرته من مجهولين، وخاصة ابنته من زوجته الأولى نورة (12 سنة). وقالت نورة: تلقيت رسالة صوتية على هاتفي الجوال وأخرى مكتوبة تتضمنان تهديدات بقتلي وأخي الصغير علي لو خرجنا إلى الطريق، كما تحدثوا عن قتل أبي. وأضافت أعاني من القلق والمخاوف، التي تجعلني لا أغادر البيت إلى المدرسة، إلا برفقة عمي، بسبب اتصالات التهديد بقتلي وأبي وأخي علي.

مناشدة

وناشدت نورة المسئولين بالنظر إلى أوضاعنا بعين الرحمة، فنحن أولادهم، وهم مسئولون عنا، وكلي ثقة فيهم. فيما أشارت الزوجة سميرة إلى أن أملها في الله سبحانه وتعالى ثم في خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز "حفظه الله" للجمع مع زوجها من جديد.

وقال الزوج آل مهدي ان امارة المنطقة الشرقية وعبر إدارة التكافل الأسري تدخلت في القضية لإنهاء المسألة بيني وبين والد زوجتي وديا، والإصلاح بما يحفظ الأسرة التي نشأت عن هذا الزواج وطالب آل مهدي، كلاً من ناظر القضية الشيخ صالح الدرويش، وشرطة القطيف، والادعاء العام بإحضار أصول الأوراق، التي يدعي والد سميرة وابن عمها بأنني زورتها. مؤكدا تقديمه ورقة من إمام مسجد، تثبت مواظبتي على الصلاة. وقال: أوضحت خلال الجلسات السابقة، شهادات الشهود المتضاربة، فالأب يقول إنني قدمت أوراقاً يدعي أنني زورتها، قبل إجراء عقد القران بثلاثة أعوام، والوكيل الشرعي (ابن عم سميرة)، يقول إنني قدمتها قبل العقد بعام. فيما الشاهد (عمها) يدعي أنني سلمت الأوراق لهم يوم كتابة العقد. وتساءل: كيف تهتم هذه الجهات بأوراق لم يستطع الخصم جلب أصولها؟، معتبراً أن التضارب في الأقوال جاء نتيجة التلفيق، والمراوغة.

يُشار إلى أن قضية الزوجين "عبدالله وسميرة" شهدت خلال الفترة الماضية، تفاعلاً من قبل عدد من الجهات ذات الصلة. إلا أنها تنتظر وصول أوراقها من هيئة التحقيق والادعاء العام، إلى محكمة القطيف الكبرى، ليتم إعادة النظر فيها، وتحديد جلسة قضائية مجدداً، وعلى ضوئها يتم النطق بالحكم.

4 حالات "عضل" شهرياً بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم السبت 1431-04-11هـ الموافق 2010-03-27م العدد 13434 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13434&P=1&G=3

أحمد العدواني - الدمام

كشف رئيس لجنة تكافل الأسرية بإمارة المنطقة الشرقية الشيخ الدكتور غازي بن عبدالعزيز الشمري لـ "اليوم" عن تسجيل بيانات 2000 فتاة من الراغبات في الزواج والستر بلجنة تيسير الزواج بالدمام والاحساء، داعيا الشباب القادر على تكوين اسرة مسلمة الى مراجعة اللجنة بالاوراق الرسمية المتبعة عند طلب التقدّم والزواج، مناشدًا في الوقت نفسه الآباء عدم العضل والحجر. أعراس جماعية وطالب د. الشمري رجال الاعمال بدعم الاعراس الجماعية وذلك بعد انفراد "اليوم" بنشر خبرين الأول عن توجيه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية بإنهاء معاناة فتاة بالدمام قام ذووها بعضلها، بعد رفضهم تزويجها بأعذار واهية بسبب مشاكل اجتماعية في منزلهم وتكفل سموه بمهر الفتاة ودفع جميع تكاليف زواجها، فيما تناول الخبر الثاني قيام فتاة بتقديم 60 ألف ريال الى لجنة التكافل الأسرية بإمارة المنطقة الشرقية مقابل تزويجها لعريس ذي دين وخلق من أشخاص يرغبون الاقتران بالفتاة وبعد الاطلاع والتمحيص تم التوصل لشاب به جميع المواصفات الطيبة يرغب في الزواج من الفتاة وتمت الموافقة عليه.

جهل الأب

وحول انتشار قضايا العضل، اكد رفع تلك القضايا للامارة عن طريق لجان تيسير الزواج او لجنة اصلاح ذات البين او بعض المواطنين الغيورين واهل الخير ويعود سببها بالدرجة الاولى الى جهل الاب وعدم معرفته بحقوقه وواجباته تجاه ابنائه وبناته وبالتالي يرى ان ابنته حق مكتسب له مدى حياته، وقال ان قيمة المهر المطلوب لتزويج فتاة عن طريق اللجان لا يتعدى 20 الى 30 الف ريال لتجهيزات وتكاليف الزواج.

واوضح د. الشمري ان اغرب المواقف التي تلقتها اللجنة منذ بدء عملها كان عندما نشرت "اليوم" تفاصيل خبر الفتاة التي قدمت 60 الف ريال مقابل تزويجها .. وخلال ساعات تلقت اللجنة اتصالات هاتفية من عدة اشخاص وبسؤالهم عن اعمارهم تبين ان عمر اغلبهم يزيد على الفتاة بأكثر من 40 عاما.

دعم معنوي

وحول وجود آلية لتزويج 2000 فتاة بين لجان تيسير الزواج بالشرقية

وعزوف الشباب عن الزواج، اشار د. الشمري الى عدم وجود آلية بقدر ما هو تعاون بين جهات حكومية تسعى لتكوين اسر سعيدة وقال: للأسف اغلب الشباب لا يجدون الدعم المادي والمعنوي في حثهم على الزواج ولجان تيسير الزواج تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية ودور لجنة تكافل الاسرية في هذا الشأن تنسيقي والتسهيل في حال العضل والهجر فقط.

تزويج الشباب

وعن دور الإمارة في هذا الشأن اوضح أن الإمارة ليست مسؤولة عن تزويج الشباب ودورنا هو تسهيل وتقريب وجهات النظر بعد الرفع لمقام الامارة ونحن في لجنة "تكافل" سند لتلك اللجان بتوجيهات سمو امير المنطقة الشرقية الدائمة والسديدة.

حلحلة العقبات

واشار الى عدم وجود ازدواجية بين عمل "تكافل" واللجان الأخرى التابعة لوزارة الشؤن الاجتماعية .. وقال: عملنا إصلاحي من خلال القضايا المتعلقة بالاسرة والتي ترفع لمقام الإمارة ونسعى الى حلحلة العقبات ولا علاقة للإمارة بالتزويج.

حالات عضل

وكشف د. الشمري عن تلقي الإمارة من 3 إلى 4 حالات عضل شهريا لفتيات بالمنطقة الشرقية بواقع 24 حالة كل 6 أشهر واشار إلى سعي اللجنة إلى إقناع الوالد بالعدول عن عضل ابنته او البحث عن أشخاص مؤثرين في القضية لحل المشكلة.

توعية الأسر

وعن الخطوة المقبلة للحد من قضايا العضل والتوعية كشف د. الشمري عن اقامة العديد من البرامج والمحاضرات والندوات تستهدف العديد من الجامعات والكليات وسنبدأ من خلال المجمعات التجارية في تشكيل أخصائيين في علم الاجتماع وعمل محاضرات توعوية تستهدف توعية الاسر والحد من ظاهرة العضل التي تفشت مؤخرا في الوسط الاجتماعي.

حالة غريبة

وأرجع د. الشمري تناول وسائل الاعلام في الخليج مجددا قضية الفتاة التي قدمت مهرًا لتزويجها والتى انفردت بها "اليوم"، لكونها غريبة في اوساط المجتمع الخليجي والناس لم يتعودوا ان تشارك الفتاة في الزواج وتبين للاسف الشديد طمع العديد من الناس في المال واي رجل يقدم على فتاة من اجل المادة .. فهذا دليل قاطع على فشل الحياة الأسرية والهدف الحقيقي تحقيق الاستقرار الأسري.

زواج جماعي

وحول ظاهرة غلاء المهور وضرورة البحث عن حل وسط لتلك الإشكالية قال ان تلك القضية تحتاج بالفعل لدراسة مستفيضة، مؤكدا حرص اللجنة على تقديم ما ينفع لأبناء وبنات المنطقة بمباركة سمو امير المنطقة وسمو نائبه اللذين يسعيان دائما لتسهيل مهام المواطن والحرص على راحته واستقراره وايضا نسعى الى دراسة فكرة الزواج الجماعي من خلال اللجنة.

واكد د. الشمري التعامل مع القضايا المحولة الى الامارة، والتى تتراوح ما بين 40 الى 50 معاملة شهريا بسرية تامة، وقد اسهمت اللجنة بفضل الله ثم بتوجيهات صاحب السمو الملكي الامير محمد بن فهد امير المنطقة الشرقية وتعاون المحافظين والقضاة في حل اغلب القضايا التي وردت لها.

أصعب القضايا

وقال إن قضايا التفكك الاسري هى اصعب القضايا التي تواجه اللجنة خاصة عندما يكون الاب في مدينة، والام في اخرى، بينما يتم حل اكثر القضايا تعقيدا في اسبوع.

نقلة نوعية

وفى اطار التوجّه لاستقطاب مستشارين في التعامل مع الاسر قال د. الشمري ان توجيهات سمو امير المنطقة الشرقية بفتح 11 مركزا اسريا بجميع المحافظات اسهمت في نقلة نوعية للجنة ونتعاون معهم ومن اهداف اللجنة عند تأسيسها استقطاب مستشارين في التكافل الاسري ونسعى دوما لإيجاد الحلول المرضية للطرفين، كما نستعين ببعض الوجهاء مثل شيوخ القبائل في المجتمع القريب من اطراف القضية .. وفي حال عدم جدواها نتجه للامور الادارية التي تقرها الامارة بعد التمحيص واخذ ما هو في الصالح العام لكلا الطرفين .. وسنعمل بكل ما نملك من نشاط بتوجيه امير المنطقة ولا أدل على ذلك من تدخّله في انهاء عضل فتاة الدمام، والتكفل بمهرها، كما سعى سمو نائبه في حل قطيعة رحم بين اب وابنة استمرت 10 اعوام وكذلك وجاهة احد شيوخ القبائل في اعادة زوج لزوجته بعد سلسلة من المشاكل والتفكك الاسري لأبنائهما.

صلح ودي

وعن اعتماد اللجنة في عملها على المخاطبات الرسمية او الصلح الودي بين الطرفين قال الشمري: في الاصل نسعى للصلح الودي ثم نتجه الى اخذ التعهدات واذا لم ينفع نتخذ اسلوب المخاطبات الرسمية مع الدوائر الحكومية.

واضاف ان قضايا العقوق ضئيلة، ولا تكاد تذكر في عمل اللجنة مقارنة بقضايا الازواج.

30 بالمائة

وفيما يتعلق بنسبة الطلاق بالمنطقة الشرقية اوضح الشمري انه بفضل الله ثم وجود المراكز الاسرية المنتشرة في المحافظات ووجود الإصلاحيين، حيث ان القضاة لا يصدقون مثل هذه القضايا الا بعد عرضها على اللجان الاسرية لحلها وهو ما تسبب في انخفاض نسبة الطلاق الى30 بالمائة عن العام الماضي.

دبلوم إرشاد

واشار الشمري الى التعاون مع جامعة الملك فيصل لتقديم دبلوم عال في الارشاد الاسري لتخريج دفعات من المستشارين والمستشارات بالتعاون مع مركز التنمية الاسري لتخريج اكثر من 100 سنويا، يتم توجيههم لمناطقهم التابعة للمحافظات وتصل أعدادهم في كل محافظة الى 8 مستشارين يخدمون أسر المنطقة وذويهم واغلبهم محتسبون يحملون همّ الوطن.

إبرة وريدية بمستشفى بنجران تتسبب في شلل نصفي لطفل مقيم

المصدر: جريدة الوطن السبت 11 ربيع الآخر 1431 - 27 مارس 2010 العدد 3466 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3466&id=141939&groupID=0

نجران: مرجع لسلوم

شكل مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة نجران الدكتور يحيى محمد آل شويل لجنة للوقوف على الإجراءات الطبية التي تم اتخاذها لعلاج طفل مقيم تعرض لشلل نصفي بعد إعطائه إبرة في الوريد بمستشفى الولادة والأطفال بنجران، وذلك للتأكد من وجود خطأ طبي من عدمه أثناء التعامل مع الحالة.

وأوضح والد الطفل المصري محمد أشرف حسنين في تصريح إلى "الوطن" أن ابنه دخل مستشفى الولادة والأطفال بنجران وهو يمشي على قدميه حيث كان يعاني من ألم في البطن، وجرى تنويمه في المستشفى بتاريخ 1431/3/26. كما تم إعطاؤه إبرة في الوريد، وبعدها مباشرة أصيب بشلل نصفي في الجانب الأيمن، ولم يستطع الكلام.

وطالب حسنين جهات الاختصاص بتحويل ابنه لأحد المستشفيات المتخصصة بالرياض، وتشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع وكشف الأسباب، قائلا: إن ابنه كان في أحسن حالاته الصحية قبل إعطائه الإبرة.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لصحة نجران صالح علي آل ذيبه أن الطفل محمد الذي يبلغ من العمر 4 سنوات تمت إحالته من مستشفى حبونا العام لمستشفى الولادة والأطفال بنجران، وهو يعاني من ألم بالبطن. وأضاف أنه تم إجراء الفحوصات اللازمة، وشخصت حالته بأنها اشتباه في التهاب بالمعدة، وأعطي العلاج اللازم، وتحسنت حالته ثم حدثت للطفل نوبات تشنجية مع أعراض شلل بالجانب الأيمن، وعدم القدرة على الكلام أثناء إعطائه "أمبول رانتدين" بالوريد. وتم إجراء أشعة مقطعية وتخطيط للدماغ وتصوير للقلب، أظهر وجود ارتشاح بللوري وتصلد رئوي، ووجود اشتباه انصمام بالشريان السباتي والشريان المخي. وأشار آل ذيبه إلى أن حالة الطفل استقرت وبناءً عليه تم شرح الحالة لوالدي الطفل أنه ليس بحاجة للوجود في المستشفى حاليا حيث إنه يحتاج للعلاج الطبيعي، والمتابعة في العيادة الخارجية. وقرر الاستشاري المعالج خروجه من المستشفى أول من أمس مع ضرورة التواصل مع المستشفى في أي وقت.

وكانت "الوطن" قد نشرت أول من أمس خبر منصد قبلي طبي قام به أطباء من نفس المستشفى لطلب والد طفل توفي نتيجة القصور والإهمال للتنازل عن القضية المرفوعة ضدهم للهيئة الطبية الشرعية بعسير.

وزارة التربية.. هل "شرّعت" عنف الطالبات ضد المعلمات ؟

المصدر: جريدة المدينة السبت، 27 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235166

علي النقمي - روبا عبد العال - جدة - مكة

حتى سنوات قليلة مضت ، كان من المعتاد ان نسمع عن اعتداء طلاب على معلميهم لاسباب مختلفة حتى تم التآلف مع الامر ، لكن في الفترة الاخيرة طغت على السطح اخبار اعتداء طالبات على بعض المعلمات والاداريات ، كان منها ماحدث في فبراير الماضي في مدرسة ثانوية بمكة حيث اعتدت بعض الطالبات على وكيلة المدرسة بعد حملة تفتيش مفاجئة على الجوالات اثناء اختبارات الفصل الدراسي الاول ، وسبق ذلك في الفصل الدراسي الاول اعتداء طالبة على مديرة مدرسة بالجبيل بعد مصادرة جوال مزود بكاميرا من طالبة . وفي يوليو 2008 بالطائف اعتدت طالبة على مديرة مدرسة بعد صدور قرار بفصلها وفي يناير من نفس العام اعتدت طالبة ووالدتها على معلمة بالضرب . وفي الوقت الذي تلقي فيه بعض المعلمات باللوم على وزارة التربية في استشراء عنف الطالبات ضدهن نتيجة حظر الضرب وقصر دورهن على القاء المادة العلمية فقط يرى تربويون ان المشكلة الاساسية ترجع الى اهمال دور الاسرة والمناخ التعليمي المضطرب . وفي المقابل تتهم بعض الطالبات المعلمات بالقسوة والعنف ضدهن بدون مبرر . يشير استطلاع رأي أجري على موقع المدينة الاليكتروني ان 32% يرجعون عنف الطالبات ضد المعلمات الى النظام التعليمي و36% ترى ان غياب دور الاسرة هو السبب فيما يرى 32% ان السبب يعود الى الدور السلبي لوسائل الاعلام .

التربية هي السبب

تقول سمر عبد الرحمن معلمة بمدرسة للمرحلة المتوسطة : «عنف الطالبات ضد التربويات يعود لقرارات وزارة التربية والتعليم التي تركز على عدم ضرب الطالبة مشيرة الى اختلاف ملامح التعامل بين الطالبة والمعلمة عما كان عليه الوضع في الماضي فبعد أن كانت الطالبة لا تتجرأ على التحدث مع معلمتها احتراماً لها ، بات الوضع مع الجيل الجديد مختلفاً تماماً فقد أصبحن صديقات على الماسنجر والأحاديث تدور بينهن دون تكليف أو حدود معتقدة ان رفع المعلمة للتكليف والحواجز دفع الطالبات لعدم إبداء الاحترام لها ولدورها» .

وأضافت : « إن مرور تعدي الطالبة على المعلمة دون عقاب بسبب قرار وزارة التربية والتعليم الذي يشدد على حقوق الطالبات واحترام مشاعرهن دفع المعلمات للابتعاد عن التربية واقتصار دورهن على إلقاء المادة العلمية فقط ، فكيف للمعلمة أن تقوم بواجبها التربوي والإرشادي وهي تخشى أن ترفع الطالبة أو ولي أمرها شكوى ضدها في الجهات التعليمية ، وتطرقت الى نماذج كثيرة لتجاوزات الطالبات وعدم امتثالهن لأوامر وتوجيه المعلمة ومنها الخروج غير ملتزمات بالحجاب الشرعي ومضغ اللبان بشكل منفر وعدم الالتزام بالزي المدرسي بالإضافة إلى الكثير من التطاولات المادية والمعنوية مثل التهديد بالشكوى أو القيام بحركات وإيماءات بالوجه تشير الى عدم الاكتراث والاهمال ، أما طالبة المرحلة الثانوية فترى أنها كبيرة ولا تحتاج للنصح والتوجيه من المعلمة . ورغم وجود قواعد سلوكية ودرجات للتقديم إلا أنه لا يوجد التزام بها وهو أمر يحتاج لوقفة .

فيما تقول معلمة بالمرحلة الثانوية بجدة: « إن المعلمة أم ثانية للطالبة وعلى البيت ان يغرس في نفس الطالبة أخلاقيات احترام الكبير وتقدير المعلمة وتنفيذ توجيهاتها لأنها لمصلحتها في المقام الأول موضحة ان عدم احترام المعلمة والتعدي عليها سواء بالعنف الجسدي أو التلفظ بما يقلل منها معنويا يخلق نوعا من المشاكل الاضطرارية في علاقتها مع الطالبات وأدائها التربوي قبل التعليمي.

قسوة المعلمات

وفي المقابل ترفض الطالبات هذه الاتهامات إذ تقول شذى عبد الرحمن طالبة : « إن قسوة المعلمات تجعل الطالبات يحقدن عليهن وقد حدث أن تأخرت في الحضور ثلاث مرات نظرا لظروف اضطرارية ولم تتفهم المديرة هذا الوضع وأمرت المشرفة بأن أعاقب بالوقوف لمدة سبع حصص كاملة في الساحة المدرسية حتى لا اكرر ذلك و بعد أن شكوت لوالدتي وحضرت للمدرسة معترضة على هذا العقاب لم نأخذ من المديرة أي حق وإنصاف» .

و تقول نجاة الصاعدي طالبة متوسط : « رغم قرار عدم ضرب الطالبات إلا أن بعض المعلمات يضربن بالمسطرة وأحيانا بالكف على الوجه لأسباب بسيطة مثل تحدث الطالبة مع زميلتها أو عدم الانتباه للشرح الأمر الذي يجعل الطالبة تشعر بالإهانة بين زميلاتها ويولد لديها رغبة الانتقام من المعلمة» .

فيما تقول زميلتها سميرة فهد : « أرى أن إهانة المعلمات للطالبات يجعلهن ينفرن منهن مشيرة الى وجود معلمات لا يشعرن الطالبة أنها بمثابة أختها أو ابنتها لتشعر بالطمأنينة وتقبل التوجيه منها كما أن استخدام النقد البناء للطالبة عوضاً عن التوبيخ والتهديد أحيانا بالفصل أو الإنذار أو كتابة تعهد يجعل الطالبة تقدر المعلمة وتمتثل لتوجيهاتها» . وتقول سناء طالبة بمرحلة الثانوية: « أجبرتني المعلمة على الوقوف طوال الحصة بحجة الشغب في الفصل مما جعلني أكرهها الأمر الذي أثر على دراستي لمادتها بسبب معاملتها وكانت النتيجة انخفاضاً في علاماتي» .

تقول الطالبة تهاني عبدالله : «إن بعض المعلمات تصدر منهن الفاظ نابية تولد الحنق والغيظ لدى الطالبات بالاضافة الى التسلط وعدم السماح للطالبة بالاخذ والرد معها . واشارت الى عدم مراعاة المشاكل الأسرية والظروف العائلية التي تحيط بالفتاة فكم من طالبة تكون بأحسن حال ولكن الظروف المحيطة بها لا تساعدها على النجاح والتفوق والإبداع رغم الموهبة التي تتمتع بها» فيما ارجعت الطالبة فاطمة أحمد الأسباب الداعية لذلك العنف الى تعمد بعض المعلمات الترصد للطالبات من خلال الدرجات فبمجرد الخطأ التافه تلجأ المعلمة الى الحسم من رصيد الدرجات مما يولد مع تكرار ذلك العنف . كما أن قسوة المعلمات والمديرات تدفع الطالبات أحيانا للانتقام. وألمحت فاطمة أن من أسباب العنف كذلك سوء التفتيش والمراقبة داخل المدارس دون وجه حق.

التساهل في التربية

وتقول السيدة أم هنادي : «إن قرار إلغاء ضرب الطالبة بالمدارس جعل الطالبات يشعرن بأنهن دائماً على حق ومهما صدر عنهن من تجاوزات لا تستطيع المعلمة أن تردهن وهو ما لمسناه في عدد كبير من الطالبات معتبرة ذلك أمر مؤسف بالفعل فما عاد يوجد مكان لقول أمير الشعراء أحمد شوقي (قم للمعلم وفه تبجيلا .. كاد المعلم أن يكون رسولا)» فيما تقول أم راضية : « إن عدم احترام الطالبة للمعلمة يجعلها لا تشعر بجو التعاطف بين الطالبات وقد لوحظ في الآونة الأخيرة بأن شريحة كبيرة من الطالبات لا يقدرن مسؤولية المعلمة التي تبذل كل ما لديها لتوصيل العلم والمعرفة لهن». وتقول أم سمر: « إن تساهل بعض أولياء الأمور في تربية أبنائهم على القيم الأخلاقية وتدليلهم وتلبية كل رغباتهم وراء ما نشاهده من خلل حاليا» .

مسؤولية جسيمة

وأشار سالم حمود الزهراني إلى أن الاحترام صفة ينعت بها من يلتزم بقيم ومبادئ المجتمع الإسلامي مرجعا عنف الطالبات إلى تساهل الآباء في تربية أبنائهم بسبب ضعف الوازع الديني وامتزاج الثقافات الاجتماعية وتغيير تركيبة المجتمع وتأثير ثقافة العمالة الوافدة على الأسر وانتشار الفضائيات .

ويوافقه علي محمد القرني (65) عاما مضيفا : إن ما يزيد مقاومة الأبناء لتربية الآباء عدم وجود الدفء الأسري الذي يمكن الآباء من غرس الفضائل والقيم بسهولة بينما يشدد عبدالإله علي عاشور على وجوب متابعة الأبناء فيما يصادقون ويتعرفون عليه من القرناء في المدرسة وخارجها مع الحنان والعطف بلا إفراط ولا تفريط ومتابعة ما يقرؤونه وما يشاهدونه في يومهم وسائر أعمالهم .

خبراء اجتماع: سوء التربية والتدليل وراء عنف الطالبات

استغرب أستاذ علم الاجتماع التربوي بجامعة أم القرى الدكتور محمود محمد كسناوي نشوء عنف الطالبات ضد المعلمات ومسؤولات المدارس . وقال في البداية : كان الطلاب يعتدون على المعلمين والآن انتقلت الظاهرة إلى أوساط تعليم البنات لدرجة أن طالبة قامت بضرب معلمة حتى الإغماء مستغربا ذلك من الجنس الناعم الذي من المفترض أن يكون تعامله مع المعلمات مبنيا على التقدير والاحترام . لكنه عاد وارجع ذلك لسوء التربية الأسرية ودلع البنات والرفاهية التي توفرها الأسرة بصورة مفرطة تؤدي إلى هذا العنف . وانتقد المناخ الاجتماعي المدرسي الذي يؤدي الى عنف الطالبات ضد المسؤولات في المدرسة. ولفت الى وجود عامل آخر يرتبط بالضبط الاجتماعي المدرسي وهو أنه كلما كانت عوامل الضبط مفقودة كلما أدى ذلك إلى التسيب وسوء السلوك .

ورأى أن هذه العوامل الاجتماعية بالإمكان معالجتها بالتربية الاسرية بحيث يتم توعية الآباء والأمهات بما ينبغي أن يكون عليه سلوك البنات بالإضافة إلى التركيز على الضبط الاجتماعي ليكون سلوكهن متماشيا مع الأخلاق الفاضلة .

من جانبه أرجع أستاذ علم النفس بجامعة أم القرى سابقا الدكتور محمد أنس قاضي مخدوم أسباب العنف عند الإنسان لإصابته بالإحباطات المتكررة في الحياة العامة والمنزلية وبيئة الدراسة والعمل وعدم قدرته على التكيف والمواءمة نتيجة قلة خبراته في الحياة كطالبات المدارس . ولفت ايضا الى القصور التربوي النفسي من جانب العائلة أولا والمدرسة والمعلمات موضحا أن الكبار أمثالنا نسوا أو تناسوا زمن مراهقتهم فيفرضون على الطالبات اموراً ابرزها رضا الكبار والعادات والتقاليد الاجتماعية التي

ألفوها في زمانهم غير مدركين لمتطلبات هذا العصر من انفتاح على الثقافات المتنوعة وغير معترفين بمتطلبات الطالبات ونزعاتهم الخاصة وغياب مبدأ الحوار والمناقشة . كما أن هناك فئة من الطالبات قدراتهن الجسمية والعقلية والاجتماعية لا تساير فئة أخرى أرفع درجة منهن فيولد الصراع النفسي في الطالبة والذي يعبر عنه بالانتقام . وأرجعت الدكتورة آمال فلمبان أستاذ مشارك علم الاجتماع في جامعة الملك عبد العزيز ظاهرة عنف الطالبات ضد التربويات والمسؤولات في المدارس لضياع القيم وعدم المعرفة باللوائح والتنشئة الاجتماعية الخاطئة.

وقالت : إذا كانت هناك حقوق للطالبات يطالبن بها فعليهن واجبات كما أن الحقوق لا تؤخذ بالاعتداء والتطاول اللفظي أو الجسدي على التربويات ودعت الى فتح باب الحوار والمناقشة وان تكتب الشكاوى بنزاهة ودون افتراء لأخذ الحقوق بدلا من اللجوء لمثل هذه التجاوزات وإذا كان هناك تعدٍ لأحد الطرفين بالتجاوز والظلم يجب أن تكون هناك لجنة تأديبية تقوم بالتحقيق وتأديب المعلم أو الطالب على حد سواء» . وتشير أن «للطالب والمعلم حقوقاً وواجبات وإذا عرف كل طرف حدوده والتزم بحقوقه وواجباته فقد وقفنا على باب العدالة وحققنا النزاهة والمصداقية مع ضرورة وجود لجنة محايدة تتوسط بين المعلم والطالب الذي يحتاج للاحتواء والإرشاد ومرجعية صادقة تدله على الطريق الصحيح» .

اشتراط قضاء العامل الوافد سنتين لدى صاحب العمل لنقل كفالته

البواردي لـ"الوطن " : القرار لا يشمل العمالة المنزلية والتطبيق مطلع جمادى الأولى المقبل

المصدر :جريدة الوطن الخميس 9 ربيع الآخر 1431 - 25 مارس 2010 العدد 3464 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3464&id=141716&groupID=0

الرياض: طارق النوفل

أعلن وزير العمل بالنيابة عبدالعزيز بن عبدالله الخويطر زيادة المدة التي يلزم أن يقضيها العامل الوافد لدى صاحب العمل إلى ما لا يقل عن سنتي عمل، كأحد الشروط للموافقة على طلب نقل الكفالة إلى صاحب عمل آخر.

وأوضح وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية عبدالرحمن بن سعد البواردي لـ"الوطن " أمس أن القرار مقتصر على العمالة في المنشآت التجارية ولا يشمل العمالة المنزلية ، موضحا أن الوزارة اتخذته استنادا إلى دراسات مسحية خلصت إلى وجود سوق سوداء للمتاجرة بالتأشيرات عبر التنازل السريع عن العامل .

وقال " في السابق عمد بعض الكفلاء للتنازل عن العامل فور وصوله إلى المملكة لعدم الحاجة للعامل " ، مشيرا إلى أن الوزارة أصدرت قرارا باشتراط مضي عام كامل على وصول العامل الوافد ، وبعد دراسة مستفيضة وافية للجدوى ثبت للوزارة عدم جدواه واستمرار تطبيقه .

وحول احتمال أن يخلق القرار سوقا للعمالة السائبة في حال عدم اتفاق العامل أو رب العمل قبل الوفاء بشرط المدة، أوضح البواردي أن لوائح العمل تمنع العامل من العمل لدى الغير، ومن يخالف ذلك سيكون عرضة للعقوبات الرادعة بحق الطرفين ، مؤكدا أن العقوبات هي التي تكفل عدم تسيب العمالة بعد القرار الجديد ، مؤكدا أن مغادرة العامل إلى بلده الأصلي هو الحل القانوني حال عدم تقبل الطرفين للعمل .

فيما ذكر بيان صحفي صادر عن الوزارة أمس أن القرار جاء بعد دراسة لحركة تنقل العمالة الوافدة من صاحب عمل لآخر، وما تبين من انعكاس ذلك على زيادة الاستقدام لوجود بعض المنشآت التي تهدف من استقدام العمالة إلى نقل خدماتهم بعد قدومهم بفترة أو المتاجرة في ذلك، فضلاً لما لذلك من تأثير سلبي على توظيف المواطنين في المنشآت.

وأكد أن بداية تطبيق القرار ستكون من 1جمادى الأولى المقبل ، وقد جرى التعميم على مكاتب العمل بذلك، منوهاً إلى أن لائحة نظام العمل قد تطرقت لضوابط نقل الخدمات للعمالة الوافدة من صاحب عمل لآخر وللحالات المستثناة من تطبيق شرط مضي المدة المذكورة، متمنياً أن يكون في هذا القرار ما يعمل على استقرار العلاقة بين صاحب العمل والعامل وإلى الحد من السلبيات الملاحظة في سوق العمل.

ستيني يؤدب زوجته بعصا غليظة تنقلها للعناية المركزة

المصدر: جريدة المدينة السبت، 27 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235011

فهد الثبيتي - مكة المكرمة

تعرضت مسنة يمنية (53) عاما لضرب مبرح على يد زوجها (61) سنة مما ادى الى نقلها لطوارئ مستشفى الملك فيصل بالششة ويجري العمل على نقلها لمستشفى النور التخصصي لحالتها الصحية الحرجة في العناية المركزة. وفي التفاصيل أن مركز شرطة المعابدة تلقى بلاغا من المستشفى عن تعرض سيدة لعنف أسري على يد زوجها والذي ضربها ضربا مبرحا بعصا غليظة على رأسها وبقية جسدها في منزلهم الكائن بحي الملاوي بسبب مشاكل عائلية بينهما ، وتم القبض على المسن وإيداعه التوقيف بالشرطة بعد التحقيق معه قبل احالته اليوم لدائرة الاعتداء على النفس بهيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص وأوضح الناطق الاعلامي بشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أن الجاني موقوف بالشرطة وجار التحقيق معه قبل احالته للجهات المختصة.

النائب الثاني يفتتح الليلة في المدينة مؤتمر الإرهاب

80 بحثا تواجه الفكر المتطرف وتبرز الوسطية والتسامح

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1431/04/12 هـ 28 مارس 2010 م العدد : 3206
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100328/Con20100328340947.htm

يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الليلة مؤتمر «الإرهاب بين تطرف الفكر وفكر التطرف» الذي تنظمه الجامعة الإسلامية، ويستمر أربعة أيام.

ويناقش المؤتمر في 12 جلسة أكثر من 80 بحثا مقدمة من علماء ومفكرين ومتخصصين في مكافحة التطرف والإرهاب. أكد مدير الجامعة الإسلامية الدكتور محمد علي العقلاء أن المؤتمر يسعى إلى إبراز وسطية الإسلام واعتداله، وتسامحه مع الآخر، وتوضيح وجه الخطأ في نسبة الإرهاب إليه، نتيجة لانحراف بعض المنتسبين إليه. وبيان أن الإرهاب من جرائم العصر، وأنه لا دين له ولا وطن، وإثبات براءة الإسلام منه فكرا وسلوكا. والمعالجة الفكرية للإرهاب لتتواكب وتتضافر المعالجة الفكرية مع المكافحة الأمنية في اقتلاع جذوره، واستئصال شأفته، وتجفيف منابعه. وتعزيز الأمن الفكري في المجتمعات الإسلامية بإذكاء روح التسامح، وترسيخ قيم التفاهم، ونشر أدب الخلاف وثقافة الحوار، وإيضاح أسباب التطرف والإرهاب ومنابعهما ومخاطرهما وطرق التصدي لهما، وبيان الضوابط الشرعية لقضايا التكفير والجهاد والولاء والبراء.

وأشار الدكتور العقلاء الى أن المؤتمر يكتسب أهميته من تنظيمه في المملكة العربية السعودية، التي من أهم الأسس والأهداف التي قامت وتأسست عليها ترسيخ العقيدة الصحيحة، وتطبيق المنهج المعتدل، المستمد من كتاب الله وسنة رسوله صلوات الله عليه وسلامه، وتحقيق الوسطية التي جعل الله أمته عليها دون إفراط وتفريط، أو غلو أو تطرف، ونبذ التفرق والاختلاف، وتحقيق الأمن والاستقرار للأمة والعالم أجمع، ومن ذلك التصدي للأفكار الهدامة والعقول المنحرفة التي تتبنى الفكر الإرهابي الخطير القائم على التفجير والتدمير وقتل الأنفس البريئة.

ورفع الدكتور العقلاء باسمه وباسم منسوبي الجامعة صادق الشكر والتقدير للنائب الثاني على تكرمه برعاية هذا المؤتمر وافتتاحه، وعلى ما يقدمه من دعم ورعاية للجامعة في كافة مناشطها.

مركز إعلامي ومعرض للأمن الفكري

أعدت اللجنة المنظمة للمؤتمر مركزا إعلاميا مجهزا بالكامل لخدمة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، المحلية والعالمية، وتسهيل مهمتها.

وأوضح المشرف على المركز عبد الله الجميلي (المشرف على الشؤون الإعلامية في الجامعة) أن المركز سوف يساهم في نقل وقائع المؤتمر لقنوات وسائل إعلام مختلفة، حيث تم تجهيزه بكافة التقنيات والأجهزة ووسائل الاتصال، مشيرا إلى أن المسؤولين في الجامعة حريصون على إبراز وقائع المؤتمر، وبث جلساته بمختلف اللغات.

ومن جانب آخر، تقيم الجامعة معرضا للأمن الفكري بالتعاون مع وزارة الداخلية، تعرض فيه الجامعة برامجها المتنوعة ومطبوعاتها في نشر الوسطية ومكافحة الإرهاب والتطرف، وتعرض إدارتا الأمن العام والأمن الفكري ما يقرب من 2000 كتاب عن التطرف، وبعض المطويات والأشرطة التي تهتم بمكافحته وعلاجه، وتبرز المنجزات والتجارب الناجحة في مقاومة التطرف وتحصين الوطن من الأفكار الهدامة، وصورا فوتوغرافية، وفيلما وثائقيا لما حققته الوزارة من انجازات في مواجهة الإرهاب خلال الأعوام الماضية، والجهود التي تبذلها القيادة الرشيدة في اجتثاث الإرهاب وتجفيف منابعه.

كما تشارك وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وجامعة نايف للعلوم الأمنية في المعرض، بجناحين تعرضان فيهما برامجهما لمحاربة التطرف والإرهاب، ونشر الوسطية والاعتدال.

دين الحب والتسامح

المؤتمر يأتي في ظروف اختلطت فيها الكثير من المفاهيم والقيم وسوء الفهم الخاطئ لدى البعض، والانغلاق الفكري والحدة في رؤية الأشياء، مما دفع السلوك نحو الانحراف والعنف، وجلب الإساءة لقيم الإسلام وسلوك المسلمين، وفي ذلك إضعاف لمكانة المسلمين وسمعتهم من خلال هذا التطرف الفكري.

فالتطرف الفكري بات يعمق من جروحه في هوية الأمة الإسلامية، بإعطاء أعداء الدين المبرر لإلصاق تهمة الإرهاب والتطرف والتعصب بالإسلام والمسلمين، في حين أن شريعة الإسلام هي الشريعة القائمة على الحب والتسامح وقبول الطرف الآخر ومحاورته، إلا أنه وللأسف الشديد الذين ضاقت بهم السبل في مسارات الحياة لم يجدوا سبيلا سوى المتاجرة بسمعة الإسلام والإضرار به. والمؤلم أن أكثر من قام بهذا الدور العدائي قدمو أنفسهم للرأي العام على أنهم أصحاب رسالة وغيرة على الإسلام، في حين هم الأعداء الحقيقيون للإسلام.

وأمام هذا اللبس والتوجه الخاطئ، يستوجب العمل على تنوير الناس وتبصير الأجيال بالنهج القويم لدينهم ومسؤولياتهم تجاه إعطاء السمعة الحسنة للسلوك المسلم القويم، والانطباع الخلاق عن منهج الدين الذي حرص في كافة أولوياته على ترسيخ مبادئ الأخلاق الحميدة.

الأمير الدكتور فيصل بن محمد بن سعود بن عبد العزيز وكيل إمارة منطقة الباحة

نشر ثقافة الاختلاف

من المؤسف أن عددا من المجتمعات العالمية تسم الإسلام ظلما وجهلا بالإرهاب، بسبب انحراف عدد من أبنائه وتحولهم للإرهاب والعنف والتكفير والقتل، ولذلك تأتي أهمية هذا المؤتمر في تحسين وتوضيح الدين الإسلامي القويم، وقفل أبواب التآمر على الإسلام والمسلمين، وإعادة أبناء الجلدة الواحدة، الذين انساقوا وراء إغراءات التحريض والتمويل الخارجي، إلى كنف وطنهم وذويهم.

ولعل من أهم مرتكزات هذا المؤتمر هو نشر ثقافة أدب الاختلاف والحوار، وهذا ما أسس له ولي أمرنا سيدي خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله ورعاه)، وأسس لذلك مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الذي يهدف لقطع الطريق على أرباب الإرهاب والفكر الضال، ممن يريد غلق باب الحوار والاختلاف، ونهج منهج التكفير والتفجير.

إن رعاية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز لهذا المؤتمر الحيوي، لهو اعتراف بالفضل والسبق لهذه الجامعة والقائمين عليها، ولموضوع هذا المؤتمر الحيوي. فكل الشكر والتقدير لقيادتنا الرشيدة على هذه الرعاية والاهتمام بكل ما يهم الوطن والمواطن، وفي سبيل الرفع من ابن هذا الوطن وحمايته سلوكيا وفكريا، وفي نشر الصور المشرقة لديننا الحنيف.

الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز نائب أمير منطقة القصيم

المرأة أمام التيارات

المرأة السعودية تقف أمام تيارات كثيرة، ولن تستطيع مواجهتها لوحدها، لذلك لا تكاتف الجهود للوقوف معها.

هناك عدة أمور تمنع المرأة من التفكير المظلم واتباع أهل الظلال، منها: منع البطالة، وتفعيل دور المدرسة والإعلام والمسجد المراكز الاجتماعية والرياضية.

وأؤكد أن العدل والمساواة في الحقوق والواجبات هي بوابتنا الأساسية للأمن والأمان المنشودين، خاصة أن المرأة والرجل، كلاهما عرضة لآثار الإرهاب، وعندما يجدان القناعة التامة يفعلان ما يريانه صحيحا، وعلينا كمؤسسات ثقافية الحوار بهدوء وروية، لا تسفيه ولكن إقناع، حتى نصل مع الجميع لبر الأمان.

شريفة إبراهيم الشملان - هيئة حقوق الإنسان

أخطار الإرهاب على الأسرة

من خلال الأحداث الإرهابية التي مرت بها بلادنا في السنوات الماضية، يظهر الدور الذي تمثله المرأة السعودية، فمن الأدوار التي يمكن أن تقوم بها سعيها جاهدة لمعرفة مواطن الضعف في من حولها ذكورا وإناثا، ومن ثم تعمل على توجيههم التوجيه السليم، بما يتوافق مع الدين الحنيف بلا إفراط ولا تفريط.

وهناك عوامل من الممكن أن تساهم في تحويل المرأة إلى إرهابية، مثل؛ الإحساس بالظلم والجور من الآخرين، إحساسها بالعجز عن تقديم شيء أفضل للمجتمع، فقدان الأقارب كالابن والزوج والأب، استعبادها وسلب حريتها، الوعد بالفوز بالجنة والنعيم الأخروي مقابل الاستشهاد، واستغلال عواطفها الجياشة تجاه الأسرة والمجتمع.

مسؤول منعني من الوقوف في المكان المخصص لي

المصدر:جريدة الوطن الأحد 12 ربيع الآخر 1431 - 28 مارس 2010 العدد 3467 - السنة العاشر
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3467&id=142108

عبد العزيز محمد الحمر -بريدة

حضرت اللقاء التشاوري الثالث للجمعيات المعنية بخدمات المعاقين الذي أقيم في عنيزة، استمعت فيه من خلال تطرق محاور اللقاء إلى موضوع رئيس، يتمثل باستقطاب التبرعات وإدارة الموارد المالية ومواضيع ثانوية تتمحور حول الإرشاد الأسري، دور الإعلام في التوعية، مدى الاستفادة من البرامج التدريبية "للأسف أغلبها باللغة الإنجليزية" بالإضافة إلى تبادل الخبرات بين المراكز والتحديات التي تعترض طريقهم.إذ طالب أعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية المعنية بخدمات المعاقين مجتمعين، بحقوق ذوي الإعاقة واعترفوا بأهميتها على ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وما تبعها من مصادقة على البروتوكول الاختياري لها ونشر الوعي بين المعنيين بها والتي لا يخفى عليكم أنها آلية جديدة من الآليات المعززة للحقوق وتؤسس لفكر وممارسة جديدة في التعامل، وتذلل كافة العقبات تعليميا، صحيا عمليا وفي مجال التنقل والمواصلات والإسكان وغيرها مما يكفل التمتع بجميع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية والمساواة وعدم التمييز ورفع درجة الوعي الاجتماعي، وضرورة المشاركة في الحياة العامة للتنافس مع الآخرين في الفرص، وإذا لم تستطع ذلك وعرفت الجمعيات الخيرية المعنية بخدمات المعوقين قدر نفسها وحجم صلاحياتها فأتمنى إنشاء جمعية مستقلة تعنى بمتابعة قضايا ذوي الإعاقة.

قبل أيام منعني مسؤول بجهة عملي أمام زملائي من الوقوف بالمكان المخصص لذوي الإعاقة الحركية "أمثالي"، بحجة أن الموقف مخصص لأقراني المراجعين فقط دون الموظفين!! لنتخيل لو كان لهذه الجمعية وجود !!هل سيجرؤ المسؤول على توجيهي بذلك؟ بحرقة امتثلت للأمر وتذكرت الصحابي الجليل عمرو بن العاص "رضي الله عنه" عند سماعه للرسول صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه الشريف (تقوم الساعة يوم تقوم والروم أكثر الناس) فعلق عمرو قائلا: أما إذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك فإن فيهم ست خصال ليست في غيرهم وذكر منها،(أحنهم على الضعيف.

المدلوح: زواج الإكراه يتسبب بمخاطر كبيرة

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1431-04-12هـ الموافق 2010-03-28م العدد 13435 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13435&P=1&G=3

جعفر الصفار – القطيف

دعا قاضي دائرة الأوقاف والمواريث بمحافظة القطيف سعيد بن عبد الله المدلوح أولياء الأمور إلى ضرورة التنبه لمخاطر إكراه الفتاة أو المرأة على الزواج وما قد يترتب على ذلك من إثم وأمور قد لا تحمد عقباها مؤكدا بأن بعض أولياء الأمور لا يبالون بأهمية رأي الفتاة أو المرأة في الزواج وقبولها للطرف الآخر مع العلم أنه من شروط صحة الزواج قبول ورضا الفتاة أو المرأة عن قناعة للزوج المتقدم لها.وحذر الشيخ المدلوح خلال اجتماعه مع عدد من المأذونين إلى الالتزام بالنظام والا يجروا عقود نكاح الا عن طريق القاضي أو عند احد المأذونين وفي حال رجوع الزوج إلى زوجته وقت العدة لابد من الرجوع إلى القاضي وحضور الزوج والزوجة لأجل التهميش على وثيقة الطلاق. مشيرا إلى ان أول هذه الضوابط وأهمها إجراء العقد الشرعي بواسطة احد المأذونين الشرعيين والقانونيين المعتمدين من وزارة العدل فقط ، والذين يبلغ عددهم في مختلف أنحاء محافظة القطيف أكثر من ثمانية وثلاثين مأذونا، وان لم يستطع ساعي الزواج إجراء العقد عند مأذون لأي سبب فعليه إجراء العقد في الدائرة. ودعا المدلوح المأذونين الشرعيين الى الالتزام بإجراء العقود في دفاترهم فقط والا يوقعوا إطلاقا إلا بتخويل من وزارة العدل والا يعقد إلى أطراف غير سعودية كون ذلك من عمل القاضي.

التربية تعقد لقاء الشفافية والمصارحة مع مئات المعلمين والمعلمات اليوم

معلمون: مسألة تحسين المستويات والدرجات المستحقة تتصدر المطالبات

المصدر:جريدة الوطن الأحد 12 ربيع الآخر 1431 - 28 مارس 2010 العدد 3467 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3467&id=142108

الرياض: محمد آل ماطر

تعقد وزارة التربية والتعليم اليوم لأول مرة على مستوى الوزارة لقاءً يضم مئات المعلمين والمعلمات والمسؤولين بالوزارة وعلى رأسهم وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد.

وأوضحت الوزارة أن اللقاء سيستمر ثلاثة أيام، وذلك في إطار حرصها على إشراك معلميها في مناقشة العديد من القضايا التي تهمهم في جو من الشفافية والمصارحة.

وقالت إن اليوم مخصص لورش العمل التي تناقش القضايا والتساؤلات التي وردت من إدارات التربية والتعليم، فيما يعقد غدا لقاء المشاركين والمشاركات بنائب الوزير والنائب لشؤون البنين ونائب شؤون تعليم البنات وعدد من المسؤولين، ويعقد الثلاثاء المقبل لقاء وزير التربية والتعليم بالمعلمين والمعلمات.

وكانت الوزارة دعت في وقت سابق كافة إدارات التربية والتعليم إلى رفع أسماء المعلمين والمرشدين للمشاركة في هذا اللقاء.

وتم ترشيح ثلاثة معلمين وثلاث معلمات من كل إدارة تعليمية بعد رفع التساؤلات والقضايا والمقترحات لتتم مناقشتها مع المسؤولين بالوزارة.

من جانبهم، قال عدد من المعلمين والمعلمات لـ"الوطن" أمس، إن اللقاء يأتي في وقت عجزوا فيه عن إيصال أصواتهم إلى مسؤولي وزارتهم السنوات الماضية، وإنهم اعتادوا على تطبيق وتنفيذ القرارات فقط ،دون الرجوع إليهم في اتخاذها، إضافة إلى غياب الأندية الخاصة بالمعلمين أسوة بالعاملين في القطاعات الحكومية والخاصة الأخرى، مطالبين بتفعيل تلك الأندية "عاجلا" على مستوى الإدارات التعليمية بالمناطق والمحافظات.

وتفاءل الكثير منهم بالنتائج التي ممكن أن يخرج بها لقاءات وورش عمل اللقاء، مشيرين إلى أن هذا اللقاء ربما يأخذ مسار المطالبات بالدرجة الأولى وسرد السلبيات في الميدان التربوي ثم مناقشة الحلول.

واتفق جميع المعلمين والمعلمات خلال حديثهم لـ"الوطن" ومشاركاتهم في بعض المنتديات التربوية، على أن الموضوعات التى سيتضمنها اللقاء ستشمل مسألة تحسين المستويات الوظيفية والدرجات المستحقة والفروق ما بين الدفعات وصرف الفروقات للأعوام الماضية، و إعادة النظر في المادة 18 التي لا تنطبق على سلم الوظائف التعليمية التي لم تخدم المعلمين هي التي سوف تتصدر أبرز القضايا والنقاشات للقاء بنسبة 90% تقريباً، إضافة إلى طرح مسألة تطبيق نظام التأمين الطبي لهم أو السعي لإيجاد مستشفيات خاصة أسوة بالقطاعات الأخرى، ومسألة نصاب المعلمين من الحصة المدرسية الأسبوعية والتي تصل إلى 24 حصة. وقال معلمون ومعلمات إن اللقاء سيتضمن أيضا المطالبة بالتوسع في إجراءات حركة النقل الخارجي للمعلمين والمعلمات، وتوفير الدورات التأهيلية لهم كل مجال تخصصه، وإتاحة الفرصة للمعلمين والمعلمات لإكمال دراستهم العليا، إضافة إلى أن هناك مطالب تتعلق بمسألة صلاحيات مديري المدارس وتقدير الأداء الوظيفي والمناهج الدراسية.

المرور: 27 حالة معدل وفيات حوادث الطرق لكل 100 ألف نسمة

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235469

علي بلال - الرياض

نفت الإدارة العامة للمرور ما تناقلته عدد من وسائل الإعلام المحلية من معلومات واردة في تقرير منظمة الصحة العالمية المتضمن أن المملكة سجلت أعلى نسبة وفيات في حوادث الطرق بعدد بلغ 49 وفاة لكل 100 ألف من السكان خلال العام 1429 هـ.وأكدت في بيان لها وزعته أمس أن ما نشر في وسائل الإعلام المحلية حيال ذلك عار من الصحة، مشيرة إلى إن عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير وفق الإحصائية التي صدرت لعام 1429 هـ، بلغ 6458 وفاة منها 5507 في موقع الحادث و 951 وفاة بالمستشفى خلال شهر من تاريخ وقوع الحادث حسب ما نصت عليه المادة 59 / 4 من اللائحة التنفيذية لنظام المرور وعلى أساس ذلك الرقم فان معدل الوفيات لكل 100 ألف نسمة 27 حالة وفاة.

وأكدت الإدارة العامة للمرور أن إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن حوادث السير وفق الإحصائية التي تصدرها وزارة الصحة لعام 1429 هـ بلغ 7652 وفاة وهذا العدد يشمل الوفيات في موقع الحادث أو أثناء تلقي العلاج حسب الإحصائية الإجمالية للمناطق وذلك بزيادة مقدارها 1194 وفاة عما ورد بإحصائية الإدارة العامة للمرور ويمكن عزو هذه الزيادة إلى احتمال حدوث الوفيات بعد 30 يوما من تاريخ وقوع الحادث وعلى ذلك فان معدل الوفيات لكل 100 ألف نسمة طبقا لذلك العدد31 حالة وفاة.

وزير العدل: للمملكة تجربة رائدة في تفكيك أفكار الإرهاب

المصدر:جريدة الوطن الأحد 12 ربيع الآخر 1431 - 28 مارس 2010 العدد 3467 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3467&id=142049&groupID=0

المدينة المنورة: ماهر عبدالمجيد

أكد وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن للمملكة تجربة رائدة في تفكيك أفكار الإرهاب حيث استطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة على مستوى المناصحة، بالتودد والترغيب. أما على مستوى المواجهة، فقد أبلت الجهات المختصة في هذا المجال بلاء حسنا، وقدمت جهدا مشكورا، لقي ارتياح الجميع.

وقال العيسى: قد حرصت بلادنا خلال مسيرتها المباركة، منذ التأسيس، إلى عهد خادم الحرمين الشريفين، على التزام ذلك النهج، والسير في ظلاله في كل مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية ولا تزال الأمة عبر الزمان، تتعرض إلى ما ينغص هذه الرؤية الواضحة، وينال من هذا النهج السديد. وديدنها مواجهة ذلك بالمواقف الصارمة الحاسمة، التي تقطع دابر الشر، وتجتث الفتنة من جذورها. لا تتوانى، أو تحابي، أو تلين على حساب الدين، أو الوطن.

وأشار وزير العدل إلى ما تعلمناه على مر التاريخ، وأن مثل هذه الفتن تخبو، وتتفكك أفكارها، حين يكبت أصحابها، ويؤخذ على أيديهم، وتستعمل معهم وسائل المناصحة الأخوية، التي تفيض بالمودة والرحمة، كونهم مسلمين أولا، ثم باعتبارهم أفرادا من المجتمع، وجزءا من تركيبة الوطن فكريا وعمليا.

الشؤون الاجتماعية : 780 بلاغا عن العنف الأسري خلال العام الماضي

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235451

علي بلال - الرياض

يفتتح وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن احمد العثيمين اليوم ورشة عمل حول "الحماية الاجتماعية وبرامج شبكة الآمان الأسري بالمملكة" الذي تنظمه الوزارة بالتعاون مع البنك الدولي وذلك في قاعة المجلس بفندق ماريوت بالرياض.و يشارك في هذه الورشة وفود خارجية وداخلية رفيعة المستوى وذات حضور مهم على المستويين الإداري والرسمي.وفي السياق ذاته أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أن مركز البلاغات تلقى 780 بلاغا عن العنف الأسري خلال العام الماضي، معظمها ضد المرأة، مشيرة إلى إن المركز يخدم جميع مناطق المملكة ويتلقى أسبوعيا من 5 إلى 8 بلاغات.وقالت الوزارة إن البلاغات ضد الأطفال تأتي في المرتبة الثانية ثم العنف ضد الرجل.

تجمع 150 عاملا وعاملة من مستشفيات نجران أمام مكتب العمل مطالبين برواتبهم

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235449

مطر الزهراني – نجران

تجمع يوم أمس أكثر من 100 عامل و50 عاملة يعملون في مستشفيات نجران أمام مكتب العمل، رافضين الاستمرار في العمل مطالبين برواتبهم التي لم تصرف، مما فاقم من معاناتهم المعيشية وأصبحوا غير قادرين على تلبية متطلباتهم اليومية، معربين عن أسفهم بأن الشركة التي يعملون بها (تحتفظ المدينة باسمها) لم تعرهم أي اهتمام، ولم توفر لهم أدنى مقومات الحياة.

فيما قال مدير مكتب العمل بمنطقة نجران هادي دويس (للمدينة) أن الأمر برمته لدى لجنة الأجور العمالية، مؤكدا أن جميع مستخلصات الشركة تصرف باسم اللجنة، ولم تعد تصرف باسم الشركة وربما تأخر الصرف في هذه المرة، مشيرا أنه لم يعد لمكتب العمل أي اختصاص في هذا الجانب. بدوره قال الناطق الإعلامي بصحة نجران صالح علي آل ذيبه، إن صحة نجران سوف تقوم بتعويضهم من مواقع أخرى لسد هذا العجز. وكان العمال والعاملات انطلقوا من مقر سكنهم إلى مكتب العمل بنجران ظهر أمس مطالبين بإنهاء معاناتهم المستمرة والمتكررة، والتي تكمن في عدم صرف رواتبهم.

38٪ من السعوديين: الأسرة مسؤولة عن عنف الطالبات

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235429

المدينة - جدة

كشف استطلاع للرأي أجرته "المدينة" على موقعها عبر الإنترنت وشارك فيه 3404 أشخاص أن 1284 مواطنا بنسبة 37,72% يحملون الأسرة المسؤولية عن عنف الطالبات ضد المعلمات في المدارس نتيجة عدم الاكتراث بسبل التربية الحديثة. فيما رأى 1112 مشاركاً بنسبة 32,66% أن النظم التربوية في التعليم تقف وراء المشكلة التي استشرت في الآونة الأخيرة بعد أن كان معظم العنف مقتصرًا على الطلاب، بينما اعتبر 1008 مشاركين بنسبة 29,61% أن ما تبثه وسائل الإعلام من مواد تغذى العنف يقف وراء انتشار العنف في مدارس البنات. ورأى مشاركون عبر الموقع الإليكتروني أن بعض أولياء الأمور هم سبب كراهية بناتهم للمدارس نتيجة المراقبة اللصيقة، فيما تسهم بعض المعلمات في ذلك من خلال سوء المعاملة، والتمييز بين الطالبات.

المفتي لرجال "الهيئة": ارحموا أهل المعاصي وغيروا المنكر من غير تشنيع ولا تشهير

المصدر:جريدة الوطن الأحد 12 ربيع الآخر 1431 - 28 مارس 2010 العدد 3467 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3467&id=142063&groupID=0

الرياض: فهد الجهني

طالب مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز بن عبدالله آل الشيخ رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأن يرحموا أهل المعاصي وأن يغيروا المنكر من غير تشنيع ولا تشهير، وأن يلزموا الصبر في أعمالهم.

وأشار آل الشيخ في كلمة ألقاها أمس لدى افتتاح ندوة "الحسبة وعناية المملكة العربية السعودية بها" إلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خصائص الأمة المحمدية، مؤكدا أن الأشخاص غير معصومين من الخطأ.

من جهته، أكد الشيخ عبدالعزيز الحمين تأصيل الحسبة في أركان المجتمع بداية من مؤسس أهدافها وغايتها الملك عبد العزيز – رحمه الله – مما جعلها تتوارث إلى عهد الملك عبدالله الذي نقل جهاز الحسبة نقلة نوعية ليعمل وفق الإدارة المعاصرة وبتقنية حديثة ضمن أهداف وثقة واضحة تجعله جهازا فاعلا في المجتمع ضمن أجهزة الدولة الأخرى، كما تشير الإحصاءات والإنجازات التي حققتها فروع هذا الجهاز.

دعا مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يرحموا أهل المعاصي وأن يغيروا المنكر من غير تشنيع ولا تشهير، وأن يلزموا الصبر في أعمالهم.

وأشار آل الشيخ في كلمة ألقاها أمس لدى افتتاح ندوة "الحسبة وعناية المملكة العربية السعودية بها" نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض، ودشنها الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبدالعزيز الحمين، إلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خصائص الأمة المحمدية، مبيناً أن الخير للأمة لن يتحقق إلا بشعيرة الأمر بالمعروف، وأنه إذا عطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أي مجتمع حل فيه الفساد والبلاء. وأكد أن الأشخاص غير معصومين من الخطأ.

من جهته، أكد الشيخ عبدالعزيز الحمين تأصيل الحسبة في أركان المجتمع بداية من مؤسس أهدافها وغايتها الملك عبدالعزيز – رحمه الله – مما جعلها تتوارث إلى عهد الملك عبدالله الذي نقل جهاز الحسبة نقلة نوعية ليعمل وفق الإدارة المعاصرة وبتقنية حديثة ضمن أهداف وثقة واضحة تجعله جهازا فاعلا بالمجتمع ضمن أجهزة الدولة الأخرى، كما تشير الإحصاءات والانجازات التي حققتها فروع هذا الجهاز.

وقال الحمين إن ندوة الحسبة ستقدم ضمنها أبحاثا ودراسات تهتم بالأمر بالمعروف وتصب في خدمته وتطويره وتحليله وتأهيل الحسبة في بلادنا، مضيفا أن نتائج كل البحوث والدراسات والتوصيات سيستفيد منها العاملون بهذا الجهاز وتجد واقعا عمليا.

وأشار إلى أن الرئاسة أنهت خطة استراتيجية لـ20 سنة قادمة، تستهدف التغيير الشامل مع المحافظة على الثوابت التي قامت عليها الدولة، مبينا أن ضمن الهيكلة الجديدة للهيئة إدارة الشؤون الميدانية والتطوير وحقوق الإنسان.

ولفت إلى استفادة الرئاسة من النهج التكاملي بين مؤسسات الدولة لتطوير العمل الميداني والشراكات مع الجامعات، وإنشاء الكراسي البحثية ومنها كرسي الملك عبدالله للحسبة وأسسها المعاصرة بجامعة الملك سعود، وكرسي الأمير سلطان لأبحاث الشباب بجامعة الملك عبدالعزيز، وكرسي الأمير نايف لدراسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكرسي الأمير سلمان لإعداد المحتكم بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

يذكر أن افتتاح الندوة تضمن عرضا مرئيا عن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكلمة المشاركين للدكتور ناصر العقل وقصيدة شعرية بعنوان "سفينة النجاة" ألقاها الدكتور عبدالرحمن العشماوي.

"هيئة الرقابة" تنجز 1259 قضية جنائية... وتكشف 190 مزوراً لـ "العملة"

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 28 مارس 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/124077

الرياض – «الحياة»

كشفت هيئة الرقابة والتحقيق عن إنجازها 1259 قضية جنائية خلال 6 أشهر، بينها 484 قضية رشوة و 394 قضية تزوير و148 قضية تزييف عملة تورط فيها 190 شخصاً، فيما ذكر مدير إدارة البحوث المشرف على إدارة العلاقات العامة فيها عبدالعزيز القعيب، أن أعضاء «هيئة الرقابة» قاموا خلال الفترة من 1430/7/1هـ حتى 1430/12/30هـ، بـ547 جولة رقابية على عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وفروعها، لتنفيذ برامج رقابية، إضافة إلى بحث 334 شكوى وإخبارية والتفتيش على الدور المستأجرة ومتابعة 341 موضوعاً من مواضيع خطط التنمية.

وأضاف في بيان وزعه أمس: أن «هيئة الرقابة» نفذّت 28434 جولة رقابية على عدد من الأجهزة الحكومية خلال تلك الفترة للتأكد من التزام منسوبي الدوائر الحكومية بالدوام الرسمي، ومراقبة الدوام قبل عطلتي عيد الفطر وعيد الأضحى الماضيين، والوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى تكرار واستمرار غياب الموظفين أو تأخرهم في الدوام في الأجهزة الحكومية ومتابعة الإجراءات التي تصدر بحق كل من يتأخر أو يتغيب وأبلغت ما توصلت إليه إلى الجهات الحكومية المعنية.

وتطرق إلى أن «هيئة الرقابة» أنجزت خلال تلك الفترة 484 قضية رشوة بلغ عدد المتهمين فيها 794 شخصاً بينهم 611 سعودياً و183 أجنبياً، و394 قضية تزوير بلغ عدد المتهمين فيها 592 شخصاً منهم 406 سعوديين و186 أجنبياً، و148 قضية تزييف عملة عدد المتهمين فيها 190 شخصاً بينهم 76 سعودياً و114 أجنبياً.

ولفت القعيب إلى أن القضايا الجنائية التي انتهت منها «هيئة الرقابة» أيضاً تضمنت 118 قضية إساءة معاملة باسم الوظيفة بلغ عدد المتهمين فيها 173 شخصاً بينهم 169 سعودياً و4 أجانب، و53 قضية إساءة استعمال السلطة عدد المتهمين فيها 75 سعودياً، و62 قضية استغلال نفوذ وسوء الاستعمال الإداري بلغ عدد المتهمين فيها 106 سعوديين.

وأشار إلى أن القضايا المنجزة من مختلف فروع «الهيئة» بلغت 1213 قضية، عدد المتهمين فيها 1911 متهماً، لافتاً إلى إنجاز 190 قضية تأديبية ومالية وإدارية عدد المتهمين فيها 241 متهماً.

وأكد تسجيل 5682 قراراً إدارياً في السجل الرسمي في الهيئة، وإنجاز 195 براءة ذمة والمصادقة عليها، في حين بلغت قرارات الاتهام الجنائية والتأديبية التي جرى الادعاء بموجبها 1887 قراراً جنائياً و73 قراراً تأديبياً. وتابع: «ورد الهيئة خلال هذه الفترة 2034 حكماً جنائياً و43 حكماً تأديبياً، وتم تأييد 140 حكماً تأديبياً من القضايا التي ترافعت فيها الهيئة أمام المحكمة الإدارية (ديوان المظالم)، واعترضت الهيئة على 215 حكماً جنائياً وفقاً لقواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة في هذا الشأن».

وشدد القعيب على أن هيئة الرقابة والتحقيق تولي اهتمامها بما ينشر في الصحف اليومية من مواضيع موثقة تتعلق بقصور في أداء بعض الأجهزة الحكومية وتعمل على متابعتها مع الجهات ذات العلاقة.

الشاهين: المملكة خالية من عمليات الاتجار بالأعضاء

أكّد وجود تعاون خليجي لتبادل الأعضاء والتنسيق في حالات التبرع

المصدر:جريدة الوطن الأحد 12 ربيع الآخر 1431 - 28 مارس 2010 العدد 3467 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3467&id=142078&groupID=0

الدمام: أمل التريكي

نفى مدير عام المركز السعودي لزراعة الأعضاء الدكتور فيصل شاهين وجود عمليات للاتجار بالأعضاء في المملكة، مؤكدا أن عمليات زراعة الأعضاء في السعودية تخضع لمتابعة دقيقة وإشراف مباشر من المركز، إضافة إلى إجراءات صارمة تمنع إجراء مثل هذا النوع من العمليات في المملكة.وأشار شاهين في تصريح لـ"الوطن" إلى وجود تعاون كبير بين دول مجلس التعاون الخليجي في تبادل الأعضاء، والتنسيق في حالات التبرع من متوفين دماغيا حيث تم التنسيق مع دولة الكويت في 13 حالة وفاة دماغية تمت الموافقة على التبرع بالأعضاء في 5 حالات منها، حيث زرع منها 3 أكباد وكليتان في المملكة. كما تم التنسيق مع دولة قطر في 3 حالات وفاة دماغية حيث تمت زراعة كبدين منها، والاستفادة من قلب واحد كمصدر للصمامات البشرية.وعن أكثر الأعضاء زراعة، بين الدكتور شاهين أن الكلى تتصدر الأعضاء المزروعة حيث تمت زراعة 382 كلية في عام 2009 من متبرعين أحياء و 111 كلية من متبرعين متوفين دماغيا ليصبح مجموع عمليات زراعة الكلى منذ بداية البرنامج 6153 عملية منها 4082 عملية زراعة كلية بالتبرع من الأقارب الأحياء، و 2071 بالتبرع من متوفين دماغيا.وأشار الى أن الكبد يأتي في المركز الثاني من الأعضاء المزروعة إذ بلغ إجمالي الأكباد المزروعة من متوفين دماغيا في عام 2009 (81) كبدا إضافة إلى 58 كبدا تمت زراعتها بالتبرع من الأقارب الأحياء ليصل مجموع عمليات زراعة الكبد منذ بداية البرنامج 838 عملية منها 518 عملية زراعة كبد من متوفين دماغيا و 318 عملية تمت بالتبرع من الأقارب الأحياء.وأضاف شاهين أنه تم خلال العام الماضي زراعة 15 قلبا كاملا، واستئصال 29 قلبا للاستفادة منها كمصدر للصمامات البشرية. وأجريت 4 عمليات لزراعة الرئة ليصبح عدد الرئات المزروعة منذ بداية البرنامج 32 رئة، موضحا أن المركز أشرف على 4 عمليات تختص بزراعة البنكرياس خلال العام الماضي ليصبح عدد عمليات البنكرياس المزروعة داخل المملكة منذ بداية البرنامج 16 عملية.وقال شاهين إن زراعة القرنيات شهدت تطورا كبيرا خلال عام 2009م حيث تم استئصال (23) قرنية وزرعت في مراكز متخصصة لزراعة القرنيات بالإضافة إلى أنه تم إجراء عمليات زراعة العظم في العام نفسه حيث تمت الاستفاده من 4 حالات تبرع بالعظم، وتم استئصال 7عظام وزراعتها.

"الشورى" يوصي بعدم مغادرة الوافدين إلا بعد تسوية الحقوق المالية

المصدر:جريدة الوطن الأحد 12 ربيع الآخر 1431 - 28 مارس 2010 العدد 3467 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3467&id=142079&groupID=0

الرياض: مشاري التركي

أوصت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى في تقريرها الذي سيناقشه المجلس غدا بأن تقوم وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات المعنية لعدم تمكين العمالة الهاربة من المغادرة إلا بعد تسوية الحقوق المالية.

وأوضحت اللجنة أن ظاهرة هروب العمالة تشكل مشكلة اجتماعية لابد من الوقوف أمامها طويلا، لاسيما أن تلك العمالة الهاربة تستطيع مغادرة البلاد من خلال وثائق مرور أو جوازات سفر تصدرها لهم سفارات وممثليات بلادهم دون النظر إلى ما في ذممهم من حقوق لكفلائهم، إضافة إلى ما تكبده هؤلاء الكفلاء من أعباء مادية نتيجة استقدامهم. وأكدت اللجنة أهمية إيجاد آلية تكفل حقوق الطرفين.

كما أوصت اللجنة في تقريرها بإنشاء مقر دائم للمعهد الدبلوماسي وتدعيمه بالكفاءات والخبرات التي تمكنه من لعب دور أكبر كجهة تدريبية واستشارية وبحثية.

واقترحت اللجنة في تقرير رفعته إلى المجلس، ربط القروض الاقتصادية التي تقدمها المملكة لبعض الدول بمواقف تلك الدول تجاه القضايا التي تتبناها المملكة، حيث لاحظت اللجنة أن المملكة تقدم قروضا للعديد من الدول، في الوقت الذي قد يكون فيه موقف بعض تلك الدول سلبيا مع القضايا التي تتبناها المملكة، وفي هذا تناقض بين الأهداف المرجوة من تقديم تلك القروض وبين مواقف بعض تلك الدول من دعم المملكة ومساندتها في القضايا التي تتبناها.

من جهة أخرى، رفعت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى مشروع لائحة جديدة تتضمن 18 مادة لجمع التبرعات وصرفها في الوجوه الخيرية داخل المملكة إلى المجلس لمناقشتها غدا.

ومن أبرز ملامح اللائحة الجديدة، عدم جواز جمع التبرعات إلا بعد الحصول على تصريح من الجهة المشرفة نظاما على أن يتضمن التصريح: اسم الجهة الخيرية والغرض من التبرعات، وأسماء من سيباشرون عملية الجمع فعلا ووظائفهم، في الأماكن المحددة لذلك، والطريقة التي ستجمع بها التبرعات، والبنوك التي ستودع بها، وكيفية التصرف في حصيلة جمع التبرعات، والمدة اللازمة لجمع التبرعات إذا كان التصريح لمدة محددة، على أن تزود الجهة المختصة بوزارة الداخلية باسم الجهة الخيرية وأسماء القائمين عليها والتنسيق معها في هذا الشأن.

كما تضمنت اللائحة أنه يجوز للجهة المشرفة أن تطلب من الجهة الخيرية المصرح لها فور حصولها على التصريح وقبل مباشرة الجمع نشر البيانات في صحيفة أو أكثر مع ذكر اسم البنك ورقم الحساب الذي ستودع به التبرعات، وتزود الجهة الخيرية المصرح لها بجمع التبرعات من سيباشرون عملية الجمع ببطاقات تعريفية مغلفة مبين فيها تاريخ انتهائها وفق المدة المحددة لجمع التبرعات ومعتمدة من الجهة المشرفة. ويلتزم هؤلاء بحمل تلك البطاقات وإبرازها متى طلب منهم ذلك، وأن تلتزم الجهة الخيرية المصرح لها بموافاة الجهة المشرفة ببيان حصيلة الجمع ومفردات إيراداته ومصروفاته، مؤيدا بالمستندات الدالة على صحته، وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ انتهاء مدة الجمع، وإظهار مصروفات المشاريع التي قد تتطلب مدة أطول من ذلك في ميزانيتها السنوية.

وشملت اللائحة الجديدة أيضا أن تفتح الجهات الخيرية حسابا باسمها في أحد البنوك أو المصارف، ولا يجوز بحال من الأحوال فتح حسابات لهذا الغرض باسم أي شخص مهما كان مركزه، وتحديد أصحاب الصلاحية في الصرف بعد التنسيق مع الجهة المشرفة على أن لا يقل عددهم عن اثنين وأن يكون الصرف من الحساب بالشيكات فقط، وبيان طرق استقبال التبرعات وقيدها، وعدم الإعلان عن جمع التبرعات في وسائل الإعلام أو وسائل الاتصالات المختلفة قبل الحصول على الترخيص اللازم من الجهة المشرفة.

وتضمنت اللائحة أن يقصر مزاولة أعمال التبرعات وأعمال بحث الحالات المستحقة للمساعدة أو الإعانة والصرف لها على السعوديين فقط. كما لا يجوز للمطابع الأهلية طبع سندات إيصال التبرعات للجهات الخيرية إلا بعد الاطلاع على التصريح اللازم، ويجب أن يحدد في هذا السند اسم المطبعة ورقم التصريح وتاريخه واسم المستلم ورقم هويته، وأن يكون لهذا السند كعب تتم المحاسبة بموجبه، وبناء على طلب من الجهة المشرفة، يجب أن تطبع قسائم جمع التبرعات "الكوبونات" ذات القيمة في مطابع الحكومة.

وبينت اللائحة أنه يجوز للجهة المشرفة إلغاء التصريح في حالة خالفت الجهة الخيرية شروطه ووقف عمليات الجمع وسحب حصيلة التبرعات وإنفاقها في وجوه البر التي تراها بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة. كما يحال كل من يخالف أحكام هذه اللائحة إلى المحكمة المختصة لتقرير العقوبة المناسبة بحقه، بعد إجراء الجهة المختصة التحقيق اللازم. وستحل هذه اللائحة بعد إقرارها من المجلس ومن ثم اعتمادها من مجلس الوزراء محل اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء في تاريخ 30/ 3 /1396، وتلغي جميع الأحكام التي تتعارض معها.

أبرز ملامح لائحة جمع التبرعات

- لا يجوز لوسائل الإعلام المختلفة أو وسائل الاتصال المختلفة النشر أو الإعلان عن جمع التبرعات لأي جهة خيرية ما لم تكن تحمل الترخيص اللازم من الجهة المشرفة.
- لا يجوز للجهة الخيرية المصرح لها استعمال الأموال في غير الغرض الذي جمعت من أجله إلا بموافقة خطية من الجهة المشرفة.
- على كل جهة خيرية فور انتهائها من جمع التبرعات إعداد تقرير معتمد من أحد المحاسبين القانونيين المرخص لهم، يوضح نتائج جمع التبرعات للوجوه الخيرية داخل المملكة ورفعه إلى الجهة المشرفة، ويجب أن يكون التقرير سنويا إذا كان التصريح لمدة غير محددة.

تقديم "لوائح الادعاء" ضد المتورطين في كارثة سيول جدة للمظالم خلال أيام

محامون: المتهمون تسلموا صيغ الوكالات ونسعى لتخفيف الأحكام رغم إداناتهم المؤكدة

المصدر:جريدة الوطن الأحد 12 ربيع الآخر 1431 - 28 مارس 2010 العدد 3467 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3467&id=142079&groupID=0

جدة: حسن السلمي

تستعد هيئة الرقابة والتحقيق لتقديم عدد من لوائح الادعاء ضد مسؤولين سابقين وحاليين وموظفين بأمانة جدة ومسؤولي جهات حكومية أخرى ورجال أعمال ومقاولين متهمين بالتورط في كارثة سيول جدة وذلك خلال الأيام المقبلة.

وعلمت "الوطن" من مصادر قانونية مطلعة أن عددا من المتهمين في الكارثة أنهوا إجراءات المصادقة على أقوالهم التي أدلوا بها خلال فترة التحقيق. ويعكف الادعاء العام بهيئة الرقابة والتحقيق حاليا على إنهاء لوائح الادعاء التي تثبت بالأدلة تورطهم في قضايا اختلاس ورشوة وتعد على المال وتزوير في الأوراق الرسمية وسوء الإدارة واستغلال السلطة.

وفي الوقت الذي كشف فيه محامون - رفضوا الكشف عن أسمائهم- أن عددا من المتهمين بالتورط في الكارثة، المطلق سراحهم مؤخرا بكفالة حضورية مشددة، بدؤوا استشاراتهم القانونية حول توكيل محامين للترافع عنهم أمام المظالم خلال فترة المحاكمة المقبلة.

وأكد المحامي سليمان الجميعي في تصريح لـ"الوطن" أن مكتبه القانوني استقبل من 4 إلى 6 متهمين يرغبون في توكيله للترافع عنهم. وأوضح الجميعي أنه طالب المتهمين بلوائح الادعاء التي تثبت التهم الموجهة إليهم، والأدلة التي استند عليها الادعاء العام في هذه التهم، إلا أن المتهمين أبلغوه بعدم تسلمهم للوائح الادعاء حتى الآن.

وأشار إلى أنه من خلال سؤالهم عن التهم الموجهة إليهم خلال التحقيق الذي أجري معهم، بينوا أن التهم تتركز حول اختلاسات مالية تتراوح بين مئات الآلاف ومئات الملايين من الريالات، ورشاوى بمبالغ متفاوتة، وتهمة التعدي على المال العام، والتزوير في الأوراق الرسمية، وسوء استخدام السلطة والإدارة.وكشف الجميعي أن التهم تتضمن مبالغ مالية محددة، وهذا التحديد يجعل من التهم مؤكدة، وأدلتها قطعية، وأن السبب في كثرة التهم المتعلقة بالأموال التي تحدث عنها المتهمون يعود لطريقة الإدارة في بعض القطاعات الحكومية التي لا تخضع لأنظمة محددة تمنع الاختلاس وتشدد الرقابة، وأن العشوائية في الإدارة بتلك القطاعات أدت إلى تحقق المثل القائل "المال السايب يعلم السرقة". وأكد أنه من واجب العدالة أن يترافع المحامون عن هؤلاء المتهمين في حال توكيلهم، وأنه بالرغم من تأكد الإدانات بأدلتها القطعية إلا أن الترافع في هذه القضية ليس مشروطا بتبرئة المتهم، وإنما لتخفيف الحكم على الأقل.وبين الجيمعي أن جميع المتهمين الذين طلبوا منه الترافع عنهم، أفادوا بأنهم أنهوا إجراءات المصادقة الشرعية على أقوالهم التي أدلوا بها خلال التحقيقات، وأنهم يتهيؤون لاستلام لوائح الدعوى التي يعكف عليها الادعاء العام بالرقابة والتحقيق حاليا حسب إفادتهم.من جانبهم، أكد محامون آخرون -رفضوا الكشف عن أسمائهم- أنه بمجرد تسلم ديوان المظالم للوائح الدعوى الموجهة للمتهمين، فإنهم سيبدؤون دراسة هذه التهم، ومقارنتها بالأدلة التي تثبت توجيهها للمتهمين، ومن ثم الحكم على مدى الترافع عن المتهم من عدمه.

وأوضحوا أنه من خلال لقائهم بعدد من المتهمين فإن أسئلة التحقيق كانت تتركز حول الاختلاسات والرشاوى والتعدي على المال العام والتزوير في الأوراق الرسمية، وأن التهم الموجهة لهم في هذا الخصوص أكثر من التهم المتعلقة بكارثة السيول، وأنهم بانتظار لوائح الدعوى التي سيتم من خلالها الكشف عن التهم والأدلة التي تثبتها.

هيئة تطوير الرياض:

817 ألف وحدة سكنية في العاصمة.. ونسبة ملكية المساكن56٪

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 بيع الاخر 1431هـ - 28مارس 2010م - العدد 15252
http://www.alriyadh.com/2010/03/28/article510707.html

الرياض - محمد الغنيم

أظهرت المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض الصادرة عن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أن عدد الوحدات السكنية في مدينة الرياض بلغ بنهاية العام الماضي حوالي 817,709 وحدة سكنية.

ووفقا لهذه المؤشرات بلغت نسبة ملكية المساكن في المدينة 56%، تتوزع ما بين الوحدات السكنية من نوع فلل بنسبة 57,11%، والوحدات السكنية من نوع شقق بنسبة 38,29%، فيما تمثل نسبة الوحدات الشاغرة 6%، كما بينت تلك المؤشرات أن معدل إشغال الغرف لإجمالي السكان في حدود 1,21 فرد/ غرفة، فيما بلغ معدل توزيع الغرف لإجمالي السكان 0,82 غرفة/ فرد. وتقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بشكل دوري بإجراء دراسات مكثفة في كافة القضايا التنموية ومن أبرزها دراسات السكان التي يتم من خلالها قياس التطور في أعداد السكان ومعرفة الخصائص المختلفة لهم وحجم التغير في تلك الخصائص.

وتأتي أهمية وضع التقديرات المستقبلية للسكان من أجل وضع الخطط لمقابلة الاحتياجات لهؤلاء السكان مثل تقدير حجم الطلب على الإسكان وتقدير الحاجة إلى المرافق التعليمية والصحية وحجم الفرص الوظيفية المطلوب توفيرها وغير ذلك من الخدمات التي تقدم إلى السكان.

إدخال مادة مكافحة الإرهاب في الجامعات

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 28 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235417

أحمد الأمين - المدينة المنورة

كما يناقش المؤتمر بحثاً مقدماً من الدكتور فايز بن علي الجحني أستاذ الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية قدم فيه تصوراً مقترحاً لتقرير مادة مكافحة الإرهاب في الجامعات العربية والإسلامية، حيث بيّن أهمية تدريس مادة مكافحة الإرهاب وانتهى إلى أن من شأن تدريس هذه المادة تعزيز الأمن الفكري والاستقرار والحد من الإرهاب وترسيخ آفاق التعاون بين الجماهير والأجهزة الأمنية بما يخدم الأمن القومي. وفي بيانه لدور الجامعات العربية والإسلامية في تعزيز الأمن الفكري أوضح الجحني أن على الجامعات دوراً مهماً في تعميق الأمن الفكري وتحصين الأجيال ضد الانحراف الفكري والإرهاب من خلال تبصيرهم بخطورة الإرهاب والانحرافات الفكرية. وقد قدم لتعزيز دور الجامعات في هذا الخصوص عدداً من المقترحات الجديرة بالعناية. وكما قام الجحني بتوصيف مادة مكافحة الإرهاب وبيان الهدف منها وتوزيع مفردات منهجها على ساعات أسابيع الدراسة الفصلية، وقدم تجربة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب.

اتفاقية بين كرسي بقشان وجمعية الأسرة للحد من العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 بيع الاخر 1431هـ - 28مارس 2010م - العدد 15252
http://www.alriyadh.com/2010/03/28/article510707.html

جدة – علي الفارسي

وقع كرسي المهندس عبدالله بقشان لدراسات العنف الأسري بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز اتفاقية مع جمعية حماية الأسرة بجدة بحضور المشرف على الكرسي الدكتور محمد بن سعيد الغامدي ورئيسة مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة بجدة الدكتورة إنعام بنت حسن ربوعي .

وتهدف الاتفاقية إلى توحيد وتكثيف جهود الكرسي والجمعية في الحد من ظاهرة العنف الأسري في المجتمع والتخفيف من انعكاساته على النساء والأطفال والمسنين ووضع ضوابط لردع أي خلل يمس العلاقة الأسرية بالإضافة إلى تأهيل الكوادر المتخصصة لمعالجة قضايا العنف الأسري حيث ان ذلك من شأنه الحد من هذه الظاهرة. وبدأ الحفل بعرض مرئي عن الكرسي ثم قدمت جمعية حماية الأسرة فيلما وثائقيا حمل عنوان "أسرة بلا عنف .. مجتمع آمن"

وأوضحت الدكتورة إنعام بنت حسن ربوعي رئيسة مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة بجدة أن الجمعية تعتبر من الجمعيات الخيرية التي تعنى بالحد من العنف الأسري وتعمل على رعاية وتأهيل وعلاج ضحايا العنف الأسري وأسرهم بالإضافة إلى عمل برامج توعوية تثقيفية وتدريب العاملين والمتخصصين في المجال من أجل تقديم أفضل الخدمات.

شخصيات عالمية ومحلية تدعم حملة "سيدتي" لا لزواج القاصرات

الحملة أسفرت عن منع زواج 5 قاصرات في 20يوما

المصدر:جريدة الوطن الأحد 12 ربيع الآخر 1431 - 28 مارس 2010 العدد 3467 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3467&id=142083&groupID=0

جدة: سامية العيسي

أحبط فريق نسائي يعمل ضمن جمعيات خيرية في المملكة ومصر واليمن 5 زيجات لقاصرات ، وكانت مجلة "سيدتي" قد أطلقت قبل أيام حملة عالمية هي الأولى من نوعها في هذا الشأن ، وكانت شرارة البدء أنطلقت من المملكة العربية السعودية تحت شعار (لا لزواج القاصرات) وانضمت إليها شخصيات عالمية ومحلية شهيرة، وقامت الجمعيات النسائية التي تضامنت معها بإحباط زواج 5 فتيات قاصرات لم تتجاوز أعمارهن (ال13-15) في كل من السعودية ومصر واليمن،وأوضح رئيس تحرير مجلة "سيدتي" محمد الحارثي أن الهدف من حملة "سيدتي" إنساني واجتماعي وتشمل الحملة إيقاف زواج القاصرات في جميع مدن الشرق الأوسط ومحيطها ، مؤكدا أنها لاقت إقبالا كبيرا من الداعمين الذين أثنوا على الجهد الذي تقوم به المجلة من أجل مجتمع سليم خال من الأمراض الاجتماعية . وقال انضم للحملة المئات من الشخصيات العالمية البارزة على المستوى الدولي والمحلي وشارك فيها العشرات من المشاهير وأعلنوا دعمهم للحملة على موقع المجلة الإلكتروني ونأمل أن توتي الحملة ثمارها قبل انتهاء مدتها وهى 3 أشهر منذ انطلاقها ، ففي المنطقة الشرقية والرياض قام فريق "سيدتي" بتسع زيارات لعوائل قاصرات كن في طريقهن للزواج من كهول ،وفي مصر واليمن تكفل فريق عمل "سيدتي" بتقديم المساعدة لعوائل القاصرات لصرف النظر عن تزويجهن . وقالت مديرة مكتب "سيدتي" بجدة منى سراج إن المجلة أخذت على عاتقها صنع التغيير للأحسن وكان زواج القاصرات المسكوت عنه من أهم ما ناقشه فريق عمل "سيدتي" . وتتابع سراج تحرك فريق عمل المجلة في جميع مكاتبها ، وقام بعمل زيارات ميدانية للبحث عن إحصائيات والتخاطب مع مأذوني الأنكحة ،وتبين للفريق أن أغلب الزيجات مبررها الفقر والعوز في ظل عدم توافر قانون يحميهن من البيع والاتجار بهن ، ووجدنا أن الدعم الإعلامي سيكون حافزا لوقف تلك التعديات التي تمارسها بعض العوائل ضد بناتهم ، آملين سن قوانين تحد من تجاوزاتهم .وقالت مسؤولة تحرير مجلة سيدتي في مكتب الرياض رنا زهير عندما قررت إدارة التحرير إقامة حملة "لا لزواج القاصرات" شعرنا في البداية بصعوبة المهمة خصوصاً أن الهدف الرئيس من الحملة كان إحباط حالات زواج قاصرات بمجهود "سيدتي" وبشكل إنساني ، وأضافت اعتقدنا في البداية أننا لن نتمكن من ذلك، ولكن بعد البحث والتحري ودراسة حالات العائلات التي تم إحباطها شعرنا بمتعة العمل خصوصا أن الدورالإنساني في الموضوع كان هو الهدف الرئيس ورغم الصعوبة التي لمسها الزملاء والزميلات إلا أن المتعة بالنتيجة كانت أكبر. وتضيف رغم أننا لم نبدأ الحملة بشكل فعلي إلا قبل 20 يوما تقريباً ، وصل عدد المنضمين لها 100 شخصية من جميع أنحاء الوطن العربي بداية من السعودية ولبنان والقاهرة والمغرب واليمن والإمارات وهذا في حد ذاته أعطانا دفعة أكبر فكل شخصية انضمت للحملة كان حماسها واقتراحاتها تزيد في رغبتنا بالتواصل في الحملة ، مع صاحبات السمو كحرم أمير المنطقة الشرقية والتي كانت أول شخصية قيادية تنضم للحملة وانضمت حرم أمير القصيم والأميرة بسمة بنت سعود وعلماء دين و أعضاء مجلس الشورى والكتاب والفنانون وشخصيات اجتماعية وإعلامية . ولاقت دعوتنا دعما كبيرا من وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة ونأمل أن تكون هناك تغييرات ملموسة قريباً نتيجة لهذه الحملة وأبرز المشاركين في الحملة عضو هيئة كبار العلماء ومجلس الشورى الدكتور عبد المحسن العبيكان ، والشيخة جواهر بنت محمد القاسمي ، والشيخ الكبيسي من الإمارات، ووزيرة المالية اللبنانية ريا الحفار،وعدد كبير من مشاهير وكتاب مصر ولبنان والعالم العربي . يذكر أنّ حملة "لا لزواج القاصرات" تأتي ضمن إطار حملات "سيدتي" الإنسانية والتي بدأت مع حملة الاحتباس الحراري.

أسماء المشاركين في حملة زواج القاصرات:

وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة

الأميرة غادة بنت عبد الله

وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة المغربية نزهة الصقلي

الأميرة صيتة بنت عبد الله

بن عبد العزيز

الأميرة نورة بنت محمد آل سعود

المستشار في الديوان الملكي عبدالله المنيع
الدكتور عبد المحسن العبيكان .
الشيخ أحمد الكبيسي من الإمارات
الكاتب اللبناني مطانيوس ناعسي
الأميرة بسمة بنت سعود .
سيدة الأعمال آسيا آل الشيخ
وزير الشؤون الاجتماعية السابق عبد المحسن العكاس
الكاتبة السعودية هداية درويش
سهيلة زين العابدين عضو مجلس الشورى
عبد المحسن العناد عضو مجلس الشورى
مساعد رئيس تحرير جريدة الوطن عمر المضواحي
رجل الأعمال اللبناني
جيلبيرتو إبراهيم
الشيخ صالح التركي
الفنان خالد خضر
الدكتور خالد الثبيتي
الدكتور هشام عرب
الفنان محمد عبده
الفنان عبادي الجوهر
الفنان راشد الشمراني
الفنان ماجد المهندس
الفنان عباس إبراهيم
مصممة الأزياء أمينة الجاسم
الفنان عبد المجيد عبد الله
الفنان راشد الماجد
البروفيسور سمير عباس
البروفيسور محمد عيد ديب
المحامي والمستشار القانوني ياسر جميل خوجة
الدكتورة ليلى الأحدب
رئيسة قسم الفقه المقارن بجامعة الأزهر د. سعاد صالح
وكيل وزارة الثقافة والإعلام الدكتور أبو بكر أحمد باقادر
مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة دكتور علي الحناكي
رئيس مجلس إدارة جمعية المنتجين والموزعين السعوديين محمد سعيد الغامدي
الفنان علي السبع
الممثل محمد بخش
الممثل والمنتج عبد الله العامر
الدكتور المطرب هيثم شاولي
رئيس قسم الفن بجريدة "عكاظ" علي فقندش
مصممة الأزياء السعودية زاكي بن عبود
الدكتور محمد النجيمي
استشاري الأمراض الباطنية الدكتور محمد البار
الروائي المغربي محمد الأشعري
المحامية والحقوقية اللبنانية بشرى الخليل

عضو بالشورى: العمل القضائي مزدحم بأعمال لا شأن له بها.. ويجب تفريغ القضاة للفصل في الخصومات

تحركات رسمية لإراحة الناس من الإجراءات المعقدة وتراكم المعاملات في المحاكم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 ربيع الاخر 1431هـ - 28مارس 2010م - العدد 15252
http://www.alriyadh.com/2010/03/28/article510697.html

الرياض - محمد الغنيم

طالب عضو في مجلس الشورى بقرار حاسم يفرغ المحاكم وقضاتها للفصل في الخصومات فقط بعيداً عن الكم الهائل من الملفات والمعاملات المتراكمة في المحاكم والتي لا تدخل في تعريف القضاء، مؤكداً أن المهتمين بالشأن القضائي يتطلعون لحلول جادة للمشاكل التي يعاني منها مرفق القضاء وأهمها توظيف مصطلح أن القضاء فصل الخصومات، موضحاً أن التعامل مع هذه المشكلة بحزم سيجعل بقية الممارسات السلبية تتوارى تباعاً لما سيصاحب ذلك من إصلاحات، إضافة إلى التقنية الحديثة التي ستخدم الناس وتحفظ حقوقهم.

وأكد عضو لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بمجلس الشورى الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي في تصريح ل"الرياض" أن التعريف المدون في كتب الفقه وأدب القضاء وكتب السياسة الشرعية للقضاء أنه فصل الخصومات لكن الواقع نجد أن محاكمنا مثقلة بأعمال ليست من القضاء، وقد طالبنا مراراً أن يسود هذا التعريف فيما يسند لها من أعمال إذ لا يجوز أن يطلب من المحاكم غير القضاء فقط.

وشدد الحديثي على أن استنزاف وقت وجهد العاملين والمتعاملين مع مرفق القضاء بأعمال ليست من القضاء كالتوثيق والإنهاءات والاستحكام دليل خلل يجب المبادرة إلى اتخاذ قرار حاسم فيه بإبعادها وهو ما سبق أن طالبنا به في وزارة العدل عندما كنت مسؤولاً فيها وفي مجلس الشورى عبر دراسة لهذه المشكلة وسعينا لإيجاد حلول لها.

ورأى الحديثي تخصيص دوائر معينة في المحاكم لمثل هذه الأعمال التي أنيطت بالمحاكم حتى لا تزاحم العمل القضائي تمهيداً لإخراجها بشكل نهائي عن المحاكم وتحويلها لجهات مختصة بالعمل التوثيقي ككتابات العدل وجهات التسجيل العقاري وضبط الملكيات، مشيراً إلى وجود تجارب إقليمية ودولية في ذلك يمكن الاستفادة منها.

وزاد أن واقع الاستحكام وما يصاحبه من طول إجراءات لا يخلو بعضها من العبث لا يقبله القضاء الشرعي، مشدداً على أن واقعه الحالي يرسم صورة "متخلفة" عن ممارسة إدارية وتوثيقية تجاوزها الزمن ويجب أن تكون من الماضي بدلاً من أن تصبح الأصل في إصدار صكوك التملك للعقارات وتوثيق الملكيات.

وكشف عضو مجلس الشورى في هذا السياق عن مساع قام بها لمعالجة هذه المشكلة عبر عدة وسائل آخرها كان مقترحاً تقدم به للشورى ولم يأخذ الوقت الكافي لدراسته واستيعاب مضامينه وأهدافه، مؤكداً أن قبول ذلك المقترح سيريح الناس من الإجراءات المتشعبة والمعقدة التي لا تقارن ببساطة إجراءات توثيق المنح السكنية أو الزراعية حيث النتيجة واحدة "صك يثبت ملكية عقار".

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

نائب المدير التنفيذي للبرنامج الوطني للأمان الأسري:

رصد 200 حالة عنف ضد الأطفال في 6 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1431/04/13 هـ 29 مارس 2010 م العدد : 3207
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100329/Con20100329341071.htm

خالد البلاهدي ـ الدمام

أكد الدكتور ماجد العيسى نائب المدير التنفيذي للبرنامج الوطني للأمان الأسري، رفع نظام الحماية من الإيذاء إلى مجلس الشورى للمناقشة، والمتوقع صدوره قريباً، مشيراً إلى أن البرنامج شارك في إعداد هذا النظام ومراجعته سواء في هيئة الخبراء في مجلس الوزراء أو اللجنة الاستشارية في مجلس الشورى.

وبين أن النظام يركز على عدة جوانب تتعلق بالطفل، منها الجانب النفسي، الاجتماعي، الصحي، الأمني والقضائي، وحول أبرز بنوده قال، أنه يحتوي على نظام الحد من الإيذاء ويشمل كافة الفئات العمرية، ونظام حقوق الطفل ويشمل ما ورد في اتفاقيات حقوق الطفل ووضعها في بنود نظامية خاصة في المملكة.

جاء ذلك، عقب حضوره ورشة العمل الخاصة بالعنف الأسري التي نظمها مستشفى الملك فهد التخصصي أمس في الدمام، وأشار فيها إلى أن عدد الحالات المسجلة في السجل الوطني منذ بدايته قبل ستة أشهر بلغت نحو 200 حالة عنف أسري، أغلبها حالات إهمال، عنف جسدي، نفسي وجنسي. مشيراً إلى أن زيادة عدد حالات العنف في المملكة طبيعية بحكم زيادة أعداد السكان، إلا أن النسب بين مدينة وأخرى ليس فيها تفاوت، مبيناً أن البرامج والدورات التي خضع لها العاملون في مجال حماية الطفل ستزيد من عدد الحالات بفضل الكشف عن كافة تفاصيل حياة الطفل والإيذاء الذي يتعرض له.

من جهتها، أوضحت الدكتورة نهاد الجشي عضو مجلس إدارة برنامج الأمان الأسري والمستشارة في مجلس الشورى السعودي، أن البرنامج سيطلق قريبا خطا هاتفيا جديدا تحت مسمى «خط نجدة الطفل» وذلك بالتعاون مع 15 جهة حكومية وخاصة، لتلقى بلاغات الأطفال عن حالات العنف التي يتعرضون لها، وقالت إن الخط يحتوي على رقم سهل الحفظ ومباشر.

وأكدت الدكتورة الجشي، أن مركز حماية الطفل في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني سجل لوحده العام الماضي 1430هـ 44 في المائة حالة إهمال، 4 في المائة حالة عنف عاطفي، 14 في المائة حالة عنف جنسي، 38 في المائة عنفا جسديا، فيما حظي الذكور بنسبة 60 في المائة من مجموع الحالات والإناث بنسبة 40 في المائة.

وبينت الجشي، أن ظاهرة العنف لدى الأطفال ظاهرة عالمية، ومجتمعنا ينظر إلى العنف كجزء من التربية للأطفال، مشيرة إلى أن ظاهرة العنف لم تظهر في السطح رغم وجودها لأنها لم تكن ظاهرة مشرفة، مستدركة أن وسائل الإعلام هي من أظهر الكثير من هذه الحالات، ما استدعى إصدار مرسوم ملكي بإنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني برئاسة صاحبة السمو الملكي الأمير صيتة بنت عبدالعزيز.

ونفت الجشي، أن يكون هناك تعتيم على حالات الإيذاء، مستشهدة بغياب السجل الوطني الموحد لتسجيل حالات العنف، مشيرة إلى توقيعها مذكرة تفاهم مع عدد من الجهات الحكومية لتوحيد وتنسيق الجهود والبدء في إرساء السجل الوطني لحالات الإيذاء تحت إشراف برنامج الأمان الأسري الوطني، وتضيف: «توحيد جهود المؤسسات سيكشف لنا حجم المشكلة وتمنحنا إحصائيات دقيقة لرصد الظاهرة».

وخلصت إلى أن التبليغ عن حالات الإيذاء أصبح إلزاميا من خلال 39 مركز حماية للأطفال من العنف في المستشفيات الحكومية والخاصة على مستوى المملكة يتبع لها 39 فريق حماية ملتزمة بالتبليغ للسجل الوطني والمؤسسات التابعة لها عن حالات العنف.

انطلاق الملتقى الثالث لتوظيف المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1431/04/13 هـ 29 مارس 2010 م العدد : 3207
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100329/Con20100329341071.htm

إبراهيم جرادة ـ جدة

نظم مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لرعاية الأطفال المعوقين في جدة برنامج ساب لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة الثالث أمس، بحضور نائب المدير الإقليمي للخدمات المالية الشخصية في البنك البريطاني إيهاب يوسف لنجاوي.وشهد الملتقى الذي نظمه مركز جدة حضور المؤسسات الحكومية والخاصة والشركات ومعاهد التدريب التي ترغب في توظيف أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى إقبال واسع من أصحاب الإعاقات المختلفة والراغبين في الحصول على فرص وظيفية تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم. ويهدف البرنامج إلى تفعيل دور المعاق سواء كان رجلاً أو امرأة من خلال توظيفه والاستفادة من إمكانياته والاعتراف بأحقيته في إعطائه فرصة وظيفية تحقق له الرضا النفسي وتشعره بوجوده في هذا المجتمع كعنصر فعال، وكذلك دعم برامج الدمج من خلال توظيف هذه الفئة وبالتالي اختلاطها في المجتمع الخارجي. يشار إلى أن البرنامج يتضمن تسعة ملتقيات للتوظيف تنظم في جدة على مدار العام، حيث تتنوع الملتقيات مابين ملتقيات رجالية ونسائية وتشتمل على وظائف مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة لتتناسب وإمكانيات المعاق ومدى إعاقته.

العتيبي يحذر من استخدام العنف عند تحرير المخالفات المرورية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 29 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235832

حاتم العميري - مكة المكرمة - تصوير عبدالغني بشير

حذر مدير إدارة المرور بالعاصمة المقدسة العقيد أحمد ناشي العتيبي رجال المرور من التعامل بعنف مع مرتكبي المخالفات المرورية وأشار إلى ان رفع الصوت والتهديد والعنف عند تحرير المخالفات قد يثير أزمة مع المواطن وأكد على ضرورة احترام الجمهور عند إصدار المخالفات المرورية وأن الحد من المخالفات لا يكمن في الجانب العقابي فقط وإنما يحتاج إلى الحكمة والموعظة الحسنة منوها إلى أهمية احترام الأنظمة المرورية بكافة جوانبها

جاء ذلك خلال لقاءه بالمتخصصين من طلبة مدينة تدريب الأمن العام بمنطقة مكة المكرمة الذين سيكلفون بأعمال ومهام المرور بعد التخرج . وطالب بضرورة أن يكون رجل المرور قدوة للغير داخل العمل وخارجه وأن يتحلى بالأخلاق الفاضلة وأن يتميز بالإخلاص في العمل وأن يؤدي العمل وفق الأنظمة واللوائح مع ضرورة المحافظ على الآليات .وأكد قائد مدينة تدريب الأمن العام بمنطقة مكة المكرمة العقيد مسعود فيصل العدواني على ضرورة الوعي الأمني لدى رجل الأمن مضيفا أن المحاضرة تأتي ضمن الأنشطة الثقافية بمدينة التدريب للرقي بمستوى الوعي الأمني لدى الطلبة وضرورة التطبيق عند مباشرتهم لأعمالهم المرورية بعد تخرجهم .

جلال: إلزام الشركات بمنح 4 ٪ من وظائفها للمعوقين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 29 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235853

محمد المرعشي - جدة تصوير: وليد الصبحي

أكد مدير إدارة توظيف السعوديين بمكتب العمل بجدة محمد بن إبراهيم جلال أن الوزارة ستلزم الشركات التي يعمل لديها أكثر من 50 عاملا بتخصيص أربعة في المائة من الوظائف للمعوقين، مضيفاً أن مكتب العمل يحرص على عملية التوظيف الحقيقية بعيداً عن التوظيف الوهمي الذي تنتهجه بعض الشركات بتسجيل المعوق وصرف راتبه وهو في منزله، كما يحرص المكتب على توفير وسائل التنقل والسلامة للمعوقين في أماكن عملهم، وهناك جولات تفتشية وميدانية بهذا الشأن .وأكد جلال حرص الوزارة على أن تكون رواتب المعوقين مجزية نظراً لاحتساب المعوق بأربعة موظفين في نسبة السعودة، لافتا إلى أن هناك تنسيقا بين مكتب العمل بجدة ونادي الصم من أجل أن يقوم مترجمو النادي بعمل محاضرات لهذه الفئة لتثقيفهم بحقوقهم وواجباتهم في أماكن عملهم، كما يقوم المكتب بتدريب أكثر من موظف على لغة الإشارة، وهناك جهة تدريبية تابعة لنادي الصم تقوم حالياً بتدريبهم.جلال الذي تواجد أمس في الملتقى الثالث لتوظيف المعوقين والذي تنظمه جمعية الأطفال المعوقين قال : إن تواجد مكتب العمل في الملتقى من أجل التعريف بالمكتب وفرص طالبي العمل من المعوقين، خاصة وأن هذه الفترة تشهد إقبالاً كبيراً من الشركات على هذه الفئة نظراً لاحتساب الشخص بأربعة في نسبة السعودة بتلك الشركات.وأضاف : وجودنا هنا من أجل أن نفعل مادة من نظام العمل وهو أن كل صاحب مؤسسة لديه أكثر من 50 عاملا لابد أن يوظف أربعة في المائة معوقين وكذلك نساعد الجمعية في الإشراف على المعرض، ونبين توجه الوزارة إلى أن العمل فيها سيصبح إليكترونيا حيث يقوم طالب العمل بإدخال بياناته على موقع الإلكتروني، وكذلك يقوم أصحاب العمل بإدخال احتياجاتهم من الوظائف وتكون هناك عملية ربط في النظام الجديد، كما نريد أن نزيد ثقافة العمل لدى هذه الفئة والمتعاقدين معها.وزاد: نحن حريصون على أن تأخذ هذه الفئة حقوقها كاملة والمكتب يتدخل في حال حدثت مشكلة بين المعوق وجهة عمله ويحاول أن يعطيهم حقوقهم بشكل عاجل ونأمل أن تنتهي المشاكل في الغالب بشكل ودي، مشيرا إلى أن مكتب العمل يركز على وسائل السلامة ووسائل التنقل بالنسبة للمعوقين والتي من المفترض أن تكون متوفرة في كل المنشآت.كما يركز المكتب على موضوع الراتب لأن المعوق يحسب بأربعة موظفين وإذا أعطته المنشأة راتبا زهيدا فهذا هضم لحقه واستغلاله بشكل غير منطقي. وكان مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لرعاية الأطفال المعوقين بجدة قد عقد صباح أمس "برنامج ساب لتوظيف المعوقين الثالث " وشهد الملتقى الذي نظمه مركز جدة حضورا كبيرا من المؤسسات الحكومية والخاصة والشركات ومعاهد التدريب التي ترغب بتوظيف أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وزير العدل يدعو للتصدي للفكر الإرهابي بتصحيح التفسيرات الخاطئة لقضايا التكفير والجهاد

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع الآخر 1431 - 29 مارس 2010 العدد 3468 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3468&id=142232&groupID=0

الرياض: فداء البديوي

دعا وزير العدل، عضو هيئة كبار العلماء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، إلى التصدي للفكر الإرهابي المتطرف واجتثاثه من جذوره، بتصحيح التفسيرات والمفاهيم الخاطئة لقضايا التكفير والجهاد والولاء والبراء وبيان حقوق ولاة الأمر. وحمل العيسى في حديثه لـ "الوطن" أمس، مسئولية ذلك لعلماء المسلمين والتربويين والمختصين، مؤكدا على أهمية دورهم في عملية التصدي.

يأتي ذلك في الوقت الذي يستعد فيه العيسى للمشاركة غدا في أعمال مؤتمر "الإرهاب بين تطرف الفكر وفكر التطرف"، الذي تنظمه الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ويرأس خلاله جلسة تناقش تشخيص الإرهاب وعلاجه في ضوء الكتاب والسنة لإمام الحرم المكي الشيخ الدكتور عبدالرحمن السديس، إضافة إلى بحث أسباب ظاهرتي العنف والإرهاب في أوساط الشباب المسلم.

ولفت العيسى إلى قنوات التصدي للفكر الإرهابي المتطرف ومكافحته عبر المؤتمرات والندوات والاتفاقيات الدولية والمساجد والدعوة ولجان المناصحة ، مذكرا بأهمية دور مركز الملك عبد العزيز الوطني للحوار في نشر أدب الاختلاف وثقافة الحوار.

وحذر العيسى من خطورة الأعمال الإرهابية وما تخلفه من دمار كبير على الاقتصاد وما تثيره من خوف ورعب وزعزعة للأمن والاستقرار، فالإرهاب لا يفرق بين كبير وصغير، مستشهدا بما أكده خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في كلمته أثناء افتتاحه للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض عام 2005 من أن الإرهاب عندما يختار ضحاياه لا يفرق بين الحضارات أو الأديان أو الأنظمة ،والسبب يعود إلى أنه لا ينتسب إلى دين ولا يعرف ولاء، كونه شبكة إجرامية صنعتها عقول شريرة مملوءة بالحقد على الإنسانية ومشحونة بالرغبة العمياء في القتل والتدمير.

وقال العيسى إن الإرهاب أصبح ظاهرة دولية تعاضدت جميع دول العالم على مكافحته وإعلان الحرب عليه، وإن المملكة بذلت جهودا كبيرة للتصدي له ومكافحته ، موضحا أن الإسلام دين الوسطية والاعتدال والتسامح،

وأشار العيسى إلى أن المملكة اتخذت عددا من الخطوات السياسية والدينية والأمنية لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه وتعزيز الأمن الفكري في المجتمع من خلال التسامح والتفاهم والحوار الهادف.

من جانب آخر، يباشر وزير العدل اليوم سير العمل بالدوائر الشرعية والقضائية بالمحكمتين العامة والجزئية وكتابتي العدل الأولى والثانية بالمدينة المنورة، في جولة تفقدية يلتقي خلالها بالموظفين والمراجعين المستفيدين من هذه الدوائر لرصد احتياجاتهم ومتطلباتهم.

وأكد مدير عام فرع وزارة العدل بمنطقة المدينة المنورة علي بن حيا الصاعدي لـ "الوطن" الدعم المباشر لوزير العدل ومساندته لأعمال المحاكم وكتابات العدل بالمدينة المنورة، مشيرا إلى تسهيل وتسريع النظام الإلكتروني الشامل، الذي أدخل على المحكمة العامة والجزئية وكتابتي العدل الأولى والثانية لإجراءات العمل على العاملين والمراجعين، لإنجاز أعمالهم في مدة وجيزة في الوقت الذي يحافظ فيه على دقة التوثيق وسرية المعلومات.

وزير الشؤون الاجتماعية:

افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية في الدمام والرياض والطائف قريبا

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1431-04-13هـ الموافق 2010-03-29مالعدد 13436 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13436&P=1

غازي القحطاني ـ الرياض

أكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن الدولة أولت موضوع الأمان الاجتماعي اهتماما كبيرا حيث صدر قرار مجلس الوزراء باتخاذ عدد من الإجراءات للتعامل مع مشكلة العنف الأسري والتي تتمثل في الموافقة على افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية في عدد من مناطق المملكة سواء كانت حكومية أو أهلية خيرية في المناطق التي لا يوجد بها خدمات للحماية.

وأضاف أن اهتمام الدولة تواصل العمل على إعداد الخطط الإعلامية والتوعوية وتنظيم دورات وورش عمل للأخصائيين والأخصائيات العاملين في مجال الحماية والضمان الاجتماعي، رعاية الأيتام، رعاية الأحداث، بالإضافة إلى تنظيم دورات وورش عمل للفئات المقبلة على الزواج، إعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات، والتأكيد على اختصاص دور كل جهة في أعمال الحماية الاجتماعية ووضع آلية لمتابعة الجهات المشاركة في أعمال الحماية والتأكد من قيامها بالأعمال المسندة.

وأكد العثيمين في كلمته التي ألقاها نيابة عنه وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية عبدالعزيز الهدلق خلال افتتاحه أمس ورشة عمل «الحماية الاجتماعية وبرامج شبكة الضمان الاجتماعي في المملكة» وذلك بفندق ماريوت الرياض أن الوزارة قامت بعدد من الجهود فور صدور هذا القرار لاسيما وأنها تتعامل مع مشكلات العنف الأسري التي تقع ضحيتها المرأة أيا كان عمرها والطفل دون سن الـ 18 سنة وتعمل بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بتقديم الرعاية اللازمة لهم والسعي لإعادة توثيق أواصر العلاقة بين أفراد الأسرة لتكون حياتهم خالية من المشكلات الأسرية والاجتماعية والنفسية التي تهدد استقرار الأسر، مشيرا إلى أن جهود الوزارة تتمثل في افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة المالية والحصول على تشكيل وظيفي لـ 4 وحدات حماية اجتماعية في كل من الرياض، الطائف، الدمام، وأبها، العمل على الإعداد للخطط الإعلامية والتوعوية، العمل على توقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمان الأسري الوطني لتدريب موظفي وموظفات الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى دراسة برنامج آخر مقدم من المعهد العربي لإنماء المدن بالإضافة إلى عدد من الوكالات المختصة بهذا الشأن، العمل على إعداد برنامج تأهيلي للمقبلين على الزواج بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز الوطني للحوار، والعمل على رسم إستراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري بشكل عام.

"تخصصي الدمام" ينظم برنامجا توعويا عن العنف والإهمال

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1431-04-13هـ الموافق 2010-03-29مالعدد 13436 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13436&P=1&G=5

طلال الشمري – الدمام

نظم مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام أمس برنامجا توعويا عن العنف و الإهمال ضد الأطفال في السعودية و التشخيص و العلاج و ذلك بالمركز الترفيهي بالمستشفى من الساعة التاسعة و النصف صباحا و حتى الرابعة مساء و ذلك بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني.أوضحت ذلك استشارية أمراض الروماتيزم و رئيس لجنة الحماية من العنف بمستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام الدكتورة. فايزة الجشي، بينت أن الهدف من هذه الفعالية هو توعية العاملين بالمستشفى بشكل خاص و مد جسور التعاون مع الجهات المختصة بهذا الموضوع، وكان المتحدث الرئيسي في هذه الفعالية استشاري أمراض طوارئ الأطفال بمستشفى الحرس الوطني بالرياض و نائب الرئيس التنفيذي لمجلس إدارة برنامج الأمان الأسري الوطني د. ماجد عبدالعزيز العيسى و كان من بين الحضور عضو برنامج الأمان الأسري الوطني و المستشار في مجلس الشورى د. نهاد الجشي و منسقة فرق الحماية بوزارة الصحة بالمنطقة الشرقية د. هدى العيوني. و العديد من المعنيين بالعنف الأسري الوطني بالمنطقة الشرقية في كافة التخصصات.برنامج الأمان الأسري الوطني برنامج وطني تم إنشاؤه بناء على الأمر السامي الصادر بتاريخ 2005/10/16 م كبرنامج وطني لحماية الأسرة من العنف و رسالته هي التصدي للعنف الأسري بالتوعية و التوجيه و تعزيز الشراكة و التضامن على المستوى الرسمي والأهلي و إيجاد البرامج الهادفة لتخفيف المعاناة و رعاية المتضررين. و قد كان للبرنامج الكثير من الإنجازات منذ تأسيسه و منها إقامة دورات تدريبية للمهنيين المتعاملين مع حالات إساءة معاملة و إهمال الأطفال، و بعض الدراسات العلمية و البحوث التي تتعلق بهذه الظاهرة في المملكة.كما أنه استضاف المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل و يقوم بتنسيق لقاء الخبراء الوطني سنويا لتدارس الواقع و الحلول لهذه المشكلة و غيرها.وأشار نائب الرئيس التنفيذي للبرنامج الوطني للأمان الأسري الدكتور ماجد العيسى وقال: إن الهدف من الورشة توعية العمل الصحي بالمعلومات المترابطة بإيذاء الأطفال وإهمالها سواء من ناحية اكتساب المهارات الجديدة تصحيح بعض المفاهيم الموجودة بحسب أحدث المستجدات وتزويدهم ببعض الإحصائيات والأرقام إن الإحصائية خلال منتصف العام الماضي التي رصدت حوالي 200 حالة متنوعة وأكثر الحالات التي تأتي إلينا من إهمال الأسرة تجاه الطفل وهي أكثر نسبة و تليها إيذاء جسدي و من بعدها التحرش الجنسي وهي لازالت نسبة قليلة... وهي تنقسم إلى شقين شق توعوي وشق تدريبي وذكرت المستشارة في مجلس الشورى والعضوة للبرنامج الوطني الأمان الأسري الدكتورة نهاد الجشي نتصدى لجميع المشاريع التي تخص الأسرة وتخص الطفل على وجه خاص و توصيل الرسالة وإيجاد حلول لهذه الفئة المعنفة وتوجيه الاستقرار وقالت: إن مجلس الشورى له دور كبير وله باع في التشريعات و أكدت أن قانون حماية الطفل من العنف الأسري متواجد في مجلس الشوري «قانون وطني» تحت دراسة مجلس الشورى وقريبا سوف يطبق هذا القانون أرسى مواده كثير من المؤسسات الوطنية المتعاملة مع هذا الموضوع سواء وزارات أو مؤسسات وطنية لها علاقة بالطفل أو هيئة حقوق الإنسان وقالت: إن هناك مجموعة كبيرة ساهمت في وضع هذا القانون وأيضاً ليس فقط على رؤية محلية و إنما رؤية عالمية وأخذت بالاعتبار اتفاقية حقوق الإنسان وأنه تم احتضان كثير من الندوات و المؤتمرات من ضمنها كيفية التعامل مع العنف من النواحي القضائية و الأمنية التي كانت تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله التي تم تغطيتها في أنحاء المملكة في جميع المحافظات و لازالت السلسلة قائمة وكذلك تدريب كوادر عملية كيفية التعامل مع هذه الظاهرة وقالت سوف تقام ندوات سنوية تحت عنوان « الخبراء» وإضافة أن هناك مذكرة تفاهم مع الجمعيات والهيئات و مؤسسات معنية ومنظمات الأمم المتحدة وهناك تعامل وثيق كذلك إن هناك 15 مؤسسة مابين رسمية و وزارة و مؤسسات خاصة متعاونة تماماً و تم عمل تنسيق بين المؤسسات لهدف عدم التعددية وتكرار البرامج وأيضاً استهداف وجهة الهدف ووحدة البرمجة وإضافة تم إنشاء فرق حماية مايقارب 39 فريقا في أنحاء المملكة وتتألف من طبيب وأخصائي نفسي وأخصائي اجتماعي وعاملين آخرين و هذا الفريق يصدر قرارات إلزامية التبليغ وهي تؤدي إلى شقين منها تعطي فكرة واضحة عن العنف الأسري والشق الآخر إنها تدخل في السجل الوطني.

282 حالة اعتداء جنسي استقبلها الطب الشرعي بالرياض

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع الآخر 1431 - 29 مارس 2010 العدد 3468 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3468&id=142172&groupID=0

الرياض: محمد العواجي

بلغ إجمالي حالات التحرش والاعتداء الجنسي التي خضعت للكشف في عيادة الطب الشرعي بالرياض خلال السنوات الثلاث الماضية 282 حالة. وأوضح أخصائي الطب الشرعي بصحة الرياض الدكتور أحمد عبدالمعطي في محاضرته بمركز الطب الشرعي بالعاصمة أمس أن أخصائييه يدركون أنهم يمثلون العلاقة بين الطب والقانون ويسعون طوال الوقت لوضع جميع الخبرات الطبية فى خدمة العدالة، مشيراً إلى أن التشريعات العالمية تتفاوت فى تحديد أنواع هذه الحالات، والإجراءات القانونية والطبية المتخذة بشأنها، مما يجعل دور الطبيب الشرعي مختلفاً من دولة إلى أخرى.

أعلن مركز الطب الشرعي بالرياض أن إجمالي حالات التحرش والاعتداء الجنسي التي كشفت عليها عيادة الطب الشرعي خلال السنوات الثلاث الماضية بلغت 282 حالة. وأوضح أخصائي الطب الشرعي بصحة الرياض الدكتور أحمد عبدالمعطي في محاضرته بالمركز أمس أن الطب الشرعي يعرف بأنه يمثل العلاقة بين الطب والقانون، وقد "وضع جميع الخبرات الطبية في خدمة العدالة والقانون"، مشيراً إلى أن التشريعات تتفاوت في الدول المختلفة في تحديد أنواع هذه الحالات، والإجراءات القانونية والطبية المتخذة بشأنها، مما يجعل دور الطبيب الشرعي مختلفاً من دولة إلى أخرى.

وأضاف أن الحالات المتعلقة بالوفيات القضائية تشمل الوفيات الناتجة عن أي من الحالات المذكورة أعلاه أو الوفيات المفاجئة غير المتوقعة وأية وفاة أسبابها مجهولة أو باعثة على الشبهة أو لأسباب غير مرضية مثل حالات الغرق والصدمة الكهربائية، مشيراً إلى أن الفحص يشتمل على الوسائل الطبية والعلمية من أجل التعرف على هوية الإنسان الحي أو الميت.

وأضاف أن الطبيب الشرعي يقوم بمعاينة مسرح الوفاة، "مسرح الجريمة" للكشف الأولي على الجثة قبل تحريكها أو نقلها وذلك لتحقيق عدة أمور: أهمها تشخيص الوفاة المبدئي وتقدير المدة التي مضت على الوفاة وتحديد نوع الإصابات إن وجدت وعلاقتها بالوفاة ووجود ما يستدل به على ظروف الوفاة كما تقوم الجهات التحقيقية باستلام العينات والأدلة المرفوعة لإجراء الفحوصات عليها ولا تسلم الجثة إلى ذويها لدفنها إلا بقرار من الجهات التحقيقية بعد استكمال جميع الإجراءات .

النجيمي بعد مشاركته في حملة "سيدتي": أقبل الحق من حيث أتى

حدد عمر القاصر بـ"15" وطالب بمعاقبة المسن في حال زواجه من طفلة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع الآخر 1431 - 29 مارس 2010 العدد 3468 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3468&id=142172&groupID=0

الرياض: الوطن

"سيدتك" هي العبارة التي يرددها مجمل الشرعيين عن مجلة سيدتي النسائية، ويرونها غير موافقة للشريعة إلا أنها في الفترة الأخيرة أصبحت مكاناً لظهور عدد كبير منهم في حملات اجتماعية وإنسانية تقودها المجلة لنشر الوعي في المجتمع. ويشارك الشيخ محمد النجيمي في حملة لمنع زواج القاصرات تقودها "سيدتي" والذي أوضح لـ"الوطن" أنه مع الحق أياً كان مصدره، مشيراً إلى أنه ضد هذا النوع من الزواج منذ أكثر من عشر سنوات ولم يتغير موقفه مطالباً في الوقت نفسه بمعاقبة أي مسن يتزوج من طفلة مغرياً أهلها بالمال أو أي إغراء آخر.

ويشارك في حملة "سيدتي" عدد من رموز المجتمع ذكوراً وإناثاً، وبينهم وزراء ورجال أعمال وعلى رأسهم وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة.

وعن سبب تأييد النجيمي لحملة المجلة يقول "لأنني أرى أنها تتوافق مع قناعاتي الشرعية والحق من حيث أتى أقبله". وفيما إذا كان متوقعاً ردة فعل من التيار الديني أضاف "الدعاة والعلماء مؤدبون ولهم آراؤهم ولو رد أحدهم سيكون رده محل تقدير واعتبار وهم أهل حكمة وسيكون النقاش مهما اختلفنا نقاشاً علمياً".

وأكد بوجوب معاقبة المسن في حال زواجه من طفلة بقوله "في حال أن هذا المسن أغرى أهلها بالمال أو غيره ففي جميع الحالات إذا تزوجها بدون رضاها فإن العقوبة واجبة لأنه مسيء للفتاة وخصوصاً إذا دخل بها ولا يحق له الدخول بها ويكون مستحقاً أكثر للعقوبة في حال كانت طفلة وهي غير بالغة وغير عاقلة ولذا لا يمكن لها القبول أو معرفة الصالح لها في سن الطفولة".

وعن تغير الوعي في مسألة زواج القاصرات قال النجيمي "هناك عدد كبير من المشايخ والعلماء والدعاة ضد هذا النوع من الزواج ويجب أن نبين معنى القاصر وهو الذي لم يبلغ أو بلغ ولكن لا يصلح زوجاً ويجب أن يكون الشاب والفتاة قد تجاوزا على الأقل سن الخامسة عشرة وقال "يجب أن يكون هناك فحص طبي للتأكد من القدرة الجسدية ومن ثم هناك شروط مثل القدرة المادية وغيرها وأما السن التي أراها بالنسبة للفتاة فهي أن تكون أكبر من سن الخامسة عشرة وأنا ضد زواج القاصرات لما فيه من الضرر".

وعن اتساع رقعة تأييد المتدينين لحملات منع زواج القاصرات أضاف "كانت الإشكالية في بداية المطالبات بأن البعض يقول إنها أصبحت ظاهرة وبدأ يعمم حالات فردية على المجتمع بشكل كامل مما أدى إلى لبس وكذلك كان البعض يستشهد بحوادث تاريخية حتى يقف ضد بعض التيارات ولكن في النهاية لما عرفت المصلحة وأجريت البحوث الشرعية تبينت الحقيقة".

وعن موقف النجيمي في السابق وحالياً قال "منذ أكثر من عشر سنوات وأنا على هذا الموقف الثابت الرافض لزواج القاصرات".

وأكد أنه يجب أن يتم توضيح الموقف الشرعي بعيداً عن المعارضة لأجل المعارضة فقط مشيراً إلى أن إذن الفتاة في الزواج مطلوب وإجبارها نوع من الفساد وهو مبطل ومفسد للزواج".

من جهة أخرى، قالت مديرة مكتب مجلة سيدتي في الرياض رنا زهير إن من أقنع الشيخ محمد النجيمي بالمشاركة في هذه الحملة هو إحدى الصحفيات في المكتب وهي الزميلة عتاب نور. وعن مشاركة الدعاة وعلماء الدين كالشيخ النجيمي والشيخ عبدالمحسن العبيكان والشيخ عبدالله المنيع في الحملة قالت زهير إن مشاركتهم تعد داعما حقيقيا للحملة ومن شأنها أن تسهم في أن تتحول الدعوة إلى منع زواج القاصرات إلى بذرة لقرار سياسي يصب في نفس الأهداف التي تسعى إليها الحملة.

2000 متقاعد بدون راتب منذ عامين يلجأون للجمعيات الخيرية والتأمينات تُخلي مسؤوليتها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع الآخر 1431 - 29 مارس 2010 العدد 3468 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3468&id=142244&groupID=0

المدينة المنورة: سفر العزمان

يعاني 2000 متقاعد من شركة الاتصالات السعودية يمثلون ما يسمى بموظفي "الباب الأول" بعد أن تم تخصيص الشركة في منتصف عام 2001 في حين يعيش متقاعدو الخطوط السعودية والمديرية العامة للمياه والبريد والكهرباء نوعاً من الخوف في أن يحل بهم ما حل بمتقاعدي الاتصالات السعودية، وذلك بعد تخصيص بعض القطاعات الحكومية مؤخراً، حيث يعاني المتقاعدون منها من تأخر في صرف مرتبات التقاعد من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حيث ما زال البعض منهم ينتظر منذ عامين بدون راتب، أو دخل شهري مما ساهم في تدني مستوى المعيشة لدى الكثير من الأسر وزاد الإقبال على الإعانات الشهرية من الجمعيات الخيرية.

ولم يجد البعض منهم خلال حديثه لـ"الوطن" سوى أن يصف ما يعاني منه هو وأسرته منذ إحالته للتقاعد، والفترة التي يصفونها بالصعبة بعد أن عاشوا فرحة صدور القرار السامي من مجلس الوزراء بتاريخ 10/ 2/ 1431 والذي ينص بتعديل الفقرة (6) من المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية إلا أن فرحتهم سرعان ما تبخرت - على حد قولهم - مع تأكيدات مسئولين في المؤسسة العامة للتأمينات بأن صرف مرتبات التقاعد لهم مرتبط بانتهاء أعمال اللجنة المشكلة بناء على قرار سام صادر في وقت سابق والتي قد تستغرق فترة لا يمكن تحديدها بوقت معين. ويشير كل من حسن محيميد الشريف، وسعود عطية الثقفي، ومحمد عمر هوسا إلى أن ربط صرف مرتبات تقاعدهم بانتهاء أعمال اللجنة أمر غير مقبول، ويستلزم تدخل الجهات العليا لحل معاناتهم والتي تجاوزت للبعض منهم أكثر من عامين دون راتب.

وأضافوا أن غالبية المتقاعدين منهم قد أكملوا المدة النظامية المشار إليها في القرار إلا أن المؤسسة امتنعت عن صرف مرتبات تقاعدهم بحجة عدم انتهاء أعمال اللجنة المشكلة مما كان له أثر سلبي على العديد من الأسر، استدعى البعض منها إلى اللجوء إلى الجمعيات الخيرية لتأمين احتياجاتهم ومواجهة ظروف الحياة المعيشية.

وطالبوا من الجهات العليا بسرعة التدخل في إنهاء معاناتهم وحث اللجنة المشكلة بالإسراع في الرفع عن ما يتم التوصل بشأنهم من نتائج والكفيلة بصرف مرتباتهم والتي طال انتظارها.

ويروي المواطن عمر الصبان عن ما يعيشه هذه الأيام من تدهور في حالة أسرته المعيشية والصحية بعد أن أثقلت عاتقه الديون دون أن يجد مبلغا ماديا يساهم في تأمين احتياجات أسرته والتي يعاني البعض من أبنائه من مرض الإعاقة، محملا ذلك كل من له شأن في تأخير راتب تقاعده نتيجة عدم مقدرته على تأمين احتياجات أسرته الطبية اللازمة. وأوضح المواطن سعدي أحمد الغامدي بأن هناك موظفين بعد خصخصة القطاع متقاعدين بدون راتب مع العلم بأن خدماتهم بين مصلحة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية أكثر من 300 شهر ويستحقون راتبا تقاعديا بعد قرار مجلس الوزراء بضم الخدمة بين النظامين.

ومن جهته أوضح مدير عام الإعلام التأميني بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالله العبدالجبار لـ"الوطن" بأن نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م / 53) وتاريخ 23 /7 /1424 قد قرر بموجب الفقرة (6) من المادة الثالثة منه عدم الاستفادة من الضم لغرض التقاعد المبكر بمجموع المدد، حيث نصت على "ألا تكون مدد الاشتراك المضمومة مدداً مكملة لاستحقاق المعاش قبل بلوغ سن الستين في النظام الأخير، وإنما يجب على المشترك إكمال المدة التي يتطلبها هذا النظام" وقد تم تعديل هذه الفقرة بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 7) وتاريخ 11 /2 /1431 بما يسمح بالحصول على معاش التقاعد المبكر بمجموع المدد إذا كان الضم بسبب التخصيص (تحويل أي من المرافق العامة إلى القطاع الخاص).

وأضاف العبدالجبار بأن نص قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (38) وتاريخ 10 /2 /1431هـ على أن يكون صرف المعاشات المستحقة للمشمولين بهذا التعديل (حالات التخصيص) بعد انتهاء اللجنة (الخاصة بتحديد التكاليف الإضافية المترتبة على نظام التقاعد المدني ونظام التأمينات الاجتماعية نتيجة ذلك) من أعمالها في كل حالة واعتماد توصياتها والمؤسسة ملتزمة بتطبيق ذلك.
وذكر العبدالجبار بأن اللجنة المشكلة والمكلفة بناء على قرار سام صادر في وقت سابق تتمثل في المؤسسة العامة للتأمينات، والمؤسسة العامة للتقاعد، ووزارة المالية، وممثل من الجهة المراد تخصيصها تعمل حالياً على عقد اجتماعاتها والرفع عن ما يتم التوصل إليه للجهات العليا للنظر والبت فيه.
ولم يحدد العبدالجبار مدة انتهاء أعمال اللجنة والذي تمنى أن تنتهي في أقرب وقت ممكن كون المؤسسة العامة للتأمينات جهة تنفيذية دون أن يتحدث العبدالجبار عن مدى صرف المؤسسة العامة للتأمينات بأثر رجعي للمتقاعدين المتضررين طيلة هذه الفترة.
أما الاستفسار حول سبب حذف المؤسسة من موقعها الإلكتروني معلومات عن مشتركي التأمينات، كمدة الاشتراك، واستحقاق المعاش، وتاريخ الصرف فقال العبدالجبار: إن المؤسسة لم تحذف خدمة الاستفسار عن المعاش التقاعدي من موقعها، وإنما تم تحسينها وتعديلها بعد تحديث وتطوير الموقع، ولاستخدام الخدمة يتطلب الأمر أن يقوم المشترك بالدخول إلى موقع المؤسسة واستخدام رابط التأكد من أحقية المشترك للصرف.

العثيمين: إجراءات هامة لمحاصرة مشكلة العنف الأسري

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 29 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235796

علي بلال - الرياض تصوير - حسن إبراهيم

أكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين ان الدولة أولت موضوع الأمان الاجتماعي اهتمامًا كبيرًا من خلال إجراءات التعامل مع مشكلة العنف الأسري وأشار إلى الموافقة على افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية في عدد من مناطق المملكة سواء كانت حكومية وأهلية خيرية في المناطق التي لا يوجد بها خدمات للحماية، بالإضافة إلى تنظيم دورات وورش عمل للفئات المقبلة على الزواج، إعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات، والتأكيد على اختصاص دور كل جهة في أعمال الحماية الاجتماعية ووضع آلية لمتابعة الجهات المشاركة في أعمال الحماية والتأكد من قيامها بالأعمال المسندة إليها، بالإضافة إلى الاستفادة من جهود وزارة التربية والتعليم في رصد مشكلة العنف وبخاصة مشكلة العنف المدرسي. وقال في كلمته التي ألقاها نيابة عنه وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية عبدالعزيز الهدلق خلال افتتاحه أمس ورشة عمل "الحماية الاجتماعية وبرامج شبكة الضمان الاجتماعي في المملكة" بالرياض، أكد إن الوزارة قامت بعدد من الجهود فور صدور هذا القرار لا سيما وأنها تتعامل مع مشكلات العنف الأسري التي تقع ضحيتها المرأة أيًّا كان عمرها والطفل دون سن الـ 18 سنة وتعمل بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بتقديم الرعاية اللازمة لهم والسعي لإعادة توثيق أواصر العلاقة بين أفراد الأسرة لتكون حياتهم خالية من المشكلات الأسرية والاجتماعية والنفسية التي تهدد استقرار الأسر، مشيرًا إلى أن جهود الوزارة تتمثل في العمل على افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة المالية والحصول على تشكيل وظيفي لعدد 4 وحدات حماية اجتماعية في كل من الرياض، الطائف، الدمام، وأبها، والعمل على الإعداد للخطط الإعلامية والتوعوية، العمل على توقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمان الأسري الوطني لتدريب موظفي وموظفات الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى دراسة برنامج آخر مقدم من المعهد العربي لإنماء المدن بالإضافة إلى عدد من الوكالات المختصة بهذا الشأن والعمل على إعداد برنامج تأهيلي للمقبلين على الزواج بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز الوطني للحوار، والعمل على رسم إستراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري بشكل عام.

ربوعي: تحسين الخدمات المقدمة للمعنفات بنسبة60٪ .. ولا صحة للاستقالة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 29 مارس 2010
http://www.al-madina.com/node/235792

بسام بادويلان - جدة

تعتزم ثلاث جهات حكومية وخيرية في مجال الحماية الاجتماعية توقيع اتفاقية تهدف إلى تحسين الخدمات للمعنفات والمعنفين الذي وقع الضرر عليهم بنسبة 60%. وأوضحت رئيس مجلس " جمعية حماية " د. إنعام الربوعي أن الاتفاقية التى ستوقع بين الإدارة العامة للإشراف الاجتماعي، ودار الحماية الاجتماعية، والجمعية تهدف الى دعم دور الجمعية في التوظيف ومساندة الإشراف على الحالات حتى بعد خروجها من الجمعية . ونفت د. الربوعي ما تردد من أنباء عن استقالتها، مؤكدة أن الاختلافات التي بينها وبين بعض المسئولين في الحماية الاجتماعية تصب في مصلحة العمل و معالجة الحالات المعنفة، لأنها لا تخرج عن نطاق العمل الى جوانب شخصية.وأوضحت أن الاختلافات أمر طبيعي لعدم وجود نظام للحماية، ولحداثة الجمعية ودورها النشط في مناصرة قضايا المعنفات بمنطقة مكة المكرمة، معربة عن املها في تسريع الانتهاء من دراسة النظام بمجلس الشورى، لوقف الاجتهادات الشخصية.

وأشارت إلى أن بعض المسئولين في دار الحماية الاجتماعية يعتقدون اعتقادات غير صحيحة ويفسرونها بالخطأ، فعلى سبيل المثال فإن بعضهم يرى أن تحل قضايا العنف بشكل سلمي، وتنتهي عند كتابة التعهد على المتسبب في العنف سواء كان أبا أو زوجا، وكذلك هناك من يرى منهم أن جمعية حماية تتحيز كثيرا إلى السيدات والفتيات، وتشجعهم بالتمرد على أولياء أمورهن، مؤكدة عدم صحة ذلك وإصدارها قرارات إخراج كثير من الفتيات من الجمعية لأنهن المتسببات في العنف، كما ان لديها وقائع ومخاطبات في قضايا عنف، وجهت إلى المحاكم، موضحة فيها عدم صلاحية أحد الأمهات لتربية بنتها، ومراقبة ودراسة سلوكها، ولفتت د. الربوعي إلى كل الدراسات التي أجريت والتحقيقات في قضية الشغب التي حدثت مؤخرا بدار الحماية بمكة المكرمة كانت بسبب تعرض الفتيات النزيلات إلى ضرر شديد وعنف من ذويهم أدى إلى هروبهن، وبعضهن تنقلن بين مكتب دار الحماية، وبعضهم وقعن في الخطأ الفادح. وأكدت د.الربوعي أن الحل الصحيح للتعامل مع المعنفات النزيلات ليس إرجاعهن إلى بيوتهن.

فتح تحقيق في شكوى سيدة ضد مستشفى تسبب في فقد طفلها بصره

شكلت لجنة مكونة من عدة تخصصات طبية لاستيضاح الحقيقة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 13 ربيع الآخر 1431 - 29 مارس 2010 العدد 3468 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3468&id=142175&groupID=0

جدة: نسرين نجم الدين

وجه مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود بتشكيل لجنة للتحقيق في شكوى تقدمت بها سيدة سعودية حول فقد طفلها بصره في مستشفى حكومي للولادة في جدة بعد أيام من ولادته.

وصرح الدكتور باداود لـ "الوطن" أن اللجنة مكونة من عدة تخصصات طبية منها استشاري عيون واستشاري حديثي ولادة.

وكانت "الوطن" قد أطلعت على شكوى السيدة السعودية والتي جاء فيها أن طفلها قد فقد بصره أثناء تواجده في قسم العناية المركزة للخدج بمستشفى للولادة بجدة، إثر زيادة نسبة الأكسجين، بالإضافة إلى عدم تواجد طبيب عيون دائم في المستشفى يتابع حالة الطفل بفحوصات دورية، على حد قول ذويه.

وبينت لـ "الوطن" (سعاد واكد) أم الطفل، أنها رفعت شكوى للشؤون الصحية، طالبت فيها بمحاسبة المسؤولين عن فقد طفلها بصره، وذكرت فيها أنها ولدت طفلها (أصيل) في المستشفى بولادة مبكرة، حيث أكد لها الأطباء سلامة الطفل، ولكن عدم اكتمال نموه، مما يستلزم بقاءه لـ 72 يوماً في غرفة العناية المركزة في المستشفى.

وأضافت أن طفلها حصل على رعاية وفحوصات مستمرة للقلب والدماغ والأعصاب، ولكن لم يحصل على أية رعاية وفحوصات طبية لعينيه. كما أوضحت أنها ووالده عندما تسلما الطفل أكد لهما الفريق الطبي بالمستشفى سلامته واكتمال نموه كطفل خديج، إلا أنهم لم يذكروا لها ولا لأبيه أي مشكلة في عين الطفل، وبعد أيام بسيطة من تسلمهم للطفل وخروجه من المستشفى، أصيب بحالة بكاء شديد انتفخت على أثره عيناه.

وقالت إنها عندما أخذته لأخصائي في مستشفى العيون بجدة، فاجأهم بتشخيص صادم قال فيه "إن طفلكم فاقد للبصر ولن تجدي معه أية معالجة طبية". واستدركت أنها ووالده توجها إلى عدة مستشفيات خاصة وحكومية، وأن الجميع شخص حالة بصر الطفل أنها انفصال بالشبكية، مما لا يسمح له بالرؤية بعد الآن، وأن السبب يعود بنسبة كبيرة إلى زيادة نسبة الأكسجين في الدم أثناء تواجده في العناية المركزة في المستشفى، وتدهور الحالة يعود إلى عدم رعاية الطفل وخضوعه لفحوصات روتينية لقاع العين، في أوقات محددة في أسابيع عمره الأولى، مما أفقده الأمل في فرصة جيدة للشفاء بمعالجة بسيطة بالليزر.

مدير العلاقات العامة والإعلام في المستشفى الذي أنجبت فيه السيدة طفلها (تحتفظ الوطن باسمه وباسم المستشفى) أنكر إهمال المستشفى. وذكر أنه استوضح من الاستشارية المراجعة لحالة الطفل (أصيل) بيانات الولادة والفحوصات التي أجريت له، حيث أكدت على حصول الطفل على الرعاية والاهتمام الطبي والمهني، وأن نتيجة الكشف الطبي عليه في اليوم التالي لخروجه تظهر سلامته من اعتلال الشبكية.

المشاركون رفعوا الشكر إلى خادم الحرمين منوهين بدعمه وعنايته بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ندوة الحسبة تختتم أعمالها بالتشديد على تحقيق الأمن العقدي والفكري والأخلاقي وحفظ القيم وتطوير الأداء

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 13 بيع الاخر 1431هـ - 29مارس 2010م - العدد 15253
http://www.alriyadh.com/2010/03/29/article511081.html

تغطية - أحمد الحوتان

رفع المشاركون في ندوة (الحسبة وعناية المملكة العربية السعودية بها) التي أقيمت خلال الفترة 11-1431/4/12هـ تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، الشكر والتقدير لله عز وجل، ثم لخادم الحرمين الشريفين على دعمه وعنايته بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورعايته هذه الندوة.

واكد المشاركون في توصيات الندوة، التي اختتمت يوم أمس، أهمية الدعوة إلى تعزيز مهام الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في تحقيق الأمن العقدي، والأمن الفكري، والأمن الأخلاقي، وحفظ البنية القِيَمِيَة للوطن مع ضرورة التنسيق مع الجهات المختصة لتفعيل السياسة الإعلامية للمملكة في تعزيز الجهود الوقائية والنوعية في حفظ ثوابت الأمة والقيم الإسلامية العليا، والعمل مع وسائل الإعلام لحماية تلك الثوابت والقيم وعدم تجاوزها.

فيما دعا المجتمعون إلى الاستفادة من دعم ولاة الأمر - أيدهم الله - لمواصلة منهج الرئاسة في تعزيز وتطوير الأداء، والإفادة مما صدر عن مجلس الشورى من قرارات تتضمن أهمية إدراج الهيئة ضمن خطة التنمية للدولة، ودعمها مادياً ومعنوياً وبالكوادر البشرية المؤهلة؛ سعياً إلى الارتقاء بأدائها حتى تؤدي دورها في المجتمع؛ نظراً لزيادة نسبة السكان، وانتشار بعض الظواهر السلبية.

مع تأكيد مهمة الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع لكونها إحدى جهات الضبط الجنائي، وإحدى أهم أدوات الضبط الاجتماعي، بما يحقق لهذا الكيان أمنه واستقراره والمحافظة على قيمه ومثله العالية.

وأوصت الندوة بالأخذ بتوجيه مجلس الشورى لإيجاد أوقاف للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بحسبانها إحدى صور الشراكة المجتمعية لدعم المشاريع التطويرية للجهاز.

كما أوصى المجتمعون بضرورة دعم مشاريع الرئاسة في التحول للحكومة الإلكترونية، والربط الإلكتروني بين الرئاسة وفروعها، وتطوير موقعها الإلكتروني، والمبادرة في الإفادة من غرفة العمليات المحدثة وشبكات الاتصال اللاسلكي، مع تأكيد التعاون والتكامل بين جهاز الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأجهزة الرسمية الأخرى، وفقاً للأنظمة واللوائح، كما أوصى المجتمعون بإدراج موضوعات الحسبة في مناهج التعليم الجامعي، والإفادة من البرامج التطوعية مع المجتمع.

واوصوا بدعوة وسائل الإعلام المختلفة إلى التعاطي الإيجابي مع قضايا الهيئة ومنجزاتها، والشراكة مع الهيئة في تقديم برامج وأوعية إعلامية متعددة؛ لنشر ثقافة الحسبة، والاهتمام بالقيم والأخلاق، وما يخدم مصالح الوطن العليا وينقل صورة مشرفة عنه في العالم.

كما اوصى المجتمعون بضرورة قيام الهيئة بعقد ندوات مصغرة في مناطق المملكة حول المحاور التي تضمنتها أعمال الندوة، وطرحها لمزيد من البحث والنقاش؛ لما في ذلك من مردود إيجابي.

وبين معالي الرئيس العام الشيخ عبدالعزيز الحميّن إثر تلاوة الدكتور ابراهيم الهويمل البيان الختامي، أن المجتمعين خلصوا إلى الإشادة بمزيد من التقدير والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - على الرعاية الكريمة لهذه الندوة العلمية ولأعمال الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وثمن المجتمعون عناية المملكة العربية السعودية بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، منذ قيام هذا الكيان المبارك على يد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - إلى وقتنا الحاضر.

كما رفع المجتمعون أسمى آيات الشكر وعميق التقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني - يحفظهم الله - على الجهود الكبيرة والدعم السخي والرعاية الكريمة لجهاز الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبرامجها، وخططها التطويرية، مشيدين بكل تقدير بالمشروعات التطويرية، التي تعيشها الرئاسة العامة مع وزارة التعليم العالي، والمتمثلة بالخطة الإستراتيجية للرئاسة مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والكراسي البحثية، والإشادة بتبني الهيئة الشراكة مع الجامعات وتفعيل أساليب البحث العلمي، وتنمية خطط التدريب والابتعاث، وتطوير آليات العمل الميداني وغيرها.

كما أشادوا بتوسع مجالات التعاون والتكامل مع أجهزة الدولة المختلفة، من خلال مذكرات التعاون، ما كان له الأثر الإيجابي على الفرد والمجتمع.

وأشاد المجتمعون بالبحوث العلمية وأوراق العمل التي أشارت إلى جملة من الموضوعات المهمة، التي قدمها عدد من أصحاب السمو الملكي الأمراء، وأصحاب الفضيلة العلماء، والمعالي الوزراء، وعدد من أساتذة الجامعات، التي جاءت مُعربةً عن أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإشادة بأعمال الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومقترحات للارتقاء بوسائله وتطوير أدائه.

كما شهدت فعاليات الندوة ليوم امس عدة جلسات بدأها صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن مشعل بن سعود نائب أمير منطقة القصيم، بعنوان "عناية الدعوة الاصلاحية عبر ادوارها بشعيرة الامر بالمعروف" حيث أوضح سموه أن أهمية الموضوع تكمن في أن شعيرة الحسبة هي صمام الأمان، ولا يتحكم فيه إلا صمام آمن، وعن سبب اختياره الموضوع قال سموه: إنه يعود الى اهتمامي بجانب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وايضا كلمة الخليفه عمر بن عبدالعزيز حينما قال: لو كان هناك ركن خامس لقلت انه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر". واضاف سموه أن من الاسباب ايضا قراءاتي في هذا الموضوع عبر الكتب التاريخية وسد فراغ في المكتبة الاسلامية حيث لم يتطرق لها من قبل.

وتعرض سموه خلال الجلسة إلى أن الأمة ابتليت بانحرافات شتى، لذا خصص سموه في بحثه جزءاً لهذا الجانب، واكد سموه ان الهيئة ضرورة في هذا العصر في ظل انفتاح العالم بعضه مع بعض، وقال سموه من نعم الله على هذه البلاد انها آمرة بالمعروف ناهية عن المنكر مطبقة للشعيرة.

وكانت جلسات الامس بدأت بالجلسة الرابعة التي شهدت عدداً من المداخلات حول دور رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في ضبط القضايا، وتحرير المحاضر الخاصة بالضبط، وفقا لنظام هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلاقة الهيئة بالجهات الأمنية والقضائية، وأكد المشاركون طبيعية العلاقة بين رجال الهيئة والاجهزة الامنية لتحقيق الأمن والاستقرار، وانها علاقة تكاملية ولا يمكن ان تستغني الاجهزة الامنية عن رجال الهيئة، والعكس ايضاً.

ففي الجلسة التي أدارها معالي الشيخ عبدالعزيز الحميد، والتي خصصت لمناقشة نظام هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلاقته بالأنظمة العدلية الأمنية وغيرها، اكد اللواء على بن فايز الجحني عميد كلية التدريب بجامعة الامير نايف العربية، العلاقة الوطيدة بجهاز هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والأجهزة الأمنية، وقال إننا نعيش في دولة تحتكم إلى شعيرة الاسلام، ومنهج ديننا تعزيز الأمن والاستقرار، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعامة من دعامات الأمن، بصرف النظر عما يزعمه بعضهم في محاولة منه الانتقاص من دور الهيئة ورجالها. وقال إن هناك نظاما خاصا بالهيئات يحدد دورها ومسؤولياتها وطبيعة عملها. وقال الدكتور الجحني إن المملكة لا توقع على أي ميثاق او اتفاقية دولية إلا اذا تأكد أنها لا تخالف الإسلام، واذا وجدت بندا من بنود أي اتفاقية دولية مخالفا للإسلام فانها تتحفظ عليه.

وطالب الدكتور الجحني بتفعيل دور المواطنين في التعاون مع الأجهزة الأمنية ورجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقال إن هذا التعاون حتى الآن دون المطلوب، فنجد من لا يبلغون عن الجرائم، ومن يحجمون عن الادلاء بشهاداتهم رغم مشاهدتهم الجريمة. وطالب د. الجحني بتصميم استراتيجية واضحة المعالم والأهداف؛ لبناء علاقة إيجابية مع الجمهور والجهات الأمنية وجهاز الهيئة.

فيما استهلت الجلسة الخامسة "لمحور أثر الحسبة وجهود هيئة الامر بالمعروف والنهي المنكر في حماية ثوابت الامة" برئاسة الدكتور راشد الراجح الشريف، وقد بدأت خلال هذه الجلسة مناقشة البحوث التي قدمت من المشاركين بالندوة، حيث ألقى الدكتور عبدالرحمن الفريدي نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بحثا بعنوان "دور الحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تحقيق سلامة المعتقد وحفظ ثوابت الأمة وفقاً للشعيرة الإسلامية والترابط بين هذين العنصرين وبين الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر" وقد تناول الباحث في ورقة بحثه أهمية سلامة المعتقد كأساس قبول العمل، مشيراً إلى أنه بفساد المعتقد يرد العمل.
وقال إن من المعروف أن يكون معتقدك صحيحا سليما حتى يقبل سائر عملك، ولهذا فالمنكر يرد عملك؛ بسبب فساد معتقدك، واكد الباحث ان بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحقق جلب المصالح، وهو ما تقبله النفس البشرية، وتقديم ما تميل إليه النفوس البشرية أولى من غيره، مع إيضاح أن القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مستمد من مصدري التشريع الأساس وهما الكتاب والسنة، مبيناً أن ما يقع على ولي الأمر من مسؤولية تأدية شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
من جانبه كشف الدكتور محمد النجيمي في بحثه "أثر الحسبة وجهود هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في حفظ ثوابت الأمة، وسلامة المعتقد، مؤكداً أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حياة الناس، وبين من خلال ثلاثة مباحث أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ المعتقد، وأثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ ثوابت الأمة، وموقف الحِسبة من غير المسلمين في المملكة العربية السعودية، في ضوء العقيدة والثوابت الشرعية.
وتعرّض الباحث الى أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنُكر في حفظ وسلامة المعتقد وأثره في حفظ ثوابت الأمة.
اما الجلسة السادسة التي ترأسها معالي الشيخ عبدالله بن خنين، فقد طرح الدكتور سعود الفنيسان ورقة عمل عنوانها "رعاية المملكة العربية السعودية الحسبة منذ التأسيس حتى الوقت الحاضر" حيث تناول الحسبة في الدولة السعودية تاريخاً وتطوراً: ومكانتها في في السياسة السعودية. وقال ان الحسبة أساس اتفاق الإمامين محمد بن سعود ومحمد بن عبدالوهاب عليهما رحمه الله.
وتحدث الدكتور عبدالله الرشيد عن "صور من احتساب الامام عبدالعزيز بن محمد بن سعود" حيث اشار الى بعض صور الاحتساب الذي انتشرت في عهده بشكل كبير، مستعرضا بعضا من صور الاحتساب في عصره، كالجهاد بالسيف والقلم، وبإرسال كتاب الشبهات الى حاكم عمان وغيرها من الصور.
وتحدث الدكتور عبدالله الناصر مستعرضا الدور الذي قام به العلامة الشيخ محمد بن ابراهيم مفتي الديار السعودية السابق، من خلال فتاويه ورسائله التي تؤكد عنايته بالحسبة.
واستعرض الشيخ عبدالرحمن الفيفي جهود الملك عبدالعزيز بالحسبة، واهتمامه بها، والتوسع في انشائها في مدن المملكة، ووضع النظام الاساسي لها من مهام وواجبات.
أما الدكتورة الجوهرة الطريفي فقد استعرضت جهود الدولة في دعم الحسبة منذ عصر الامام محمد بن سعود، والامام محمد بن عبدالوهاب حتى هذا العصر، بينت جهود كل حاكم، وما قدمه من دعم لهذا الجهاز.
وفي الجلسة السابعة التي ترأسها معالي الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، والتي أوضح فيها اهتمام خادم الحرمين الشريفين بجهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في دعمه المتواصل، وتوفير الإمكانات اللازمة لتحقيق رسالتها المباركة، وأهدافها الجليلة في نشر الخير والبر، ومكافحة الشر والمنكر.
وقال العيبان: "لقد جاءت الشعيرة الإسلامية بكل أحكامها وأوامرها ونواهيها لتحقيق المصالح وتكثيرها، ودرء المفاسد وتقليلها، مدللا على ذلك بقوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلعَالمِينَ»، وبين الله تعالى صفة رسوله عليه الصلاة والسلام والغاية من بعثته فقال: «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنْ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ»، مبينا أنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر إلا بالمعروف الذي أمر الله به وتعرفه وتقره العقول والفطر السليمة.
وأضاف: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو سبب خيرية هذه الأمة، مدللا على ذلك بقوله تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله».
وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان أن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يقوم عليه الإسلام لأكبر برهان على أنه رحمة الله لكل العالمين، وعلى محبته الخير لكل الناس، وقابليته للتعاون معهم جميعاً على البر والتقوى، والتناهي عن الظلم والإثم والشر والمنكر، لافتا إلى أن حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أمر بالقيام بحقوق الله وعباده، وسعي إلى إصلاح البشر وإسعادهم، وحماية لهم من ظلم أنفسهم، أو ظلم غيرهم، وبهذا تتبين العلاقة الوثيقة، والترابط المتين بين الحسبة وحقوق الإنسان.
وقال: "إن الشعيرة الإسلامية قامت بأعظم عمل إنساني حين قررت الكرامة الإنسانية وحفظت حقوق الإنسان بأسلوب فريد ونظامي يجعلها دستوراً للحياة".
من جهته، أبرز الدكتور عبدالله السهلي أستاذ مشارك في قسم الثقافة الإسلامية في جامعة الملك سعود، جهود الرئاسة في حملة التضامن الوطني ضد الإرهاب التي استمرت لمدة أسبوعين فقط.

ولفت السهلي في ورقته التي جاءت بعنوان "الأمن الفكري وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر البرامج والوسائل"، حيث تميزت برامج الرئاسة في حملة التضامن الوطني ضد الإرهاب بخصائص مهمة منها: اعتمادها بشكل كبير على بيانات العلماء، التي أشارت النتائج إلى أن نسبة مرتفعة من العينة بلغت 78% ترى أن إسهام بيانات العلماء والمشايخ كان إيجابياً، و 59.3% إلى أن دورها كان جيداً جداً.

وأوضح أن برامج الرئاسة في حملة التضامن الوطني ضد الإرهاب اعتمدت على الاتصال المباشر بالمحاضرات والندوات واللقاءات، التي أشار إليها ما نسبته 44.9% بأنها كانت جيدة جداً، وهي نسبة مرتفعة، وأوضح 28.4% إلى أن إسهامها كان متوسطاً، وبجمع النسبتين يكون الرأي الإيجابي عن إسهام المحاضرات والندوات واللقاءات في الحملة قد وصل إلى 73.4%، أما الذين يرون أن إسهامها كان ضعيفاً فقد انخفضت نسبتهم إلى 9%.

وطالب السهلي الندوة ببيان جهود الرئاسة في محاربة الإرهاب، مبينا أن منسوبي الهيئة ظلموا في هذا الجانب "محاربة الإرهاب" ظلماً كبيراً من بعض الكتاب، وأسيء لهم وهم الناصحون، واتهموا وهم الأبرياء، ودفع الظلم عن هذه الشعيرة العظيمة.

فيما تناولت الجلسة الثامنة "الاستشراف المستقبلي لمجالات الاحتساب في المملكة" حيث تعرض الدكتور عبدالله الدوسري لدور الهيئة الفاعل في حفظ الأمن الأخلاقي، واضاف اننا نريد دفع المنكر قبل وقوعه، ورفعه بعد وقوعه، وأنه ينبغي لكل مسلم أن يكون متصفا بهذا الوصف الشريف والخلق الكريم النبيل، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

واضاف لاشك أن من مهام هيئة الأمر بالمعروف والنهي علن المنكر إرشاد الناس ونصحهم، وحملهم على أداء الواجبات، فقد جاءت محددة وموضحة في نظامها، حيث تبين المادة التاسعة منه أهم واجبات الهيئة: ونصاها (من أهم واجبات هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إرشاد الناس لاتباع الواجبات الدينية المقررة في الشعيرة الإسلامية. وحمل الناس على أدائها، وكذلك النهي عن المنكر بما يحول دون ارتكاب المحرمات والممنوعات شرعاً، واتباع العادات والتقاليد السيئة، أو البدع المنكرة، ولها في سبيل ذلك كله اتخاذ الإجراءات، وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام.

والمتابع لجهود هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإنجازاتها في جانب الأمر بالمعروف، يجد جهدا عظيما قد بذل في مجال الإرشاد والنصح. وهذه الجهود هي بلا شك انطلاق واستناد إلى المادة الثالثة والعشرين من النظام الأساسي للحكم ونصها: "تحمي الدولة عقيدة الإسلامية، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله".

وفي الجلسة التاسعة التي كانت بعنوان "الاستشراف المستقبلي لمجالات الاحتساب في المملكة العربيه السعودية" وترأسها بالنيابة الدكتور ناصر المحيميد قال الدكتور صالح الوهيبي: إنه لا يمكن عزل المملكة عن المؤثرات العالمية، وتآكل القيم والأخلاق، فهي منتشرة في كل المجتمعات مثل علاقة الشاب بعائلته، والجرائم والمخدرات، فكل هذه أمراض مستعصية يعانيها الغرب والشرق، فهذه القضايا التي تهتم بالقيم والمبادئ.

من جهته اشاد عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله الدوسري بالتقارير السنوية لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي يتم استعراضها في المجلس، وقال إن التقارير الصادرة من الرئاسة تعد من افضل التقارير لشموليتها وكفايتها، مشيدا بتبني الرئاسة لكراسي البحث وإقامة الندوات.

وقال الدوسري إن من معوقات عمل الهيئة نقص الإمكانات البشرية، والتشكيل الوظيفي، وذلك يبين من خلال التقارير والنقص في عدد مراكز الهيئات، وعدم تلبية رغبات كثير من إمارات المناطق والمواطنين في اقامة مراكز جديدة للهيئة، موصيا بمزيد من الدعم الإستراتيجي للهيئة، وزيادة الميزانية السنوية إلى النصف، وزيادة التشكيل الوظيفي، وزيادة الفروع والمراكز، وأهمية مشاركة المرأة في عملية الاحتساب.

من جانبها أكدت الدكتورة الجوهرة العمراني، حاجة الحسبة والاحتساب إلى الدراسات المستقبلية في جلب المنافع ودفع المضار، وقال إن الدراسات في مجال الاستشراف المستقبلي، تعد ضرورة لرسم الخطط وتحديد الأولويات.

وكانت جلسات الندوة قد انطلقت مساء امس الاول حيث استهلت الجلسة الأولى "الحسبة في الشعيرة الإسلامية" برئاسة معالي الشيخ صالح الحصين، حيث استهل معالي وزير الأوقاف والدعوة والإرشاد الدكتور صالح بن آل الشيخ أول الجلسه ببحثه (تأصيل الحسبة في الكتاب والسنة) تحدث من خلالها عن معنى الاحتساب ومفهوم الأمر بالمعروف والمنكر في الشعيرة الإسلامية، وعلاقتها بالنصيحة، ومؤكدا خلاله تأصيل مفهوم التغيير وولاية الحسبة بمفهومها العام والخاص عبر الأزمان، مبينا اهمية مراتب المعروف والمنكرات وعلاقة الحسبة بالجهاد.

بعد ذلك القى الدكتور حامد الجدعاني بحثه "الحسبة في ضوء السياسة الشرعية" الذي تمثل في اظهار الأمر بالمعروف ومؤكدا ان هذا البحث يأتي في سياق ابرز علاقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسياسة الشرعية، وتناول تعريف مصطلحي الحسبة والسياسة الشرعية، وكذلك اهتمام الإسلام الفائق بالحسبة.

واختتمت الجلسة الاولى ببحث قدمته الدكتورة رقية بنت محمد المحارب قائلة من خلاله: إن الدين لا يفرق بين الرجل والمرأة في التكليف والجزاء، والمرأة شاركت في الدين والعلم والاحتساب والجهاد وغيرها من الإعمال، التي تصب في مصلحة الدين

والمسلمين، مستعرضة مجالات احتساب المرأة في العصر الحديث، ومجالات الاحتساب رسميا، ومبينة أنه ليس هنالك خلاف بين علماء المسلمين على تكليف المرأة للاعمال التطوعية، كما عليها ان تتولى الحسبة الرسمية.
كما بدأت الجلسة الثانية التي حملت عنوان (أساليب الحسبة ووسائلها بين الواقع والمأمول) برئاسة معالي الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي حيث بدأ امام الحرم المكي الدكتور عبدالرحمن السديس ببحث بعنوان (القواعد الشرعية في الأعمال الاحتسابية) وتطرق لسد الذرائع، مؤكدا انه لا بأس ان يؤخذ بفتح الذرائع للمصلحة الشرعية، واستعرض خلال بحثه عدة قواعد واهمية الستر الستر على المسلمين. موصيا بعقد دورات تدريبية للمحتسبين في الحسبة، وايجاد مراكز بحوث تقوم بطرح دراسات عن جهود الهيئة بالميدان. وبعد ذلك بدأت الجلسة الثالثة "الحسبة في أنظمة المملكة العربية السعودية" برئاسة معالي الدكتور محمد السالم حيث استهل د. عبدالله الطريقي أول الجلسات ببحثه (الحسبة في الأنظمة السعودية وفي تراث الفقهاء.. الماوردي أنموذجاً) تحدث من خلالها عن أ.د عبدالله الطريقي عن فكرة موضوع بحثه، وأنه جاء لبيان طبيعة الحسبة في الماضي والحاضر، ومدى التوافق بينهما. وأضاف الطريقي، أوضحت في البحث طبيعة الحسبة في الزمن الماضي بجانبيه النظري والتطبيقي وبين أن الجانب الأهم في بحثه هو المقارنة بين الماضي والحاضر، لاستكشاف أوجه التشابه والاختلاف بينهما. ثم بعد ذلك ألقت الدكتورة حياة با أخضر ملخص بحثها الذي كان بعنوان: (وسائل الاحتساب في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وقد بينت د. با أخضر أن بحثها يقدم البحث رؤية استشرافية مستقبلية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن هذه الفريضة أساس المحافظة على العقيدة الإسلامية صافية نقية خالصة من الشرك والبدع والمعاصي عامة، وشملت دراستي تناول أنشطة الهيئة الحالية والمأمولة في مجال الإعلام المتنوع "صحيفة يومية، مجلة شهرية متاحة للجميع وفي منافذ متعددة ميسرة، رسائل الجوال، الدعاية والإعلام باحترافية نموذجية سليمة من المحرمات، برامج خاصة بالهيئة في جميع وسائل الإعلام سواء شهرية أو أسبوعية". كما تناولت ضرورة الحضور الاجتماعي المتنوع سواء للشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأسواق التجارية، وطرحت نظرة مستقبلية للهيئة تخص تعاملها الدولي المأمول من الإعلام الدولي، والتواصل مع السفارات والدول الراغبة في فتح هيئات مماثلة.

الشورى ينهي مناقشة تقارير "العقاري" و"الزكاة" و"صندوق الموارد"

توصية بإعفاء المواطنين من ذوي الدخول المنخفضة من سداد الأقساط العقارية ومقترح لبناء وحدات سكنية بدل القروض

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 13 بيع الاخر 1431هـ - 29مارس 2010م - العدد 15253
http://www.alriyadh.com/2010/03/29/article511248.html

الرياض عبدالسلام البلوي :

عرض عضو الشورى الدكتور سالم القحطاني على المجلس أمس الأحد أثناء مناقشة تقرير صندوق التنمية العقارية توصيته الإضافية والتي طالب فيها بإعفاء المواطنين من ذوي الدخول المنخفضة من سداد أقساط القروض العقارية، والتي ستحال للجنة المالية لدراستها قبل الرد على ملاحظات الأعضاء على أداء الصندوق حيث اقترح رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور طلال بكري أن تقوم الدولة ببناء الوحدات السكنية ومن ثم تقوم بتوزيعها على المواطنين بدلاً من تقديم قروض عقارية لا تسمن ولا تغني من جوع على حد تعبيره في ظل غلاء مواد البناء التي تشهدها المملكة. وشدد بكري على ضرورة تحصيل قيمة القروض من المواطنين بشكل شهري عبر أقساط وليس دفع قسط القرض في نهاية كل عام وهذا أمر يتعذر على العديد من المواطنين، واعتبر الدكتور سعيد الشيخ نسبة تملك المواطنين للمساكن متدنية عالمياً وقال إنها لاتتجاوز 38% من عدد السكان، ودعا الشيخ الصندوق إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاسترداد القروض وتحصيلها من قبل المواطنين المقترضين. من جانبها أوصت اللجنة المالية في الشورى على أن يقوم الصندوق بالاستعجال في وضع آليات عمل جديدة وشاملة تضمن تطوير إدارة الصندوق ورفع كفاءة العمل وتفعيل أنظمة الصندوق والقرارات الصادرة من مجلس الشورى ، وأكدت اللجنة أنها وبعد دراسة تقرير الصندوق أتضح لها عدم وجود استراتيجية لحل مشكلة السكن في المملكة. من ناحية أخرى أنهى المجلس مناقشة تقرير مصلحة الزكاة والدخل وتساءل أعضاء عن أسباب عدم قدرت المصلحة أداء أعمالها و مطالبتها بالتوظيف بينما يوجد لديها أكثر من 200 وظيفة شاغرة بمسمى محاسب. وأقترح الدكتور عبدالله نصيف استقلال مصلحة الزكاة وتحويلها إلى هيئة أو مؤسسة ليتسنى لها القيام بأعمالها على الوجه المطلوب وقال إن تقريرها لم يشر إلى زكاة المواشي والمنتجات الزراعية مثل التمر. وكان المجلس قد ناقش تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن تقرير المتابعة السنوي الخاص بخطة التنمية الخمسية الثامنة لمعهد الإدارة العامة للسنة الرابعة وأعاد التقرير للجنة للرد على ملاحظات الأعضاء حوله .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

دراسة علمية تؤكد أهمية دور وزارة العمل في تعزيز عمل النساء بصفتها جهة مسؤولة

1000 عاطلة سعودية يحملن الدكتوراه.. والقوة النسائية العاملة في المملكة ترتفع 14٪

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 ربيع الثاني 1431 هـ. الموافق 29 مارس 2010 العدد 6013
http://www.aleqt.com/2010/03/29/article_370885.html

«الاقتصادية» من الرياض

أكدت دراسة علمية صدرت حديثا أن أكثر من 90 في المائة من النساء السعوديات الفاعلات في سوق العمل هن من حملة الشهادة الثانوية أو الجامعية. إن هذه الدرجة العلمية لا تضمن للمرأة حصولها على وظيفة، إذ إن 78.3 في المائة من العاطلات عن العمل يحملن شهادة جامعية، وأكثر من ألف عاطلة تحمل شهادة دكتوراه، خلافا لذلك فإن 76 في المائة من الرجال العاطلين عن العمل لا يتعدى مؤهلهم التعليمي المرحلة الثانوية. في عام 2007، 93 في المائة من الخريجات الجامعيات كنّ من خريجات العلوم الإنسانية والتعليم النظري، في حين دفع نقص الوظائف المناسبة لهن أكثر من 300 امرأة سعودية إلى قبول وظائف خارج المملكة في مؤسسات تعليمية كويتية، وقطرية، وبحرينية. وأبانت الدراسة التحليلية الشاملة التي أصدرتها حديثا مؤسسة بوز آند كومباني وقامت بكتابتها وإعدادها المستشارة في المؤسسة الدكتورة منى صلاح الدين المنجد الخبيرة في مشاريع المرأة والتنمية في العالم العربي، أن نسبة القوة النسائية السعودية المشاركة في سوق العمل قد ارتفعت منذ عام 1992 ثلاثة أضعاف، فبلغت 14.4 في المائة بعد أن كانت 5.4 في المائة.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

أشارت دراسة صدرت حديثا إلى أن أكثر من 90 في المائة من النساء السعوديات الفاعلات في سوق العمل هن من حملة الشهادة الثانوية أو الجامعية، فإن هذه الدرجة العلمية لا تضمن للمرأة حصولها على وظيفة، إذ إن 78.3 في المائة من العاطلات عن العمل يحملن شهادة جامعية، وأكثر من ألف عاطلة تحمل شهادة دكتوراه، خلافا لذلك فإن 76 في المائة من الرجال العاطلين عن العمل لا يتعدى مؤهلهم التعليمي المرحلة الثانوية. في عام 2007 كان 93 في المائة من الخريجات الجامعيات من خريجات العلوم الإنسانية والتعليم النظري، في حين دفع نقص الوظائف المناسبة لهن أكثر من 300 امرأة سعودية إلى قبول وظائف خارج المملكة في مؤسسات تعليمية كويتية، وقطرية، وبحرينية. وأبانت الدراسة التحليلية الشاملة التي أصدرتها حديثا مؤسسة «بوز آند كومباني» وقامت بكتابتها وإعدادها المستشارة في المؤسسة الدكتورة منى صلاح الدين المنجد المختصة بمشاريع المرأة والتنمية في العالم العربي، أن نسبة النساء السعوديات العاملات في المملكة والمقدرة بـ15 في المائة، عكست حاجة سوق العمل السعودية إلى كم هائل من الطاقات النسائية التي لم يتم استغلالها وإنما حلت مكانها قوة عاملة أجنبية، رغم مساعي المملكة المبذولة في تطبيق التشريعات الدولية وتكريس جهودها الهادفة إلى إشراك النساء بشكل كامل في سوق العمل. ولفتت الدراسة إلى أن العوائق القانونية والاجتماعية والتعليمية والمهنية هي أسباب رئيسة في تدني نسبة العاملات السعوديات، وينبغي التغلب عليها إذا ما

أرادت المملكة أن تبني اقتصادا يعتمد على أسس معرفية. فعلى سبيل المثال يحتاج نظام التعليم المحلي إلى إصلاحات جذرية من شأنها أن تهيئ النساء لوظائف تنافسية، كما يحتاج قانون العمل إلى تطبيق الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها. وبالإضافة إلى ذلك يجب على المملكة أن تدعم تطبيق برامج عملية تهدف إلى تعزيز الدور الإيجابي الذي تؤديه المرأة السعودية في سوق العمل وتشجيع وصول النساء إلى مناصب مهمة فيه.

المرأة بين المؤهل والوظيفة

منذ عام 1992 ارتفعت نسبة القوة النسائية السعودية المشاركة في سوق العمل ثلاثة أضعاف فبلغت 14,4 في المائة بعد أن كانت 5,4 في المائة. إلا أن هذه النسبة هي الأقل في المنطقة، ففي الإمارات باتت النسبة 59 في المائة، وفي الكويت بلغت 42.49 في المائة، وفي قطر وصلت إلى 36.4 في المائة، وفي البحرين 34,3 في المائة، بينما هي 46.1 في المائة في ماليزيا – بلد آخر من الدول الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة البطالة النسائية السعودية من مجموع نسبة القوى العاملة النسائية في المملكة في سوق العمل عام 2008 كانت 26,9 في المائة، أي أكثر بأربعة أضعاف منها عند الرجال. أما المعضلة الكبرى بين أواسط النساء السعوديات - خاصة في المناطق الريفية- فقد كانت نسبة الأمية التي بلغت 20,6 في المائة من النساء فوق سن الـ 15 عام 2007 حسب تقديرات اليونسكو. من هذا العدد الهائل حصل 3 في المائة فقط على مدخل لسوق العمل، بينما اشتكت أكثر من مليون امرأة سعودية من عدم قدرتهن على ذلك بسبب افتقارهن للتعليم المناسب لسوق العمل والمهارات المؤهلة للحصول على الوظيفة.

أعلى نسب للبطالة :وكانت أعلى نسبة بطالة في حائل 35 في المائة ثم في المنطقة الشرقية 32 في المائة، ثم في مكة المكرمة 29 في المائة، تليها المدينة المنورة 28 في المائة، وأخيرا عسير بنسبة 23 في المائة، في حين كانت النسبة أقل ما تكون في القصيم 17 في المائة فقد وجد فيها عدد لا بأس به من النساء يعمل معظمهن في مدارس وجامعات القطاع الحكومي. القانون السعودي المبني على تعاليم الشريعة الإسلامية لم يحرم النساء من حقهن في العمل شريطة أن يعملن في بيئة مناسبة لا تختلط فيها المرأة بالرجل ولا تتعرض للأذى. ولذلك طغى الفصل بين الجنسين على معظم الوظائف، فذهبت معظم النساء إلى وظائف «أنثوية» تاركات الوظائف المهمة للرجال. إن 95 في المائة من السعوديات العاملات هن في القطاع الحكومي: من هؤلاء 85 في المائة يشغلن وظائف إدارية وتدريسية في مجال التعليم، و 6 في المائة يعملن في القطاع الصحي 4 في المائة في الإدارة. و 5 في المائة فقط من السعوديات يعملن في القطاع الخاص، في نطاق ينحصر ضمن الأعمال الحرة والوظائف البنكية. وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفع عدد السعوديات العاملات في القطاع الخاص بنسبة 27 في المائة خلال سنتين – أي من 40 ألف موظفة في بداية عام 2006 إلى 51 ألف سيدة مع انقضاء العام 2007- هذا وقد زاد عدد العاملات في البنوك بنسبة كبيرة 280 في المائة من 972 في عام 2000 إلى 3700 عام 2008.

السعوديات في القطاع الخاص :وتتركز معظم السعوديات العاملات في القطاع الخاص في المدن أكثر منها في القرى، فقد شكلن مثلا نسبة 39 في المائة في الرياض، و25 في المائة في مكة المكرمة، و 24 في المائة في المنطقة الشرقية، و 5 في المائة في المدينة المنورة، و2 في المائة فقط في القصيم وعسير. وأخيرا، قامت وزارة العمل بتحديد مجالات جديدة للنساء للعمل كموظفات استقبال، وخياطات، واختصاصيات تغذية، ومصورات، واختصاصيات تجميل، وحاضنات، وعاملات في مجال السياحة والفندقة، وفي وظائف الدولة، وفي صالات الاحتفالات، كل هذا في إطار جهودها لتفعيل عملية السعودة، إضافة إلى ذلك تقوم النساء السعوديات بإدارة استثماراتهن ومشاريعهن الخاصة حيث تدير 97 في المائة منهن شؤون تجارتهن في البيع بالجملة والمفرق، وخدمات اقتصادية ومالية، وعمرانية. كما تمتلك النساء السعوديات 12 في المائة من الشركات الموجودة في السعودية، و16 في المائة من المصانع الكبرى.

التشريعات المنظمة لعمل المرأة :على الرغم من إسقاط شرط حاجة النساء قانونيا إلى وكيل لإدارة أعمالهن إلا أن تطبيق هذا القانون ما زال يسير ببطء وما زالت النساء بحاجة إلى إذن وكلائهن للدخول في المعاملات التجارية. ولقد خطت السعودية خطوات إيجابية عززت الحضور النسائي في سوق العمل. وعلى صعيد دولي، فقد أقرت المملكة على ثلاث معاهدات دولية من أجل دعم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالقوة العاملة. أما على صعيد محلي، فقد سنّت المملكة عددا من التشريعات التي قد تبشر بغد مشرق للنساء في هذا السياق، إذ يمنح قانون العمل السعودي الحق لكل مواطن في العمل، كما يجبر جميع الشركات على تقديم التدريب الكافي لجميع العاملين والعاملات. وفي عام 2004 صدر قانون أنشئ بموجبه أقسام نسائية في الدولة، وفي المؤسسات التدريبية والتوظيفية. كما ألغيت حاجة النساء إلى إذن وكلائهن للدخول في المعاملات التجارية. وكذلك فقد تمت مراجعة قانون العمل في عام 2006 لإضافة بنود جديدة تتعلق بإجازات الأمومة، والحضانة، والإجازات المرضية، والإجازات العادية، والرواتب التقاعدية. فيما يتعلق بنظام السعودة، فقد حددت الحكومة وظائف «نسائية» بشكل خاص. فقد أكدت الخطة الخمسية الثامنة للتنمية «الفاعلة ما بين 2005-2010» على الحاجة إلى المزيد من الفرص الوظيفية والتنموية للنساء، مشددين على أهمية مشاركتهن في تنمية الاقتصاد السعودي. وفي عام 2007 أعلن المخطط عن تخصيص ثلث وظائف الدولة السعودية للنساء وعن وعود باستحداث المزيد من الفرص لهن. شملت الجهود الساعية لخلق فرص وظيفية وتدريبية للنساء مجالي

الاتصالات، والتكنولوجيا، والتخطيط لإنشاء 17 كلية تقنية نسائية وخلق مجالات للنساء للعمل في السياحة، وإضافة إلى الجهود الحكومية، فقد قادت عدة منظمات غير حكومية زمام المبادرة بإيجاد فرص وظيفية للنساء الفقيرات اللواتي لم يحصلن على تعليم جيد في المناطق الريفية والمدنية فقدمت لهن التدريب والقروض الصغيرة لتمويل مشاريعهن.

غياب المهارات في تعليم البنات

ومن أكبر المشاكل التي تواجه المرأة في سوق العمل عدم وجود نظام تعليمي عام للبنات يزودهن بالمهارات التي يحتجن إليها في سوق العمل، وإنما يعتمد على الحفظ، ولا يحث المتعلم على التحليل، وتطوير المهارات، وحل المشكلات، والتواصل، والإبداع. كما يفتقر التعليم إلى التطوير في مجالات الاقتصاد، والرياضيات، والعلوم، والتكنولوجيا، والكمبيوتر. وينحصر عمل النساء في وظائف تعتبر «أنثوية» من القطاع العام ولا يساهمن إلا قليلا في وظائف إدارية عالية ووظائف تحتاج إلى اتخاذ قرارات «تشغل النساء أقل من واحد في المائة من المناصب المهمة في المملكة». كذلك فإن سياسات العمل لا تلقي بالا إلى احتياجات الأسرة من ساعات عمل مرنة إلى أعذار طبية لرعاية الأولاد، وتوفير حضانة ومواصلات، إضافة إلى ذلك لا توجد نقابات عمال سعودية، وبالتالي ليس لدى النساء آلية متبعة للمطالبة بحقوقهن وحمايتها خاصة مع غياب العنصر النسائي في نظام القضاء السعودي، وعدم وجود وحدة نسائية مختصة كبيرة ومؤهلة في وزارة العمل. كما أن عدم وجود إحصائيات كاملة وحديثة تخص النساء بشكل عام، وعملهن بشكل خاص، يعوق جهود التخطيط المستقبلية المتعلقة بسياسات سوق العمل السعودية. تشكل النساء السعوديات مصدر طاقة كامنة ومهمة للاقتصاد السعودي، ومن المهم جدا إشراكهن في سوق العمل إذا أرادت المملكة تطوير اقتصادها. ولهذا ينبغي على الحكومة السعودية أن تقر على تطبيق الأنظمة التي تساوي بين الجنسين في سوق العمل، وتطبيق السياسات التي من شأنها توفير فرص وظيفية للنساء، كما ينبغي عليها تأسيس آلية تدعم نجاح النساء في سوق العمل. **مقترحات لتعزيز عمل المرأة** ينبغي وضع مخطط وطني عملي بالسياسات والخطوات الواجب اتباعها لتفعيل دور المرأة في سوق العمل، وتطوير مستواها الثقافي والتعليمي، وتقديم الدعم والتدريب لها. إلى جانب اشتراك الحكومة مع المنظمات المدنية، وغير الحكومية، والقطاع الخاص لمتابعة تطبيق هذا المخطط، وإطلاق قوة عمل وطنية لتقييم احتياجات النساء في سوق العمل. تقوم هذه القوة بتسهيل تبادل المعلومات، وزيادة وعي النساء بالقضايا المتعلقة بعملهن، وبحث احتياجات النساء في المناطق الريفية والمدنية، وتشخيص ومعالجة المشاكل التي تواجهها المرأة، وتقوم بوضع إطار عمل شامل للتطبيق، توعية المجتمع بالدور الإيجابي والفعال الذي تقوم به المرأة في سوق العمل، والتوعية بحقوقها، والفرص المتاحة لها، وبتأثير نجاحها في اقتصاد الدولة، التأكد من وصول المرأة إلى مناصب مهمة في جميع قطاعات الدولة، ومناطقها. ويجب أن يتم تشجيع النساء، وتأهيلهن لمثل هذه المناصب حتى يمثلن الدولة على المستوى المحلي والعالمي، وإيجاد نظام نقل للنساء، يسهل لهن الذهاب إلى أعمالهن دون الحاجة إلى وجود سائق. وعلى وزارة العمل أن تؤدي دورا مهما في تفعيل دور النساء في سوق العمل بصفتها الجهة المسؤولة عن ذلك، وأول وأهم خطوة تستطيع القيام بها هي تأسيس مكتب كبير خاص بشؤون النساء في الوزارة يضم إخصائيات في مجال الاقتصاد والعمل ويقوم بوضع إطار لسياسته والتخطيط للمزيد من البحوث المستقبلية في هذا السياق، إضافة إلى تطبيق نظام البنية التحتية الداعمة لعمل النساء الذي يشمل ساعات عمل مريحة، وأعذارا بالغياب لرعاية الأولاد، وتوفير حضانة، وإنشاء مراكز تقدم التوجيه للنساء الراغبات في سوق العمل، وتساعدهن على تطوير مهاراتهن بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، ووضع جدول زمني للتطبيق، وإطار عمل لمراقبة التطور الحاصل، وتعديل البرنامج المنفذ بناء على تقييمه، وجمع المعلومات، وتنفيذ الإحصائيات. وللوصول إلى الهدف المنشود يجب على وزارة التربية والتعليم، تعديل المناهج بشكل يكسب الطلاب مهارات التحليل وحل المشكلات، والتعرف عليها، والتكيف مع المهام الجديدة المسندة إليهم مع إعطاء نماذج لنساء ناجحات من جميع المجالات، خاصة تلك التي يقوم بها الرجال، وتهيئة النساء للعمل في مجالات كالهندسة، وتقنية المعلومات، إعداد المجال للنساء للتعلم عن بعد، وتوفير برامج جامعية لهن في جميع مناطق المملكة للدراسة دون حصرها بمدة زمنية معينة. كما يجب على الوزارة مراجعة المناهج وجعلها تصور النساء كعنصر مهم لتطور الاقتصاد، وتشجيع ثقافة التعلم المستمر، وتدريب النساء. وبإمكان وزارة التجارة والصناعة كذلك أن تؤدي دورا مهما في تطور الاقتصاد السعودي إذا ما أسهمت في إشراك النساء في سوق العمل من خلال تطبيق قرار عام 2004 بإلغاء الحاجة إلى الوكيل، تشجيع المؤسسات الخاصة والبنوك على توفير الدعم المالي للنساء بشكل قروض ومنح، تشجيع ودعم وجود شراكات بين مختلف قطاعات الدولة، إيجاد برامج تدعم المشاريع الصغيرة والمشاريع البسيطة التي تدر أرباحا كالطعام والتسويق، وصناعة الحرف اليدوية من أجل مساعدة النساء ذوات الدخل المحدود وتقديم الدعم لهن، وإيجاد برامج تدريبية لمنح النساء الخبرة، والتقنيات، والمهارات التي يحتجن إليها لتأهيلهن لمناصب مهمة في سوق العمل.

مدير دار الملاحظة لـ عكاظ: أدعو المتضرر لتقديم شكوى

مريض بالسكر يتعرض للضرب والشتم أثناء التحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/04/14 هـ 30 مارس 2010 م العدد : 3208
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100330/Con20100330341247.htm

فيصل الأحمري - أبها

فيما أكد لـ«عكاظ» مدير دار الملاحظة الاجتماعية في أبها محمد مشبب الشهري عدم تلقي الدار أية شكوى رسمية عن تعرض الشاب محمد سعيد الربيع (16 عاما) للضرب والشتم داخل الدار، دعا الشهري الشاب إلى تقديم شكوى للنظر في قضيته وإنصافه.

وقال الشهري إن دار الملاحظة تابعة للشؤون الاجتماعية ومسؤوليتها تنحصر في المحافظة على النزيل وتوفير الكسوة والصحة والمدرسة له، مشيرا إلى أنه لا علاقة للدار بالتحقيق مع النزلاء، وهذه مسؤولية وحدة الشرطة أو وحدة هيئة التحقيق والادعاء العام وهما المسؤولتان عن التحقيق، وما نعلمه أنه لا توجد مخالفات وقسوة في التحقيق الذي يحضره اختصاصي اجتماعي مع كل نزيل يحقق معه.

من جهته، أكد سعيد الربيع والد الشاب محمد تعرض ولده الطالب في الأول الثانوي إلى أنواع الضرب والشتم والركل لدى إيداعه في سجن دار الملاحظة في أبها، إثر اتهامه في قضية بسيطة مع عدد من زملائه.

وقال إنه رغم أن القضية لا تستحق كل ذلك، إلا أنه مكث في مركز شرطة وادي بن هشبل ثمانية أيام وحرم خلالها من الدراسة، مع أن التعليمات تجيز للطالب الموقوف الالتحاق بمدارس أنس بن مالك في الدار، حتى لو لم يوقف إلا يوما واحدا.

وتابع: ابني حرم من الدراسة ولا أعلم ما هي أسباب ذلك، والأسوأ من ذلك أنه لدى خروج ولدي من الدار البارحة الأولى وجدته يعاني من حالة نفسية سيئة، وكان في حالة توتر دائم، ولدى سؤاله عن أسباب ذلك أكد لي أنه تعرض للضرب والركل من أحد المحققين في الدار.

وعن طريقة التعذيب قال الوالد إن ولدي أخبرني أن المحقق كان يضربه بالعصا على قدميه ويتلفظ بألفاظ لا يقبلها دين ولا عقل، كما كان المحقق يطلب من محمد أن يعترف بالقوة، علما أن ولدي مصاب بداء السكري منذ طفولته.

ويزيد والد الشاب أن تعليمات وزارتي الداخلية والعدل تمنع استخدام الضرب والقوة أثناء التحقيق، ومصير القضية للشرع فإذا ثبتت فسوف يعاقب المدان وإن لم تثبت فمن المسؤول عن دفع الأضرار التي لحقت بابني؟.

ويستطرد والد الشاب بالقول إن ولده يعيش حالة نفسية سيئة، ويخشى أن يكون قد أصيب بمرض نفسي نتيجة ما تعرض له داخل السجن، إذ هو في حالة انطواء دائم وإضراب عن الطعام والتحدث لأحد، كما رفض الذهاب إلى المدرسة لأسباب لا نعلمها، رغم حرصه في السابق على التعلم.

ويناشد والد الشاب جميع الجهات المعنية وحقوق الإنسان لإنصاف ولده مما تعرض له، مؤكدا -بناء على ما أبلغه إياه ولده- أن العديد من نزلاء الدار يتعرضون للضرب والشتم، رغم أن بعضهم يخرج بريئا من التهم التي أدخل بسببها.

الأميرة عادلة : العنف ضد الأطفال يولد إرهابيين

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1431-04-14هـ الموافق 2010-03-30م العدد 13437 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13437&P=1

قالت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز: إن الإرهاب ظاهرة مركبة ومعقدة وأسبابها كثيرة ومتداخلة وكلها تسهم في إنتاج العنف بنسب متفاوتة لذا لابد من شمولية دراستها للتعرف على كيفية الحد من مسبباتها والتعامل مع تداعياتها .

ونوهت في كلمتها امام المؤتمر بدراسة طرحت في المؤتمر الدولي الثالث للمحللين النفسيين عام 2008 للدكتورة منى حسن التي أشارت إلى أن ممارسة العنف ضد الطفل قد تؤدي إلى هروبه من كنف الأسرة إلى الشارع وهو أقصى تبعات العنف الأسري بعد الوفاة ما يشكل نواة للعنف والجريمة والإرهاب.

وأبرزت سمو الأميرة عادلة دور الأسرة في تربية النشء بوصفها مؤسسة اجتماعية مسؤولة عن التنشئة الاجتماعية وفق ثقافة الحوار والتسامح.

كما نوهت بدور المرأة في غرس قيم التسامح وقبول الآخر بوصفها مربية في المنزل أو معلمة في المدرسة أو الجامعة،

وأضافت: "المرأة نصف المجتمع ولها تأثير مباشر على التوجه الفكري وبالتالي فإن توجيه التوعية للمرأة ومشاركتها في البرامج التعليمية والتربوية ضرورة لا غنى عنها كونها تسهم في التأثير على الأسرة كمؤسسة رئيسية في نشر القيم وتأسيس الاتجاه الفكري للأبناء.

بدء حملة اليوم العالمي للدرن

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/04/14 هـ 30 مارس 2010 م العدد : 3208
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100330/Con20100330341417.htm

معتوق الشريف ـ جدة

انطلقت في مراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظة جدة حملة اليوم العالمي للدرن (السل) تحت شعار «معا نسارع الخطى ونعمل لدحر السل» أمس، والمنظمة من صحة جدة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

وتهدف الحملة إلى إجراء الفحوصات الطبية المخبرية لأكثر من 1.5 مليون مراجع للمراكز الصحية في 75 مركزاً تابعة للمحافظة طوال العام.

وأوضحت مساعدة مدير الشؤون الصحية للرعاية الصحية الأولية والطب الوقائي في المحافظة الدكتورة نهى دشاش، أن الخطة الاستراتيجية لإدارة الرعاية الصحية الأولية للمراكز تسعى إلى تقديم الخدمات الوقائية ونشر الوعي الصحي والبيئي بين كافة الأصعدة.

الشريف: تعزيز ثقة المتقاعد بنفسه يرفع نسبة الإفادة منه إلى50 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 30 مارس 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/124782

الدمام – شمس علي

دعا مشاركون في محاضرة عن التقاعد، إلى «تعزيز ثقة المتقاعدين في أنفسهم»، موضحين أن ذلك «يرفع نسبة الإفادة منهم إلى ما يربو على 50 في المئة». وناقشت المحاضرة، التي حملت عنوان «التقاعد عطاء واستثمار»، مفهوم التقاعد، وأهمية «التفكير الإيجابي»، إضافة إلى التخطيط لمرحلة ما بعد الوظيفة، وسبل التغلب على ضغوطات الحياة، والتعامل معها بنحو «إيجابي». كما ناقشت الدور الجديد المُناط في المتقاعدين بعد تركهم الوظيفة.

وعبر الضيف الأول في المحاضرة، التي أقامها أمس، فرع «الجمعية الوطنية للمتقاعدين» في الدمام، الدكتور شريف الشريف، عن أسفه حيال «النظرة السلبية نحو المتقاعد، بانتهاء دوره في خدمة المجتمع». وقال: «من المؤسف أن هذه إحدى المشكلات التي تواجه المتقاعد، على رغم ما يمتلك من تجارب وخبرات، تستحق الإفادة منها، وبخاصة وهو في مرحلة جيدة للعطاء، وتقديم خدمات لا حدود لها». وطالب بـ «إعادة النظر حيال نظرتنا إلى المتقاعدين، وتأهيل أسرهم حول كيفية التعامل معهم، بخاصة أن المتقاعدين يقضون ساعات أطول مع أسرهم»، لافتاً الأسر إلى ما يمتلكه المتقاعد من «قدرات تمكنه من خدمتها في شكل أفضل من السابق .«

وطالب بـ «تهيئة الظروف التي تمكن المتقاعد من الإبداع وتقديم الخدمات.«

وأشار الشريف، إلى أنه سنوياً يتقاعد من القطاعين العام والخاص «أعداد لا بأس بها، ما يوجب استثمار طاقاتها في شكل أفضل»، لافتاً إلى «الانعكاسات السلبية للفراغ على نفسية المتقاعد، ما يحتم عليه العمل لاستثمار وقته جيداً». ونوه إلى أن المحاضرة هدفت إلى «إكساب المتقاعدين مهارات التخطيط الجيد للوقت، بحيث يُوظف ما يمتلكون من خبرات في أعمال تعود عليهم وعلى مجتمعهم بالنفع، وذلك من طريق الإسهام في العمل التطوعي، وفي إدارة المشاريع الخاصة بهم، وتقديم المزيد من الاهتمام والرعاية بأسرهم»، مشدداً على أهمية أن «يهتم المتقاعد في صحته، ليتمكن من الاستمرار في العطاء». وتابع أن «كثيراً من الجهات التي تملك طبيعة عمل تتوافق مع مؤهلات وخبرات المتقاعد، يمكنها الإفادة منه». ونوه إلى أن «ديننا الحنيف، يحث على العمل، طالما أمكن الإنسان ذلك، وكان يتمتع بالصحة». واعتبر أن «من السلبية أن يكتفي المرء بما قدم، ويركن إلى البطالة، أو يرى نفسه عاجزاً عن تقديم المزيد». كما اعتبر مرحلة التقاعد «فترة مناسبة للعطاء، وتقديم المزيد من الإبداع». وشدد على أن المتقاعد، هو «من يستطيع صنع مستقبله الجديد بنفسه إن أراد أن يكون من الناجحين والمتواصلين مع المجتمع، ما يكسبه مزيداً من الثقة في النفس.«

ونفى الشريف، وجود سن محددة للتقاعد. وأعرب عن عدم ارتياحه حيال مُفردة «متقاعد». ووصفها بأنها «سلبية أكثر منها إيجابية». واعتبر ان «كل من يزاول عملاً من دون أن ينجز مهامه بالمستوى المطلوب، هو إنسان متقاعد، وإن كان على رأس عمل. فيما من يخرج عن الخدمة، لكنه يستمر في تقديم الخدمات والانجاز، لا يستحق صفة مُتقاعد»، معرفاً الأخير بأنه «الشخص الذي لا يقدم خدمة لنفسه أو مجتمعه .«

وأكد أن «من ترك الوظيفة بسبب التقاعد فالمجال أمامه رحب، ويستطيع أن يسهم في شكل كبير، وبتركيز أفضل، لامتلاكه المزيد من الوقت، يمكنه استثماره في شكل جيد في خدمة مجتمعه». ونوه إلى أن هناك «توجهاً كبيراً من جانب جمعية المتقاعدين، لتوجيه خبرات المتقاعدين، لتستفيد منها بعض الجهات.«

ووصف هذه الخطوة بـ «الناجحة». وقال: «إذا عززنا ثقة المتقاعد في نفسه فيمكن أن يرفع ذلك نسبة إفادة المجتمع منه إلى أكثر من 50 في المئة». وأضاف «لا أحب مفردة «متقاعد»، والأفضل استخدام عبارة «من ترك الوظيفة»، سواءً ممن بلغ السن القانونية، أو من تركها مختاراً». فيما اعتبر المحاضر الثاني المهندس أحمد سلامة المتقاعد، «مستشاراً، لما يحمل من خبرة ومعرفة ومهارات». وقال: «إن التقاعد ظاهرة طبيعية، ومحطة انطلاق جديد لخدمة المجتمع.«

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

اليوم .. انعقاد ندوة التكامل بين القضاء والتحكيم

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 14 ربيع الثاني 1431 هـ الموافق 30 مارس 2010 العدد 6014
http://www.aleqt.com/2010/03/30/article_371446.html

«الاقتصادية» من الرياض

تنعقد اليوم، ندوة التكامل بين القضاء والتحكيم تحت شعار «شركاء في تحقيق العدالة» بتنظيم مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع ديوان المظالم، التي يرعاها الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل رئيس ديوان المظالم.

وقال ناصر بن غنيم الزيد الأمين العام لمركز التحكيم التجاري: «يأتي هذا الملتقى إيمانا بالدور الذي يتبوؤه التحكيم التجاري الذي أصبح يحتل مكانة مهمة في دول مجلس التعاون ويقف بجانب النظام القضائي في الدولة، حيث يساند التحكيم النظام القضائي في مهمته في تحقيق العدالة والتخفيف عن كاهل القضاء، وذلك مع ازدياد القضايا التي ترفع أمام القضاء، وإرهاق العاملين في النظام القضائي بتلك القضايا».

وأشار إلى أن التحكيم التجاري يشجع على ازدهار التجارة الدولية، حيث أصبح التحكيم التجاري وسيلة مقبولة لتسوية الخلافات الناشئة عنها، لأن المتعاملين في التجارة الدولية هم من جنسيات مختلفة، ولا يقبل أحدهم بالخضوع للاختصاص القضائي للآخر، فهو يجهل قانون الدولة الثانية، فليس أمام الطرفين إلا التحكيم وسيلة لفض المنازعات بينهما دون خضوع أحدهما لقانون الآخر، فالاستثمار الأجنبي يتطلب قضاء خاصا يضع في اعتباره مفاهيم التجارة العالمية وأعرافها، وقد وجد المستثمرون في التحكيم التجاري ضالتهم لتحقيق العدالة لنزاعات الاستثمار الدولي.

وأضاف أمين عام المركز، أنه من هنا بدأت المناداة بوجود قضاء سريع وعدالة فاعلة خارج إطار المحاكم العامة وما يستتبع ذلك من بطء الإجراءات بسبب ازدحام جهاز التقاضي ليتم البت في المنازعات وبالسرعة المطلوبة، وبأقل تكلفة، فكان دور التحكيم التجاري في سرعة الفصل في المنازعات وسرية المحاكمة وإصدار حكم يرضى به أطراف النزاع على أساس الاتفاق وقواعد العدالة الذي ساعد كثيراً على المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحكم أن شريعتنا السمحة هي المنبع والمرجع والمصدر للقضاء والتحكيم، وان القضاء هو الأصل والتحكيم هو الاستثناء، وما التكامل بين القضاء والتحكيم إلا دليل على اتحاد هدف كل من هذين النظامين مع اختلاف طبيعتهما ألا وهي تحقيق العدالة. كما أننا نشير بكل اعتزاز إلى الدور الكبير للقضاء في المملكة العربية السعودية خاصة وفي باقي دول مجلس التعاون الخليجية عامة، في الرقابة على عملية التحكيم، ودوره المهم في تنفيذ أحكام التحكيم.

وأضاف: «ومن هنا تأتي هذه الندوة فرصة طيبة يلتقي من خلالها نخبة من القضاة برجال التحكيم للتحاور وإبداء النصح والإرشاد والتبصير والتوعية بمزايا التحكيم كنظام ناجع لحل وحسم المنازعات التجارية، ولإعطاء التحكيم التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي دفعة قوية، خاصة بعد انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وقرب اكتمال المنظومة الاقتصادية الخليجية بتدشين العملة الخليجية الموحدة، بعد إتمام الاتحاد الجمركي الخليجي وإطلاق السوق الخليجية المشتركة».

رئيس المعهد الدولي للقانون خلال مؤتمر صحافي:

بعض الدول الأوروبية لا تطبق حقوق الإنسان كما ينبغي.. والمملكة تتقدم في هذا المجال

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 بيع الاخر 1431هـ - 30 مارس 2010م - العدد 15254
http://www.alriyadh.com/2010/03/30/article511340.html

الرياض - خالد العوفي

اعترف رئيس المعهد الدولي للقانون الدولي الإنساني بسانريمو السفير السابق الايطالي ماوريتسيو مورينو والذي يزور المملكة حاليا أن عدد من الدول الأوربية لاتصل فيها حقوق الإنسان إلى مستوى المعايير التي تفترضها المنظمات الحقوقية.

وقال مورينو خلال مؤتمر صحفي عقد في منزل السفير الايطالي لدى المملكة "ان معهد سان ريمو الدولي للقانون الدولي الإنساني غير سياسي وهو مستقل ووظيفته وقائية من خلال نشر الثقافة الحقوقية وتعليم القواعد والقوانين الدولية كأجراء وقائي والتعليم والوقائية خير وسيلة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ونحن نسعى بشكل قوي لنشر ثقافة حقوق الإنسان وقانون الإنسان الدولي لمنع حدوث أي انتهاكات". وأضاف مورينو أن كثير من الدول الأوربية تسعى لتحسين وتفعيل حقوق الإنسان وفق معايير المنظمات الدولية. وأشار مورينو أن المملكة تقوم بتعزيز حقوق الانسان وهذا ما اطلعت علية عندما التقيت بعدد من المسؤولين حيث وجدت التطور ملموس لدى الجميع.

وأبدى مورينو اعجابة بالتقدم الكبير والملحوظ لدى الشباب السعودي وذلك من خلال الدافع الكبير نحو التقدم والتطور بكافة المجالات.

وذكر مورينو "أن المعهد استقطب العديد من الشخصيات العربية المرموقة ولدينا ألان تعامل مع عدد من الدول العربية من خلال إرسال المبتعثين لالتحاق بدورات المعهد وخلال الخمس سنوات الماضية التحق بدورتنا 20 ضابط سعودي ونأمل مستقبلا أن يكون هناك تعامل مع محاضرين سعوديين".

توجيه ملكي للوزارات بحضور المحاكمات وتقديم المطلوب من الإثباتات

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 15 ربيع الآخر 1431 - 31 مارس 2010 العدد 3470 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3470&id=142414&groupID=0

مكة المكرمة: علي العميري

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كافة الوزارات والمصالح الحكومية بضرورة توجيه الجهات المختصة لديها بالحرص على حضور الجلسات في الدعاوى المرفوعة ضدها أمام ديوان المظالم في المواعيد المحددة والجدية في الترافع بالجواب على الدعاوى، وتقديم ما يطلب منها من مستندات وإثباتات.

وكان رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم الحقيل قد رفع إلى المقام السامي بما تواجهه المحاكم الإدارية من عدم حضور ممثلي بعض الجهات الحكومية لجلسات الترافع في المواعيد التي تحددها الدوائر القضائية في القضايا المقامة ضدها أو طلبها تأجيل مواعيد نظر الدعاوى دون تقديم أسباب مقنعة أو الحضور دون الرد على الدعوى مما يوحي بعدم الجدية.

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تعميم وجهه إلى كافة الوزارات والمصالح الحكومية- حصلت "الوطن" على نسخة منه- بضرورة توجيه الجهات المختصة لديها للحرص على حضور جلسات الدعاوى المرفوعة ضدها لدى ديوان المظالم في المواعيد المحددة والجدية في الترافع بالجواب على الدعاوى، وتقديم ما يطلب منها من مستندات وإثباتات.

وكان رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم الحقيل قد رفع إلى المقام السامي الكريم بإيضاح عما تواجهه المحاكم الإدارية في ديوان المظالم من عدم حضور ممثلي بعض الجهات الحكومية لجلسات الترافع في المواعيد التي تحددها الدوائر القضائية في القضايا المقامة ضدها أو طلبها تأجيل مواعيد نظر الدعاوى دون تقديم أسباب مقنعة أو الحضور دون الرد على الدعوى مما يوحي بعدم الجدية في الترافع وبما ينهي الخصومة، ويتسبب ذلك في طول أمد النظر في القضايا المنظورة، ويلحق الضرر بالمدعين .

وعبّر الحقيل عن أمله في تأكيد المقام السامي الكريم على الوزارات والمصالح الحكومية بالحرص على حضور جلسات نظر القضايا المقامة ضدها في مواعيدها المحددة والجدية في الترافع بالجواب على الدعاوى، وتقديم ما يطلب منها من مستندات، وفي حال تخلفها عن حضور الجلسات المحددة سيتم الفصل في الدعاوى وفقا للمادة الثامنة عشرة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 190 وتاريخ 16/11/1409 والتي تقضي بأن يحضر الخصوم أو من ينوب عنهم في الدعوى الإدارية في اليوم المعين لنظر الدعوى. إما إذا لم يحضر المدعى عليه فعلى الدائرة تأجيل الدعوى إلى جلسة تالية يعلن بها المدعى عليه، فإذا لم يحضر فصلت الدائرة في الدعوى، ويعتبر الحكم في جميع الأحوال حضوريا .

وقد وافق خادم الحرمين الشريفين على مرئيات رئيس ديوان المظالم، ووجه الوزارات والمصالح الحكومية بالحرص على حضور جلسات الدعاوى المرفوعة ضدها والجدية في الترافع .

الأمير نايف يوجه برصد المعوقات التي تعيق مهام المحامين

المصدر:

جريدة الوطن الأربعاء 15 ربيع الآخر 1431 - 31 مارس 2010 العدد 3470 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3470&id=142416&groupID=0

المدينة المنورة: علي العمري

وجه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز خلال استقباله وفد المحامين بالمدينة المنورة خلال زيارته للمنطقة مؤخرا، برصد المعوقات التي تعيق مهامهم ورفعها إلى سموه لكي يتم التباحث فيها مع الرئيس العام لهيئة التحقيق والادعاء العام.

وأكد الأمير نايف خلال اللقاء على أهمية مهنة المحاماة، وحرصه شخصيا على تطويرها بما يخدم الصالح العام، وأن سموه متواصل مع أمراء المناطق في هذا الشأن، لتقديم الخدمات التي يستوجبها المحامون بموجب نظامهم. كما أكد حرصه على استمرارية التواصل مع المحامين لبحث العوائق التي تواجههم وإيجاد حلول لها.

وكان اللقاء قد بدأ بتأكيد رئيس لجنة المحامين في المدينة المنورة سلطان الزاحم على أن محامي المملكة يستنكرون جرائم الإرهاب باختلاف أنواعه وتعدد درجاته وما يدخل ضمن ذلك من تأسيس وتنظيم واشتراك ومساعدة، موضحا في ذات السياق أهمية الأحكام القضائية القاسية التي تكون سببا في زوال سحابة هذا الفكر المتطرف عن البلاد.

وأشاد المحامون بالجهة القضائية المتخصصة التي تنظر هذا الجرم والتي يتحقق عن طريقها الردع العام والخاص، مؤكدين أن هذه الجهة القضائية تتسم بالسرعة والتخصص في نظر هذه القضايا لحماية وكفالة حق المتهم بإعطائه الضمانة القضائية التي تلائم التهمة وإيقاع الجزاء المناسب وفق أدلة الاتهام دون إفراط أو تفريط.

ولفت المحامون خلال اللقاء إلى جهود محامي المملكة في الذود عن المملكة خارجيا لما يصدر عنها من تهم، مثلما حدث على تقرير هيومن رايتس ووتش، وهو التقرير الذي حمل الكثير من المغالطات التي استوجبت تحرك المحامين للرد عليه دفاعا عن البلاد وشعبها.

وأشاروا إلى سعادتهم مؤخرا بالتطوير الحاصل في مرافق القضاء ضمن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء، لافتين في ذات السياق إلى أن الحاجة ملحة لرفع مكانة المحامي لأنه من الاستحالة تطوير مرفق القضاء دون المحاماة. وشددوا على أهمية أن تكون هناك لجنة عدلية بمستوى عال لدراسة المخرجات العدلية الميدانية ومحاولة تقديم هذه الخدمات بمستوى أفضل.

هيفاء خالد تنشئ موقعا اليكترونيا لحل المشاكل الزوجية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 31 مارس 2010
http://n10.al-madina.com/node/236159

محمد البيضاني - الباحة

انشأت الباحثة الاجتماعية هيفاء خالد موقعا اليكترونيا عن العمل التطوعي لدى النساء وحالات الطلاق تحت مسمى " الجمعية الالكترونية للطلاق " . واوضحت الباحثة أن الموقع يهدف الى تقديم النصائح الشرعية والقانونية و توعية المواطنات بحقوقهن الشرعية والنظامية في قضايا الطلاق ومابعده وحلّ المشاكل الزوجية وذلك من خلال الإنترنت، وقد تم تزويد الموقع بالعديد من الخدمات ومن أهمها بث اللقاءات والمحاضرات والدورات والندوات التوعوية من خلال الإنترنت، وذلك بالتعاون مع جهات تدريبية معتمدة في المملكة .

والدة الطفل لـ "عكاظ": أتهم زوجة طليقي .. والقضاء سينتصر لنا

التحقيق في حرق طفل وتشويه جسده

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1431/04/15 هـ 31 مارس 2010 م العدد : 3209
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100331/Con20100331341441.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

تحقق هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة في قضية تعرض طفل مقيم في الخامسة من عمره، لعنف أسري، تسبب في إصابته بحروق شديدة ومتعددة من الدرجة الثانية. وأبلغ «عكاظ» مدير عام الشؤون الاجتماعية ورئيس لجنة الحماية بالإنابة سعيد خلف الغامدي أن لجنة الحماية الأسرية تلقت شكوى عاجلة من إدارة التعليم في محافظة جدة، إثر اكتشاف روضة أطفال، آثار عنف وحروق على جسد طفل من الجنسية المصرية.

وزاد الغامدي: إزاء البلاغ تحركت على الفور لجنة نسائية من لجنة الحماية، لاستقصاء معلومات عن الحالة، «إذ ثبت تعرض الطفل لتعذيب شديد»، ما دعا اللجنة لإبلاغ الشرطة، فيما نقل الطفل إلى قسم الحروق في مستشفى الملك فهد العام، بانتظار صدور التقرير الطبي النهائي بشأن حالته.

وبحسب الغامدي: فإن الطفل يقيم مع والده (طبيب في مستشفى خاص)، وزوجة والده الثانية، إثر انفصال أم الطفل عن أبيه، مؤكدا أنها (والدة الطفل)، ترافق ابنها حاليا في المستشفى.

وتوقع مدير عام الشؤون الاجتماعية استمرار تنويم الطفل في المستشفى لفترة طويلة، «نتيجة صعوبة حالته»، مؤكدا في الوقت نفسه أن دار الحماية ستوفر ملجأ للطفل إذا تطلب الأمر لحين استكمال التحقيق مع والد الطفل وزوجته الثانية.

وأبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة أن الطفل (تحتفظ الصحيفة باسمه)، تعرض لحرق بالماء الساخن، مرجحين أن تكون بفعل زوجة والد الطفل، كما ثبت وجود آثار حرق سجائر على جسد الطفل.

واعتبرت المصادر أن الحالة شبهة جنائية، إذ تستكمل الأجهزة المختصة التحقيق في الحالة، إذ تشير المعلومات الأولية إلى أن الطفل مصاب بحروق من الدرجة الثانية، وأن والدته المطلقة لم تشاهد ابنها منذ خمسة أشهر تقريبا.

من جهتها، أبدت والدة الطفل مخاوفها من السماح لوالد الطفل باستلامه، ومغادرة المملكة هربا من العقوبة المتوقعة على من تورط في تعذيب فلذة كبدها، إذ أبلغت «عكاظ» أن زوجها السابق (والد الطفل)، حاول إخراج ابنه المعنف من المستشفى، إلا أن طلبه قوبل بالرفض.

واتهمت والدة الطفل زوجة طليقها بحرق ابنها، مشيرة إلى أن التعذيب حصل خلال سفر الطبيب (والد الطفل)، خارج المملكة، مستبعدة تورط طليقها في هذه الجريمة.

وأشارت إلى أن طلاقها وقع قبل أربعة أعوام، وأن مشهد ابنها أدخلها في حالة من البكاء والحرقة، مؤكدة في الوقت نفسه أن القضاء سينتصر لها ولولدها.

وحاولت «عكاظ» الحصول على اتصال من والد الطفل، إلا أن جواله مغلق طيلة الوقت.

الجربوع: عدم إسناد التحكيم للمرأة رفقا بها ورعاية لطبيعة تكوينها

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 15 ربيع الآخر 1431 - 31 مارس 2010 العدد 3470 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3470&id=142490&groupID=0

الرياض: فداء البديوي

أكد رئيس ديوان المظالم الشيخ إبراهيم الحقيل أمس أن التحكيم وسيلة سريعة لفض المنازعات التجارية وسط أجواء عمل تكفل السرية للمتنازعين وحرية العمل للمحكم ويحقق عددا من المزايا للمتخاصمين، مشيرا إلى تنفيذ التحكيم وفق إجراءات سريعة مقارنة بالمحاكم التي تلتزم بإجراءات نظامية مطوّلة ومتعددة ولها مدد محددة "لا فكاك منها"، وأن هيئات التحكيم تنفرد بنظر المنازعة المسندة لها دون غيرها.

جاء ذلك خلال افتتاحه ندوة التكامل بين التحكيم والقضاء التي نظمها مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس بالتعاون مع ديوان المظالم بحضور عدد من المسؤولين في السلك العدلي؛ و مستشار وزير العدل القاضي الدكتور عبدالله السعدان.

وأوضح القاضي بديوان المظالم محمد الجربوع في رد لسؤال لـ "الوطن" خلال مداخلات الندوة أمس، أن عدم إسناد التحكيم للمرأة ناتج عن الرفق بها ورعايتها لطبيعة تكوينها.

وأشار الجربوع إلى عدم جواز تعيينها قاضيا برأي جمهور العلماء في الفقه الإسلامي مستندين على شواهد من الكتاب والسنة مع وجود فارق بين طبيعة المرأة وطبيعة الرجل وما يصلح لكل منهما، في الوقت الذي أجاز علماء الحنفية تولي المرأة القضاء على أساس أخذ الشهادة منها، منبها إلى أنهم قالوا بإثم من ولاها.

في الوقت نفسه أشار الجربوع إلى أن النظام السعودي سكت عن ذلك كما سكتت جميع النظم، حيث لم تجز ولم تمنع إسناد التحكيم للمرأة. من جانب آخر، أكد الجربوع أن تعيين قضاة كفيفي البصر (في وقت سابق) لا يخل بالأحكام التي أصدروها ،لأن الاستعانة بهم كانت في وقت استثنائي لظرف استثنائي، وذلك ردا على سؤال لأحد حضور الندوة بشأن تعارض تعيين قضاة مكفوفي البصر (سابقا) ومخالفة ذلك للشروط المطلوب توافرها بالقاضي وفق النظام، موضحا أن تعيينهم من قبل ربما كان خاضعا لاعتبارات منها بلوغهم درجة عالية من العلم وللحاجة إليهم، لكن في الوقت الحالي يتم التقيد بالنظام، والنظام نص على الشروط المتعارف عليها.

كما أكد الجربوع أحقية رفع المحكم المعزول برضى طرفي النزاع لطلب أتعابه، موضحا تراوح نسبة الأتعاب وفقا لتقدير عمله وإن تم تقدير نسب المحامي المحكم بنسب متفاوتة بين 5،7،10% ، مشيرا إلى من تقدم للديوان بطلب 50% لأتعابه على التحكيم.وأوضح الخبير في المجال الفقهي والقضاء الشرعي عضو هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالله الخنين ردا على استفسار بشأن مدى قبول تنفيذ تحكيم المحكم المرأة أو غير المسلم في التحكيم الأجنبي لارتباط المملكة باتفاقيات دولية، أوضح أن التنفيذ على أساس خضوع ذلك لإجراءات الضرورة والنظر والحاجة لتداخل المملكة مع غيرها من الدول في اتفاقية تنفيذ الأحكام، أما التحكيم داخل المملكة فيخضع لعدم جواز أن تكون المرأة محكما؛ على أساس أنه لا يكون حكما إلا من يصلح أن يكون قاضيا.

وأكد الخنين في ورقته الخاصة برقابة القاضي قبل مباشرة إجراءات التحكيم أن وثيقة التحكيم أداة يستطيع بها القضاء المختص بالنزاع بسط سلطته على رقابة التحكيم قبل مباشرة إجراءاته، وعليه التحقق من شروط المُحكم وأهلية المحكِمين (الخصوم) وصفاتهم في مباشرة الخصومة من أصلاء ووكلاء، مع التأكد من موضوع التحكيم واختصاص هيئة التحكيم بالنزاع وصيغة وثيقة التحكيم، مشيرا إلى ربط التحكيم بإيداع وثيقته لدى المحكمة المختصة، مؤكدا أن مصادقته عليه إجراء سديد يحقق رقابة القضاء على إجراءات التحكيم قبل مباشرتها؛ بهدف اطمئنان أطراف الخصومة على عدم الطعن فيها بعد مباشرة التحكيم.

وأوضح أن المؤسسات الخيرية يسري عليها التحكيم كما يسري على الشخصيات المعنوية.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

الإستراتيجية تركز على الفقر والبطالة وغلاء المعيشة .. الدريس لـ عكاظ :

برنامج لاحتواء فئات ظهر عليها الانحراف الفكري

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1431/04/15 هـ 31 مارس 2010 م العدد : 3209
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100331/Con20100331341450.htm

فالح الذبياني ـ جدة

أبلغ «عكاظ» المشرف على كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري الدكتور خالد الدريس أنه سيتم الانتهاء من صياغة الاستراتيجية الوطنية للأمن الفكري قبل نهاية العام الجاري، مؤكدا أنها في مرحلة المراجعة النهائية، وسيتم استطلاع آراء قادة الرأي والفكر في حلقات نقاشية في مختلف مناطق المملكة، ومن ثم إرسالها للتحكيم قبل تسليمها لجهة الاختصاص.وأضاف في حديث لـ«عكاظ» أن الاستراتيجية التي يوليها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أهمية كبيرة، وتنطلق من رؤية وطنية شاملة تستهدف ترسيخ الانتماء الوطني، وتعزز قيم المجتمع ومبادئه السليمة، وتقوي أواصر التلاحم وروابط الائتلاف بين أبناء الوطن، بعيدا عن الفتنة وممارسة الاحتراب الفكري، والتصنيفات المؤدية إلى زرع بذور الشقاق والانقسام.وذكر أن «الاستراتيجية تتكامل مع خطط التنمية الوطنية التي تعتبر الإنسان أساس التنمية وركنها المتين، وتتوافق توجهاتها مع الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية للخطط التنموية الوطنية». وذكر أن ملفات الفقر والبطالة وغلاء المعيشة وندرة الوظائف أحد أسباب نقاط الضعف المؤثرة سلبا في الأمن الفكري، مؤكدا في الوقت نفسه أن الاستراتيجية تهتم بالفكر بصفة أساسية، وستقدم عبر برنامج استشراف رصدا دوريا لهذا الظواهر وغيرها من المؤثرات السلبية أو الإيجابية، من خلال تقديم مقترحات عملية لصاحب القرار وبشكل سنوي أو نصف سنوي، ورصد لقوة هذا العامل أو ضعفه واستشراف السيناريوهات المستقبلية في ذلك.وعن الشرائح التي تخاطبها الاستراتيجية، ذكر أنها تشمل كل الأطراف المؤثرة في صناعة الفكر وتوجيهه، وتركز على خمسة محاور هي: السياسي الاقتصادي، والديني الإرشادي، والتربوي التعليمي، والأسري الاجتماعي، والثقافي الإعلامي، مع تركيز على فئة الشباب لأنها هي الأكبر والأهم. وكشف عن تخصيص ملف كامل في الاستراتيجية لتدريب أئمة المساجد والدعاة إلى جانب شريحة واسعة من المعلمات والمعلمين ورجال الأمن، لتوعيتهم بأهمية الأمن الفكري وضرورة تحصين الجيل ضد مهددات الأمن الوطن والوحدة الوطنية، مؤكدا أن هذا البرنامج سينفذ بالتعاون مع الوزارات المعنية، وسيتم تصميم حقائب تدريبية مناسبة.وذكر أن فريق العمل درس مسببات الانحراف الفكري، الذي يقود إلى الإرهاب وتنفيذ أعمال إجرامية، واتضح أن العوامل المؤثرة تنقسم إلى مجموعتين؛ عوامل خارجية مهيئة وممهدة للانحراف الفكري، وعوامل داخلية في صلب الفكر نفسه تؤدي إلى ضعف المناعة الفكرية.وعن الجهة التي ستناط بها مسؤولية متابعة تنفيذ الاستراتيجية، قال «الاستراتيجية تحظى بمتابعة واهتمام من الأمير نايف بن عبد العزيز، وقد وجه 16 خطابا للجهات الحكومية المعنية للتعاون مع أعضاء كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري في جامعة الملك سعود في إعدادها، وكل الجهات ذات الصلة بالمحاور المذكورة آنفا سواء أكانت حكومية أو أهلية، فهي معنية بتنفيذ الاستراتيجية حين إقرارها، وقد وضحنا في كل برنامج من برامجها المتنوعة التي بلغت 11 برنامجا تحديد جهات التنفيذ الرئيسة والجهات المتعاونة».أما مسؤولية المراقبة -والحديث هنا للدريس- فإن الأمر متروك لصاحب القرار، حيث ستخضع الاستراتيجية بعد تسليمها نهائيا إلى فحص عدد من الجهات العليا في الدولة، مسؤوليتنا تنحصر في تقديم مقترحات حول ذلك لانسيابية آليات التنفيذ، ولكن البت النهائي في هذه الجزئية لم يتقرر الآن.وأفصح عن وجود برنامج «احتواء»، هدفه احتواء الفئات المهددة التي ظهرت عليها علامات الانحراف الفكري ولم تنخرط فعليا في أعمال مهددة للأمن الوطني ، مؤكدا أن هذا الباب جاء استجابة لرغبة أولياء أمور الشباب في وجود جهات مدنية كمستشفيات الأمل تقوم من خلال عيادات تعديل السلوك بالاحتواء المبكر لأولئك الشباب، بتوجيههم فكريا بصورة علمية مدروسة، مبينا أن هذا البرنامج سوف يساعد الأسر كثيرا على المبادرة في تقويم انحرافات أبنائهم دون خوف من إيقافهم أمنيا، لأن المعلومات الشخصية ستعامل بسرية كما في التجربة الناجحة لمستشفيات الأمل.

امتناع 146 عاملة نظافة في مستشفى الملك عبدالعزيز يعطل 13 جراحة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 31 مارس 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/125287

جدة - إيمان السالم

أربك امتناع 146 عاملة نظافة في مستشفى الملك عبدالعزيز في جدة أمس، عن أداء مهماتهن اعتراضاً على عدم صرف رواتبهن لأشهر عدة، سير العمل في المنشأة الطبية، وأسهم في إيقاف 13 عملية جراحية بين خطرة ومتوسطة.

وفيما أكد مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود لـ«الحياة» احتواء مشكلة العاملات مع الشركة المشغلة لهن، وعودة الأمور إلى طبيعتها في المستشفى، أفاد عدد من العاملات أنهن لا زلن متوقفات عن العمل، لعدم صرف رواتبهن، وإنهاء مشكلتهن.

وأوضحت إحدى العاملات لـ«الحياة» أنها لم تتسلم رواتبها منذ أربعة أشهر، لافتة إلى أنها باتت تجد صعوبة في توفير أساسيات الحياة كالطعام والشراب.

وبينت أنهن حين يطالبن بحقوقهن يرد المسؤولون عليهن بـ «ممنوع الحديث»، متمنية أن تنتهي المشكلة التي لا تزال قائمة، وتعاد حقوقهن إليهن. وأشارت إحدى العاملات إلى أن معاناتهن لم تقتصر على عدم تسلم رواتبهن، بل امتد إلى السكن الذي يعشن فيه، موضحة أنهن يقطن في مساكن تحوى دورات مياه متهالكة، تفتقد عمليات السباكة، فضلاً عن اكتظاظ غرفهن بالحشرات والفئران.وذكرت أن إحدى زميلاتها جاءت تركض إليها تعاني من فأر التهم إصبعها، مشيرة إلى أنها نقلتها إلى الطوارئ لتتلقى إبراً وأدوية تحميها من الإصابة بالتسمم.

بدورها، أفادت إحدى مشرفات النظافة في المستشفى (فضّلت عدم ذكر اسمها) أن الشركة المشغلة لم تسلم العاملات رواتبهن لأشهر ديسمبر ويناير وفبراير ومارس، مشيرة إلى أن الأمر لم يقتصر على العاملات الوافدات، «بل حتى السعوديات يعانين من تأخر رواتبهن منذ نحو ستة أعوام».

فيما أعرب عدد من المرضى عن استيائهم من توقف العمل في المستشفى، ما أسهم في تأجيل عمليات كان من المفترض أن يخضعوا لها يوم أمس، مشيرين إلى أن ذلك عطّلهم، وأعادهم إلى المربع الأول من حيث حجز مواعيد جديدة، بعد أن بلغوها بشق الأنفس.ولفت حاتم منشي أن زوجته ميسون كان من المفترض أن تخضع لعملية في الرحم يوم أمس الثلثاء، وحضرت على الموعد وهي صائمة، بيد أن الطبيب اخبرهم عن وجود مشكلة في غرفة العمليات، موضحاً أنه بعد أن تقصى الأمر تبين له أن توقف عاملات النظافة عن العمل أسهم في إحداث حال من الإرباك داخل المستشفى.

وذكر أنه عندما طلب من الطبيب تحديد موعد جديد لإجراء العملية، أجابه الأخير أنه لن يستطيع فعل ذلك، إلا بعد انتهاء المشكلة داخل المستشفى. من جهته، أكد المواطن علي الزهراني أن تأجيل العملية التي كان مقرراً أن تجريها زوجته ابتسام أمس، أدخلها في حال من الإحباط، لافتاً إلى أنها تعاني من تكيس في الرحم يستوجب إجراء عملية جراحية عاجلة.

وقال: «كان يوم أمس الموعد الثالث الذي يؤجل، فقبل أسبوعين حضرت مع زوجتي وقرر الأطباء إرجاء العملية، لعدم توافر سرير، وفي الأسبوع الثاني أجلت العملية لنفس السبب السابق، وحين اقتربنا من إنهاء معاناتنا يوم أمس، امتنع عدد من العاملات عن أداء مهماتهن، ما أسهم في تأجيل العملية للمرة الثالثة»، مشيراً إلى أن ذلك أدخله في حال من الإرباك، وبات عاجزاً عن طلب إجازة اضطرارية من عمله بعد أن استنفد رصيده.

فيما أعرب أحد المسؤولين في المستشفى عن استيائه مما وصفه بتجاوزات عاملات النظافة، مشيراً إلى أن غياب الرادع لهن أسهم في تماديهن.

وطالب إدارة المستشفى باتخاذ إجراءات صارمة ضد المتهاونات منهن، لا سيما مع وجود العديد من المرضى الذين يحتاجون إلى تغيير الضماد، والمكوث في بيئة صحية نظيفة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إنشاء مركز للبحوث والدراسات الإنسانية في جامعة الملك عبد العزيز

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 15 ربيع الثاني 1431 هـ الموافق 31 مارس 2010 العدد 6015
http://www.aleqt.com/2010/03/31/article_371940.html

جدة – واس:

أنشأت جامعة الملك عبد العزيز في جدة مركز البحوث والدراسات الإنسانية لتقديم الخدمات العلمية كافة من بحوث ودراسات والإسهام في تقديم حلول عملية ورصد القضايا والمعوقات في مجالات الدراسات الإنسانية والقيام بدراسات ميدانية والتقييم العلمي المنهجي للحد من تفشي الظواهر السلبية وتكوين علاقات تعاون بين المركز ومؤسسات محلية وعربية وأجنبية .

وأوضح الدكتور سعيد بن أحمد الأفندي مدير مركز البحوث والدراسات الإنسانية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الملك عبد العزيز، أن إنشاء هذا المركز جاء تماشيا مع ما تشهده السعودية من نهضة علمية وتعليمية في شتى المجالات ومنها مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تؤدي دورا في بناء الإنسان فكريا وثقافيا واجتماعيا ونفسيا. وترصد الظواهر التي تؤثر سلبا في تقدم المجتمعات وازدهارها .

وذكر أن المركز يضم اثنتي عشرة وحدة بحثية تهتم بدراسة القضايا الإنسانية المتصلة بالمجتمع السعودي وهي: وحدة بحوث الأسرة ،ووحدة بحوث المخدرات ،ووحدة بحوث مشكلات الشباب، ووحدة المواطنة والمسؤولية الاجتماعية ،ووحدة الثقافة والهوية ،ووحدة بحوث الموهبة والإبداع، ووحدة بحوث دراسات الجريمة، ووحدة بحوث الاتجاهات والرأي العام، ووحدة دراسة السكان والتخطيط الاجتماعي ،ووحدة الإنماء اللغوي، ووحدة دراسات المرأة، ووحدة الترجمة.

العيوني: كل حالات الإهمال تعتبر عنفا

أكثر من 60٪ من حالات التسمم تحدث للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 15 ربيع الآخر 1431 - 31 مارس 2010 العدد 3470 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3470&id=142430&groupID=0

الدمام: نورة الهاجري

أكدت رئيسة فريق الحماية في وزارة الصحة بالمنطقة الشرقية الباحثة والاستشارية الدكتورة هدى العيوني أن إهمال الأطفال الذي ينتج عنه ضرر للطفل كالتسمم وتناول السموم في المنزل يصنف كنوع من أنواع العنف، وأن أي حالة إهمال للأطفال هي صورة من صور العنف، وتعتبر جريمة يتم التعامل معها في لجان الحماية، والتحقيق مع الوالدين بسببها، مشيرة إلى أن الخط الساخن لتلقي بلاغات العنف الأسري هو 1919 .

وقالت الدكتورة العيوني لـ " الوطن" إن حالات التسمم تحال إلى قسم الحماية، كونها تصنف كحالة إهمال مما يجعلها تدخل في إطار العنف ضد الطفل، موضحة أنه لم يتم تشفير عدد الحالات المتسممة في غالبية المستشفيات بالمنطقة، مشيرة إلى توجه جميع الجهات حاليا إلى تشغيل نظام الشفرة الذي يقدم إحصائيات ويصنفها حسب نوعيات الحالة ليتم تصنيف نسب التسمم وأسبابها والمواد السامة الأكثر تعرضا لها، مؤكدة أن الطفل يتسمم عند تناوله للمواد التنظيفية والتعقيمية والمسلكة، كما يتسمم الطفل من تناول الأدوية التي يتركها أشخاص بالغون بالأسرة قريبة من متناول يد الأطفال، موضحة أن التسمم يكون عادة إما بالأدوية أو المواد المنزلية، وهي الأكثر شيوعاً بين كل طبقات المجتمع، داعية إلى إبعاد جميع المواد الضارة والمنظفات والمواد الصحية عن متناول الأطفال، وتحديد أماكن خاصة بها مرتفعة وبعيدة عن الطفل.

وعن التعامل مع الحالات قالت الدكتورة العيوني إنه يتم التحقيق في المرة الأولى من تسمم الطفل لأن الإهمال يعتبر حالة عنف غير مقصود، ولا يتم العقاب، وإنما فقط التوعية، موضحة أنه في حال تكرر حادث التسمم فيعتبره التحقيق عنفا، حتى لو كان غير مقصود، وتتم إحالة ولي الأمر أو الأم إلى الشرطة والجهات الأمنية، مشيرة إلى أن المرحلة العمرية التي تتعرض لحالات العنف بالإهمال أغلبها أقل من ست سنوات.

وأشارت الدكتورة العيوني إلى أن العلاج بالكي يعتبر أيضا من مظاهر العنف، حتى لو كان غرضه العلاج للطفل فهو عنف، معللة ذلك بأن من حق الطفل إنسانيا أن يكبر وجسمه سليم بدون سمات وعلامات حروق.

من جهتها أكدت مديرة إدارة المركز الإقليمي لمراقبة السموم بصحة الشرقية الدكتورة مها المزروع أن "حالات تسمم الأطفال تشكل النسبة الأكبر في حالات التسمم التي تصل المديرية، مؤكدة ارتفاع نسبة حالات العنف بنوعية الإهمال بالمملكة مقارنة بالعنف العالمي، في حين تنخفض نسبة العنف في صورة الإيذاء المقصود مقارنة بنسب العنف العالمية.

وطالبت الدكتورة المزروع الجهات المعنية بمسح ميداني ورصد عملي لحالات الإهمال ضد الطفل ثم تحدد تنظيمات وآلية على ضوئها تصدر التشريعات لوضع إستراتيجية تنظيمية لمواجهته، داعية إلى التوعية التنظيمية وعدم الاكتفاء بالتوعية الاجتماعية.

وتشير إحصائيات من منظمة الصحة العالمية إلى أن أكثر من 60% من حالات التسمم تحدث للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، ويرجع السبب إلى أن الأطفال من سن الخامسة يميزون ويستكشفون أي مادة بإحدى الطرق الثلاث التالية: التذوق، الشم، واللمس.

كما تشير الإحصائيات أيضاً إلى أن البنادول أو دواء الأسيتومينوفن (Acetomenophen) المستخدم للصداع والألم هما أكثر الأدوية شيوعاً في التسمم عند الأطفال، كذلك تعد المنظفات المنزلية من أكثر المواد المنزلية المسببة للتسمم.

عشرينية تستنجد للخلاص من زوجها المسن

هربت من عذاب أبيها ووقعت في جحيم زوج مسن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع الاخر 1431هـ - 31 مارس 2010م - العدد 15255
http://www.alriyadh.com/2010/03/31/article511865.html

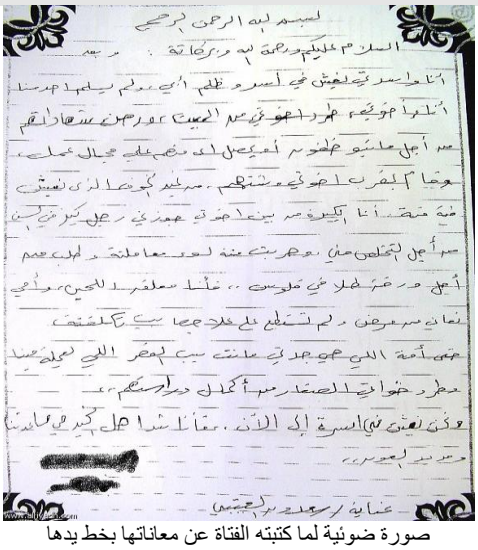

صورة ضوئية لما كتبته الفتاة عن معاناتها بخط يدها

كتب – سعدون الثبيتي

استنجدت فتاة عشرينية بأهل الخير وبالجمعيات الحقوقية المتخصصة عبر (الرياض) لإنقاذها وفك أسرها بتطليقها من زوجها الستيني الذي فرّت من قسوته منذ نحو 4 أعوام. الفتاة (ن) -تحتفظ الرياض باسمها كاملاً- قالت إنها وافقت على الاقتران بالستيني رغماً عنها للهروب من حياة الظلم التي تعانيها هي ووالدتها وأشقاؤها العشرة والتي فرضها والدها على جميع أفراد أسرتها، حيث اعتاد على طرد الأبناء ومنعهم من الحصول على وظائف حتى لا يستقلون بحياتهم عنه، كما انه يمنعهم من صلة رحمهم أو زيارة احد لهم في منزلهم. وتضيف الفتاة التي طرحت معاناتها عبر (الرياض) أنها رضخت ووافقت رغماً عنها على الزواج برجل يماثل والدها في السن حيث كانت تمني النفس بحياة هانئة بعيدة عن الجبروت والظلم الذي كانت تعيشه في منزل والدها، لكن سرعان ما تبددت تلك الأمنيات مع مرور الأيام الأولى مع الزوج الستيني والذي كافأها بالضرب خلال الشهر الأول.

وتقول: حاولت أن أتحمل ظلم الزوج كي لا أعود مرة أخرى للحياة المظلمة التي عشتها -وما زلت- في كنف الأب لكن ذلك لم يدم سوى أربعة أشهر فقط، بعدها هربت من منزله دون رجعة.. وها أنا منذ نحو أربعة أعوام وأنا اطلب الطلاق لكنه يرفض رفضاً قاطعاً ويطالبني بدفع مبلغ 50 ألف ريال حتى أتمكن من الحصول على حريتي المتمثلة في ورقة طلاقي).

وتناشد الفتاة الضحية المحسنين والموسرين وكذا الجمعيات الحقوقية التفاعل مع مشكلتها سعياً لإنهاء معاناتها بالطلاق في المقام الأول ومن ثم إنهاء معاناة أسرتها من تسلط والدها وسيطرته المذلة لها ولوالدتها وأشقائها وشقيقاتها اللاتي منعهن من إكمال دراستهن إضافة إلى حرمان أشقائها من البحث عن وظائف بل زاد في تكرار الضرب وكيل الشتائم لهم إلى ان وصل الحال بأخيها الأكبر إلى المرض النفسي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق الإنسان في التاريخ الإسلامي

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 14 ربيع الثاني 1431 هـ الموافق 30 مارس 2010 العدد 6014
http://www.aleqt.com/2010/03/30/article_371404.html

د. عبدالله محمد السهلي

تتناول الدوائر السياسية في الغرب، ومن ورائها الآلة الإعلامية بوسائلها المختلفة ملف حقوق الإنسان بدرجة عالية من الاحترافية، لاسيما وقد ارتدت ثوب المُبشر بها، والمنقذ من ويلات انتهاكها، يتم هذا التبشير بحقوق الإنسان من خلال سياسة إعلامية تؤدلج الحقوق برمتها وتصبغها بمكافيليتها وبراجماتيتها، هذه السياسية يقابلها في عالمنا الثالث خطابان وبطبيعة الحال سياستان، الخطاب الانهزامي الذي نسمعه هنا وهناك بأصوات لا يخفانا لحنها، تحت ذرائع مختلفة منها ضغط الواقع المُعاش في بعض الأقطار الإسلامية أو غيرها، والخطاب الثاني الخطاب المُدافع عن حقوق الإنسان، وهذا الخطاب برغم سلامة مقصده إلا أنه يستبطن اللغة الاعتذارية التي يحتاج أصحابها بالفعل إلى جُرعةٍ كبيرةٍ من الثقة بالذات والمنهج. إن الحديث عن حقوق الإنسان هو نوع من أسلمة المؤسلم وتأصيل المؤصل، وإن من نافلة القول إن الإسلام جاء نصاً وروحاً من أجل الإنسان هذا على مستوى النظرية، أما على مستوى التطبيق فلم يعرف التاريخ عبر مسيرته البشرية الطويلة حفظاً للإنسان وحقوقه أكثر من حفظها في كنف الإسلام ومحضن الدولة الإسلامية منذ عهد السيرة النبوية فالخلافة الراشدة حتى تتابع الدول الإسلامية بعدها، أقول هذا لأن هناك من يُنظرّ، ويعيد ويكرر أن حقوق الإنسان انتهت بانتهاء عصر الخلافة الراشدة، وهذا الكلام هو في حقيقته نوعٌ من الافتراء، تكذبه حقائق التاريخ، متى ما درست بتجرد وإنصاف دراسة متأنية مقارنة، يشهد بهذا المؤرخون المحققون من المسلمين، والمنصفون من الأعداء ـ والفضل ما شهدت به الأعداء، يقول جوستاف لوبون: فالحق أن الأمم لم تعرف فاتحين راحمين متسامحين مثل العرب ولا دينا سمحا مثل دينهم. ويتحدث عن صور من معاملة المسلمين لغير المسلمين فيقول: وكان عرب إسبانيا إضافة إلى تسامحهم العظيم يتصفون بالفروسية المثالية فيرحمون الضعفاء ويرفقون بالمغلوبين ويقفون عند شروطهم وما إلى ذلك من الخلال التي اقتبستها الأمم النصرانية في أوروبا منهم أخيرا. ويقول المستشرق دوزي: "إن تسامح ومعاملة المسلمين الطيبة لأهل الذمة أدى إلى إقبالهم على الإسلام وأنهم رأوا فيه اليسر والبساطة مما لم يألفوه في دياناتهم السابقة". ويقول المستشرق ديورانت: "لقد كان أهل الذمة المسيحيون والزرادشتيون واليهود والصابئون يستمتعون في عهد الخلافة الأموية بدرجة من التسامح لا نجد لها نظيرا في البلاد المسيحية في هذه الأيام". كما يورد فيليب حتى في كتابه (تاريخ العرب المطول) شهادته يقول "وأقام الذميون في مزارعهم ومنازلهم الريفية، وتمسكوا بتقاليدهم الثقافية، وحافظوا على لغاتهم الأصلية؛ فكانت لهم الآرامية والسريانية لغة في سورية والعراق، والإيرانية في فارس، والقبطية في مصر... وفي المدن تقلد النصارى واليهود مناصب مهمة في دوائر المال والكتابة والمهن الحرة، وتمتعوا في ظل الخلافة بقسط وافر من الحرية، ونالوا كثيراً من التساهل والعطف"، بل نجد من اليهود والنصارى من تقلد مناصب قيادية وحقائب وزارية مثلا منهم عبدون بن صاعد.. وكان للمتقي وزير نصراني، كما كان لأحد بني بويه وزير آخر. أما المعتضد فقد جعل في المكتب الحربي لجيش المسلمين رئيساً نصرانياً. ولقد لقي اليهود من محاسن المسلمين فوق ما لقيه النصارى وقد وجد المقدسي سنة (985م) - كما يذكر عماد الدين خليل - أن أكثر الصيارفة وأرباب البنوك في سورية يهود، وأكثر الكتبة والأطباء نصارى. ونرى في عهد عدد من الخلفاء منهم المعتضد أنه كان لليهود في الدولة مراكز مهمة. وكان لهم في بغداد مستعمرة كبيرة ظلت فيها مزدهرة حتى سقوط المدينة. وقد زار هذه المستعمرة بنيامين التطيلي نحو سنة (1169م) ، فوجد فيها عشر مدارس للحاخامين، و23 كنيساً، وأفاض بنيامين في وصف الحفاوة التي لاقاها رئيس اليهود البابليين من المسلمين، بصفته سليل بيت داود النبي - عليه السلام. ولعلي أختم بمقولة هنري دي شامبون مدير مجلة "ريفي بارلمنتير" الفرنسية حيث قال: لولا انتصار جيش شارل مارتل الهمجي على العرب المسلمين في فرنسا لما وقعت بلادنا في ظلمات القرون الوسطى ولما أصيبت بفظائعها ولا كابدت المذابح الأهلية التي دفع إليها التعصب الديني المذهبي، لولا ذلك الانتصار الوحشي على المسلمين في بواتييه لظلت إسبانيا تنعم بسماحة الإسلام ولنجت من وصمة محاكم التفتيش ولما تأخر سير المدنية ثمانية قرون، ومهما اختلفت المشاعر والآراء حول انتصارنا ذاك فنحن مدينون للمسلمين بكل محامد حضارتنا في العلم والفن والصناعة مدعوون لأن نعترف بأنهم كانوا مثال الكمال البشري في الوقت الذي كنا فيه مثال الهمجية". بالله عليكم معاشر القراء هل رأيتم ديناً أرحم من الإسلام بالإنسان وأحفظ لحقوقه؟! ثم هل أدركتم مدى جنايتنا على أنفسنا وعلى العالم من حولنا في عدم نشر هذه الإنسانية الرحيمة؟!، ثم هل يدرك الغرب مدى الوحشية والهمجية التي ينتهجها نحو الإنسانية باسم حقوق الإنسان؟! نعم يا هنري دي شامبون نحن نشهد والتاريخ يشهد وأفغانستان والعراق والصومال وفلسطين تشهد مدى همجية الغرب المعاصر وشهوته للقتل والتدمير!

هيئة حقوق الطلاب!!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 بيع الاخر 1431هـ - 30 مارس 2010م - العدد 15254
http://www.alriyadh.com/2010/03/30/article511313.html

محمد بن حمود المشعلي

استؤنف العام الدراسي الجديد وانطلق الطلاب إلى المؤسسات التعليمية بكل همه ونشاط ،وقام طلاب الجامعات بالذهاب إلى جامعاتهم بكل شوق واشتياق فهذا ذهب مبكراً لكي يقوم بلقاء زملائه قبل أن يبدأ اليوم الدراسي ، نعم حضر ذلك الطالب المسكين واسمح لي أيها القارئ أن أطلق عليه هذه العبارة وأنت كذلك سوف تطلقها بعد أن تقرأ هذه الكلمات، فبعد أن قامت إدارة الكلية بنشر الجداول وأسماء أعضاء هيئة التدريس الذين سيقومون بتدريس أولئك الضعفاء تباشر البعض بأسماء الأساتذة المعروفين لديهم وسكتوا عن المسكوت عنه كما أن البعض وضعت أسماؤهم في قاعات دراسية مهيأة تهيئة كلية من جميع النواحي وبالعدد المناسب لعدد الطلاب في القاعة الواحدة ، نعم تباشر بعض الطلاب بتلك الأمور وهذا من الوجه الأول و لكن من خلال النظر للوجه الآخر وهو الكفة الراجحة نجد أن الطالب في الجامعة هو الضحية الوحيدة و بعد أن وزعت المحاضرات الأسبوعية على أولئك الطلاب قام البعض يدعو ثبورا ويندب نفسه وحظه فقد وضع اسم ذلك الطالب عند نفس الأستاذ الذي درسه في الفصل الماضي والذي مارس مع الطلاب ما يسمى بالمجزرة الجماعية ومع ذلك أصبح في تلك القاعة ما يسمى بالاستثناءات أو بما يطلق عليه (بالشواذ) فقام أحد الشواذ بمراجعة معلمه الفاضل بسبب دنو درجته مع العلم بأنه من الأوائل على بلده فأجابه ذلك الأستاذ المخلص بعبارة لطيفه جداً حيث قال (احمد ربك أنت في الأصل راسب و لكني رحمتك و نجحتك) وفي الحقيقة ذلك المعلم رحيم حيث اتسعت نفسه الفاضلة لرحمة ذلك المسكين أما زميل ذلك المعلم فهو بمرتبة أستاذ مشارك وقد أطلق عليه الطلاب اسم (السفاح) فلا يقبل منه حق ولا باطل فيتعامل مع الكل بكل عنفوان وأما ذلك العميد ووكيل تلك الكلية فان الأصل عندهم (أن كل طالب الأصل فيه الكذب إلا ما دل عليه الدليل) والكثير من تلك الصور وأما ذلك المعلم المتعاقد الذي أتى للتدريس هنا فان تخصصه نادر جداً جداً وهو قد خضع لواحد من ثلاث طرق معلومة وهي إما عن طريق اختياره من أحد زملائه الذين درسوا معه في الخارج أو لوجود مؤلفات له أو عن طريق الترشيح من أحد المتعاقدين الذي قام بخدمة العميد أو وكيله فلم يردوا له طلبا بعدها قط وما علم أولئك الفضلاء أن هذا الشخص لا يستطيع إيصال المعلومة للطلاب مع أن لديه بحوثاً نادرة جداً ولو أنهم فرَّغوه لوحدة البحوث لكان خيراً لهم وغير ذلك ممن كسروا اللوائح والأنظمة الداخلية للجامعات فجعلوا الدرجات (سلطة تقديرية) بيد المعلم وغير ذلك من ألوان الظلم للطلاب سواء مع معلميهم أو مع مشاكلهم مع الجو الدراسي فخذ مثلاً تلك القاعات المتهالكة والمزدحمة أو حتى بدون تكييف ومع ذلك أنا لا أعمم ذلك كما أسلفت ولكن هذا واقع لا بد أن نؤمن به ، حتى صرخ أحد الطلاب عندما سئم تلك الحياة وقال أين هيئة حقوق الحيوان لتنظر أحوال الطلاب المستضعفين .

جمعيات تعاونية في خدمة المواطن

المصدر: جريدة الوطن السبت 11 ربيع الآخر 1431 - 27 مارس 2010 العدد 3466 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3466&id=18527&Rname=284

صلاح الدين خاشقجي

في مقالي السابق، دعوت القطاع العام ممثلا في الحكومة إلى العودة إلى إنشاء شركات بغرض حل المشكلات الاقتصادية المستجدة. أحد الأمثلة على هذه الشركات، طرحه القراء في تعليقاتهم، وهو إنشاء جمعيات تعاونية. فهذه الجمعيات ستوفر للمواطنين السلع الضرورية بأسعار مخفضة. بالإضافة إلى ذلك، ولأنها تابعة للقطاع العام، فإن هذه الجمعيات ستقوم بتوظيف السعوديين. وكما هو معروف، فإن قطاع تجارة المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية يعتمد على عدد كبير من العمال، والذين تتنوع وظائفهم بين الإدارية وخدمة الزبائن وتوصيل البضائع والمخزون والمبيعات.

معظم هذه الوظائف تعد وظائف دونية من وجهة نظر المجتمع. ولكن يمكن لهذه الجمعيات التعاونية الحكومية تغيير هذه النظرة بتقديمها رواتب وحوافز عالية. وبما أن هذه الجمعيات التعاونية تستهدف خدمة المواطنين بتقديم سلع مخفضة، وأنها لا تستهدف الربحية مثل متاجر القطاع الخاص، فمن الممكن أن توزع الأرباح المحققة على الموظفين.

وعلى الرغم من كون هذه الجمعيات التعاونية تقدم خدمة أساسية للمواطن تتمثل في تخفيض فاتورة مشترياته، فإنها قادرة على تحقيق الربحية. وحتى وإن باعت بضائعها بسعر التكلفة، فإنها تشتري هذه البضائع بالدفع الآجل، وتقبض الثمن من المستهلك النهائي مقدما. وبذلك يتاح لها استثمار المبالغ النقدية المتحققة نتيجة البيع حتى يحين وقت السداد، والذي قد يتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر. ولكن لضمان نجاح مشروع الجمعيات التعاونية، فمن اللازم ضبط المصاريف والتكاليف. إذ إن أكثر ما يكلف متاجر المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية هو تخزين البضائع والتلفيات الناتجة عن البضائع المهلكة. ولذلك فإن أحد أهم أهداف الجمعيات التعاونية هو إبقاء بضائعها على الرفوف لأقل فترة ممكنة لتجنب تحميل المستهلك تكاليف مضافة ناتجة عن العمليات اللوجيستية للمتجر. ولكي تتمكن الجمعيات من بيع بضائعها بالسرعة اللازمة، فإنها بحاجة إلى التعاون مع المستهلكين بتقديم المعلومات. وعلى كل جمعية تخدم مجموعة من المواطنين معرفة احتياجات هذه الأسر من البضائع. مما سيمكنها من تحديد أولوية كل سلعة، والكمية اللازمة منها للحي أو المنطقة، وبالتالي توقيت وضبط فاتورة مشتريات الجمعية.

وبناء على ماسبق، نجد أن المواطن مطالب بتحمل جزء من المسؤولية لتحقيق أي من الأهداف التي ينشدها هو في الأساس. وليس بالضرورة أن يتحمل القطاع العام مسؤولية التنفيذ، وإن كان هو الأقدر على ذلك. فمن الممكن أن يتعاون المواطن مع الشركات المتخصصة في مجال بيع المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية من القطاع الخاص.

ولكن حتى يتمكن المواطن من التعاون مع القطاع الخاص، فلابد من تغيير النظرة الاستغلالية التي ينظر بها القطاع الخاص إلى المواطن، كونه مستهلكا للمنتجات، عوضا عن النظر إليه كجزء وشريك في المجتمع.

المرأة والسفر

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 11 ربيع الثاني 1431 العدد 13694
http://www.al-jazirah.com/20100327/ar4.htm

عبد العزيز السماري

قد نختلف عند تناول قضايا حقوق المرأة في المجتمع، فهي متشعبة وتحتاج إلى مجلدات عند التفصيل، ولكن قد نتفق أن المفاهيم الدينية والقبلية لها التأثير الأكبر على المرأة، لكنني سأتناول قضية ظاهرة وتواجهها المرأة كثيراً في الآونة الأخيرة، وهي قضية المرأة والسفر، فعلى سبيل المثال يريد البعض منها أن تقر في بيتها، ولا تخرج أو تسافر إلا بموافقة ولي أمرها، بينما يجد آخرون في تحديد حركتها هضماً لأدنى حقوقها الطبيعية، وفيها إهانة وعدم ثقة في المرأة..

دائماً ما نتحدث بإسهاب عن دور المرأة في بناء الأسرة الصالحة، وفي فضل الأم ورفعة مكانتها عند الله عز وجل إلا أن صورة التناقض تبرز عند الاطلاع على بعض المعوقات التي تواجهها المرأة عند السفر، فعلى سبيل المثال عندما تتقدم سيدة أعمال أو أستاذة جامعية أو طبيبة أو معلمة أو أم أفنت عمرها في إعانة وتربية أسرتها، طلباً للحصول على جواز سفر يأتي الجواب المشروط بموافقة ولي الأمر، وأن القُصَّر والنساء يحتاجون إلى موافقة من ولي الأمر لاستخراج جواز سفر..

أي أن الشاب المراهق ذا الثمانية عشر عاماً يملك الصلاحية لاستخراج جواز سفر والسفر أيضاً دون موافقة ولي الأمر، بينما لا تملك المرأة البالغة والناضجة والناجحة في حياتها العملية والأسرية ومربية الأجيال قرارها في الحصول على جواز سفر أو السفر دون موافقة خطية من زوجها أو ولي أمرها..

أعترف أنني لا زلت أجد المعاناة في الحصول على إجابة مقنعة لهذا التمييز بين الرجل والمرأة، قد يحاول البعض أن يعطي لهذه النظرة الدونية للمرأة خلفية شرعية، وأنهن مهما علا شأنهن العلمي والأسري والاقتصادي لا يستحقن الثقة، بينما يستحقها شاب مراهق لم يحقق أي نجاحات في حياته، أو أنهن يختلفن في طبيعتهن عن الرجل، ولذلك يجب مراقبتهن والخوف عليهم من غرائزهن. حسب وجهة نظري يكمن سوء الفهم في إدراك مقاصد الأحكام الفقهية في صدر الإسلام، والنظر إليها على أنها أحكام مطلقة، لكن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان، فالسفر في تلك الأزمنة كان محفوفاً بالمخاطر، إذ يصعب على المرأة السفر عبر الصحاري والمسافات الطويلة، وتحتاج إلى الرجل من أجل تأمين السلامة لها في طريق السفر، وتؤكد الأحاديث الشريفة على السفر الطويل (عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم». وفي رواية صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسافر المرأة يومين من الدهر إلا ومعها ذو محرم منها أو زوجها» وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة»... كان المنع مرتبطاً بمدى الأمن في الطريق، والدليل تحديد منع السفر في رحلة اليومين والثلاثة، ولم يكن المنع لعدم الثقة أو لاختلال في عقلها أو لسبب ضعف في دينها، وهو ما يخالف البديهة والفطرة، والدين الإسلامي دين الفطرة، إذ لا يعقل أن يكون الشاب المراهق أكثر رجاحة في العقل من أستاذة جامعية على سبيل المثال، لذلك أجد أن اشتراط موافقة ولي الأمر الذكر لسفر المرأة البالغة حالياً ليس له مبرر، فالرحلة الجوية الحالية إلى أبعد نقطة على سطح الأرض لا تتجاوز الأربع والعشرين ساعة، بالإضافة لتوفر الأمن والراحة في وسائل السفر الحالية.. الجدير بالذكر أن المحكمة الدستورية في الكويت في أكتوبر 2009، أصدرت قراراً بمنح النساء حق الحصول على جوازات سفر وحق السفر من دون موافقة مسبقة من أزواجهن. وألغت المحكمة بنداً في قانون الجوازات الذي يعود إلى عام 1962 والذي ينص على حاجة المرأة لموافقة زوجها قبل الحصول على جواز سفر. واعتبرت المحكمة - حسب نص الحكم - أن البند القانوني المُلغى يتعارض مع الدستور الذي يضمن الحريات الشخصية والمساواة بين الرجال والنساء. وأتى الحكم بعد أن رفعت كويتية دعوى ضد زوجها الذي رفض إعطاءها جواز سفرها وجواز سفر أبنائهما الثلاثة بهدف منعهم من مغادرة البلاد.. في ظل ارتفاع مفاهيم حقوق الإنسان في العصر الحالي، من المفترض أن نعيد قراءة منع المرأة من السفر والحصول على جواز سفر إلا بإذن ولي الأمر، وأن نتعامل معها من خلال موقف المساواة في الحقوق العامة التي كفلتها الشريعة والقوانين الحديثة في العالم.

وفد "الوطني" يدعو إلى تأسيس مراكز لحماية الضحايا ومنظومة معلوماتية جنائية

"لجنة البرلماني الدولي" تقبل مقترحات الإمارات في قضايا الاتجار بالبشر والمخدرات والإرهاب

المصدر: جريدة الاتحاد الأربعاء 31 مارس 2010
http://www.alittihad.ae/details.php?id=17986&y=2010

أمجد الحياري

قبلت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدولي في الاتحاد البرلماني الدولي أمس، ثلاثة مقترحات للشعبة البرلمانية الإماراتية في قضايا"مكافحة الجريمة المنظمة بالاتجار بالمخدرات ومبيعات الأسلحة غير المشروعة والاتجار بالبشر والإرهاب عبر الحدود "، في حين قررت اللجنة دراسة الاقتراح الرابع المتعلق بحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس لاحقاً.

ووفقاً لسلطان صقر السويدي عضو اللجنة والذي قدم مقترحات الشعبة الإماراتية أمس، فإن اللجنة أخذت بالمذكرة الشارحة التي قدمتها الإمارات لممثلي برلمانات دول الاتحاد البرلماني الدولي والتي تتضمن دراسة عميقة حول آليات التعامل مع قضايا الإرهاب والاتجار بالبشر وبيع الأسلحة بطريقة غير مشروعة.

وأبلغ السويدي "الاتحاد" أن اللجنة ستقوم بتضمين المقترحات الإماراتية في مشروع قرارها المتعلق بتلك القضايا وإعلانه غداً أمام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني المنعقد حالياً في العاصمة التايلندية بانكوك بمشاركة 2000 برلماني يمثلون 132 دولة.

وناقش أعضاء اللجنة الدائمة أمس، بحضور سلطان صقر السويدي وخالد بوشهاب وممثلي الدول قضايا" التعاون والمسؤولية المشتركة في الحملة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة ولا سيما الاتجار بالمخدرات ومبيعات الأسلحة غير المشروعة والاتجار بالبشر والإرهاب عبر الحدود"

وفيما يتعلق بقضايا الاتجار بالبشر وافقت اللجنة على مقترح الإمارات الخاص بالدعوة إلى تشجيع البرلمانيين، حكومات بلادهم على حماية ضحايا الاتجار بالبشر في العالم من خلال توفير الحماية القانونية والاجتماعية والصحية والنفسية كما هو مطبق في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وكذلك إنشاء أماكن حماية لضحايا الاتجار بالبشر من النساء والأطفال لتوفير برامج تأهيلية كالرعاية الاجتماعية والطبية والنفسية والقانونية، إضافة إلى التعليم والتدريب، وضمان الترحيل الآمن إلى بلادهم بمساعدة شريك حماية للنساء في بلد الضحية، فضلاً عن ضرورة وجود خدمات نظام تتبع العائلة.

ويشار إلى أن دولة الإمارات كانت من أوائل الدول التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود في عام 2007، فيما سنت الدولة قانوناً في عام 2006 لمكافحة الاتجار بالبشر، ليكون أول قانون لمكافحة الاتجار بالبشر على مستوى الوطن العربي لمكافحة هذه الجريمة.

كما شكلت لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تقوم بدور فاعل في تنسيق الجهود بين جميع الجهات المحلية، تدريباً وتأهيلاً وتطبيقاً، في حين أنشئ مؤخراً مركز لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر والعنف، من النساء والأطفال يتولى الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية وإعادة دمجهم في المجتمع.

وكانت الإمارات الأولى عالمياً التي تقدم مساعدات دولية لمؤتمر الاتجار بالبشر في فيينا عام 2008.

أما فيما يتعلق بمكافحة جريمة قضايا المخدرات ومكافحة الإرهاب، فقد أيدت الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة دعوة دولة الإمارات لإنشاء منظومة معلوماتية جنائية على المستوى الإقليمي تكون بمثابة مركز لرصد المعلومات بهدف تجميع وحفظ

وتوثيق المعلومات الجنائية المتعلقة بقضايا المخدرات، وتوحيد منهج جمع المعلومات التي توفرها أجهزة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات وتبادلها بصورة آنية.كما تضمنت مقترحات الشعبة البرلمانية الإماراتية الدعوة إلى الاستفادة من الخدمات والخبرات الفنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كتنظيم ورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة في هذا المجال، والاستفادة كذلك من دور اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة في قضايا منع الجريمة والمراقبة الدولية للمخدرات ومكافحة الإرهاب.وطالبت الشعبة البرلمانية الإماراتية بتشديد العقوبات الوطنية الرادعة اتجاه المتاجرين بالبشر أو استخدام الأطفال في أعمال غير إنسانية، وتبني المبادرات الوطنية لرعاية ضحايا الاتجار بالبشر والأطفال المتعرضين لسوء المعاملة الإنسانية، وذلك بتوفير مراكز الرعايا الاجتماعية والنفسية وتأهيل هؤلاء الضحايا، لافتاً إلى أهمية أن تكون الجزاءات القانونية في ارتكاب مثل هذه الأعمال، أي الاتجار بالبشر، في حدودها القصوى، بما في ذلك عقوبة السجن المؤبد.

وقال إن مفهوم الجريمة المنظمة لا يقف عند استخدام العنف بل يتعدى إلى أخطار وآثار الجريمة والعنف على المجتمع بل التأكيد على أن يكون هناك تعاون دولي للحد من الجريمة المنظمة.وتابع أن زيادة أنواع المخدرات وزيادة المتعاطين وزيادة تجارة المخدرات التي تعد من أهم أنواع الجريمة المنظمة، تتطلب من المجتمع الدولي تشريعات وإجراءات صارمة التي بدورها ستساهم في التقليل والحد من مشكلة المخدرات.إلى ذلك، تشارك الدكتورة أمل القبيسي ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنسيقية للاتحاد البرلماني الدولي اليوم في اجتماع للدول الأعضاء حول " مكافحة العنف ضد المرأة " مع التركيز بشكل خاص على النساء المحتجزات في أماكن الاحتجاز والسجون ".وأشارت القبيسي إلى أن البحوث الميدانية في العديد من دول العالم أظهرت ما تتعرض له النساء المعتقلات أو المحتجزات من انتهاك لأبسط حقوق الإنسان خاصة في الحفاظ على سلامة الجسد وعدم التعرض للتعذيب، وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً لأحكام القوانين والمواثيق الدولية والمبادئ الإنسانية، ومن هذه المخالفات الاعتداء الجنسي على النساء المحتجزات في العديد من الحالات والتي قد تحجم هذه السيدات عن الإفصاح عن ذلك رغبة في الحفاظ على سمعتها.

ويضم وفد المجلس الوطني الاتحادي المشارك في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي كلاً من علي جاسم أحمد النائب الثاني لرئيس المجلس والدكتورة أمل عبدالله القبيسي وسلطان صقر السويدي وخالد حمد بوشهاب ويوسف علي بن فاضل وراشد محمد الشريقي.

مكافحة العنف ضد المرأة

قالت الدكتورة أمل القبيسي ممثل المجموعة العربية، إن مناقشات اجتماع اللجنة التنسيقية للاتحاد البرلماني الدولي اليوم حول " مكافحة العنف ضد المرأة " ستركز على على دور البرلمانات في مكافحة العنف وبوجه خاص على حالة المرأة في السجون ومراكز احتجاز المهاجرين، إضافة إلي بحث ما يمكن القيام به لمعاقبة الجناة وتقديم الدعم لضحايا الاعتداء والعنف.

وقالت إن موضوع انتهاك حقوق النساء داخل السجون يشكل ظاهرة خطيرة، تهدد بشكل مباشر حقوق السجناء، حيث إن المرأة السجينة تكون في أوضاع أقل حماية وأقل استجابة لتوجيه شكواها للسلطات المسؤولة، إما حفاظاً على سمعتها أو خوفاً من الفتك بها أو بذويها.

«المجموعة العربية» تلتقي أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي

بانكوك (الاتحاد)- عقدت المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد حاليا في العاصمة التايلندية اجتماعاً مع اندريس جونسون أمين عام الاتحاد . وهدف الاجتماع الذي حضره صقر السويدي وراشد الشريقي عضوا المجلس الوطني الاتحادي الى استيضاح فكرة تحويل الاتحاد الى منظمة دولية ملزمة للقرارات الصادرة عنها على غرار منظمة التجارة الدولية. وقدم أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي شرحاً للفكرة التي جاءت بناء على الادراك الدولي المتزايد حالياً للدور الاساسي الذي يلعبه الاتحاد وتزايد حضوره في اجتماعات الامم المتحدة. واضاف أنه ومع التغيرات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة أصبح من الضروري مشاركة البرلمانات الوطنية في المؤسسات متعددة الأطراف وبصفتها مكملة للحكومات وليست بديلاً عنها. وأكد اندريس جونسون أن ما يطمح إليه الاتحاد هو فهم دوره كمنظمة عالمية وليس كجزء من منظمة الأمم المتحدة وإنما النظير المماثل لها ولذلك لابد من إعادة إنشائه بمعاهدة أو اتفاقية لأن عدم وجود معاهدة يعني عدم الاعتراف به. وأضاف أنه متى توافر دعم الحكومات لذلك فسيبدأ الاتحاد بالتعاون معها بالاتصال مع الأمم المتحدة لإنجاز المعاهدة.وأبدى أمين عام الاتحاد البرلماني تفهم الاتحاد لموقف بعض البرلمانات الوطنية المتخوف من وجود التزامات جدية على المستوي المالي والتنظيمي والهيكلي، مؤيداً ضرورة السير بخطى متئدة نحو توقيع الاتفاقية عبر الاتصال بالمجموعات الجيوسياسية في الاتحاد وطلب المشورة.و قدم عدد من مندوبي البرلمانات العربية أسئلة حول أثر تحويل الاتحاد الى منظمة دولية على استقلاليته وإمكانية سيطرة الأمم المتحدة بخاصة مجلس الامن عليه. ورد الأمين العام للاتحاد مؤكداً أن الاتفاقية لن تطمس النظام الأساسي للاتحاد وإنما ستعنى فقط بتوفير إطار دولي لعمله ومن الناحية العملية سيتم بروز اهتمام أكبر بالاتحاد لأن تحويله الى منظمة سينهض بوضعه،مشيراً إلى أنه يمكن الإبقاء على وضعه الحالي غير أنه يواجه مصاعب فنية ومالية وادارية كبيرة نظراً لأن بعض الدول لا تعامل الاتحاد كمنظمة دولية .

28قراراً ومشاركة كويتية واضحة

المصدر: جريدة القبس الأحد 2010/03/28
= http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=589404

جنيف - كونا –

اختتم مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة دورته الثالثة عشرة باعتماد 28 قرارا وانشاء لجنة خبراء معنية بتقرير غولدستون، بالاضافة الى تمديد ولايات الاجراءات الخاصة بشأن الحق في الغذاء وجمهورية كوريا وميانمار.

وتتضمن القرارات التي اعتمدها المجلس قرارا يتعلق بالمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآخر يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي ترتكبها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وشكل المجلس لجنة من الخبراء المستقلين لرصد اجراءات الحكومة الاسرائيلية والجانب الفلسطيني، فيما يتعلق بالتحقيقات في الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان التي أبلغ عنها المجلس.

وتناولت قرارات اخرى مناهضة تشويه صورة الأديان، وحقوق الانسان لذوي الاحتياجات الخاصة، وحماية المدافعين عن حقوق الانسان، بالاضافة الى دور ومسؤولية القضاة وممثلي الادعاء العام والمحامين فيما يتعلق بالتعذيب، وغيره من اشكال المعاملة القاسية وغير الانسانية، فضلا عن مكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال وحالة حقوق الانسان في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

كما مدد المجلس أيضا ولاية الفريق العامل المعني بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل.

واستمع المجلس على مدار الدورة الى عدد من التقارير رفيعة المستوى، وعقد حوارات تفاعلية مع المقررين وواضعي التقارير المتخصصة.

وكان للكويت مساهمة واضحة في أعمال تلك الدورة، تمثلت في مداخلة مهمة للمندوب الدائم لدولة الكويت في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير ضرار عبدالرزاق رزوقي.

كما تناول السكرتير الثالث في الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف الشيخ جراح جابر الأحمد وجهة نظر الكويت في القضاء على العنصرية، بينما تناولت السكرتير الثالث في وفد الكويت الشيخة جواهر ابراهيم الصباح مشكلة الفقر باعتباره أحد عوائق الرقي بحقوق الانسان.

وتحدث الملحق الدبلوماسي في وزارة الخارجية الكويتية فلاح الحجرف عن موقف الكويت، وتشديدها على أهمية التسامح الديني، واعرب الملحق الدبلوماسي في الخارجية الكويتية عبدالمحسن الرفاعي عن قلق بلاده ازاء الأوضاع في الصومال، فيما دعا الملحق الدبلوماسي في وزارة الخارجية أحمد البعيجان المجتمع الدولي الى دعم افغانستان.

الكويت تدعو للقضاء على العنصرية

المصدر: جريدة القبس الخميس 25 /2010/03
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=588504&searchText=حقوق%20الإنسان&date=31032010

أكدت الكويت أمس، أهمية تضافر الجهود الدولية للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري انطلاقاً من مبادئها الاسلامية وايماناً منها بالمواثيق الدولية ذات الصلة.

وقال السكرتير الثالث في الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف الشيخ جراح جابر الأحمد في كلمته أمام جلسة مجلس حقوق الانسان ان بلاده «تشارك المجتمع الدولي رفضه أي اساءة تمس الأديان ورموزها»، مشيراً الى ما بذلته الكويت من جهود ومساعدات وبرامج على الصعيد الدولي «لتحقيق مفاهيم ومبادئ الوسطية والاعتدال والتسامح ونبذ التطرف والتمييز».

الإسلام وحقوق الإنسان

المصدر :جريدة الخليج الجمعة ،2010/03/26
http://www.alkhaleej.ae/portal/b03acb9f-c8a9-4a8a-b25e-e3a2bf725a20.aspx

محمود حمدي زقزوق

إذا نظرنا بصفة عامة إلى قضية حقوق الإنسان في التاريخ الإنساني والأساس الذي ترتكز عليه هذه الحقوق في التصورات العامة نجد أنها تدور بين أن تكون مبنية على أساس الحق الطبيعي، أو التعاليم الدينية أو الأخلاقية، أو على أساس وضعي .
وقد تطور مفهوم حقوق الإنسان في الفكر الإنساني على مدى قرون عديدة من خلال صراع طويل داخل الجماعات الإنسانية، وانتهي الأمر إلى التصور الحديث لهذا المفهوم، والذي يرتكز بصفة خاصة على الأسس والمبادئ التي نادى بها التنوير الأوروبي . وفي خضم المناقشات التي تدور حول حقوق الإنسان حتى يومنا هذا ترتفع بين حين وآخر بعض الأصوات التي تتهم الإسلام بأنه دين لا يعرف حقوقا للإنسان ويتم بقصد أو بغير قصد تجاهل عطاء الإسلام في قضية حقوق الإنسان تجاهلا تماما . ووضعا للأمور في نصابها وتصحيحا للتصورات الخاطئة في هذا الصدد نتناول هذه القضية من حيث الأسس التي تنبني عليها في التصور الإسلامي .
إن من المعروف لكل دارس للشريعة الإسلامية أن مقاصدها منذ كانت تتمثل في قيام مصالح الناس في الدين والدنيا معا . وقد روعي في كل حكم من أحكامها إما حفظ شيء من الضروريات الخمس وهي (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال) والتي تعد أسس العمران المرعية في كل ملة، وإما حفظ شيء من الحاجيات كأنواع المعاملات، وإما حفظ شيء من التحسينات التي ترجع إلى مكارم الأخلاق، وإما تكميل نوع من هذه الأنواع بما يعين على تحققه .
وحفظ هذه الأنواع الثلاثة المشار إليها يعني حمايتها من أي اعتداء عليها، وهذه الحماية حق لكل فرد، فهي إذن تمثل حقوقاً للإنسان بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، وترجع حقوق الإنسان في الإسلام بصفة عامة إلى حقين أساسيين وهما: حق الإنسان في المساواة، وحقه في الحرية، وكل حقوق الإنسان الأخرى تنبثق من هذين الحقين .
ويؤسس القرآن الكريم حق الإنسان في المساواة على قاعدتين أساسيتين هما: وحدة الأصل البشرى، وشمول الكرامة الإنسانية لكل بني آدم .
أما وحدة الأصل البشري فإن القرآن الكريم قد أكد عليها تأكيدا واضحا لا يقبل التأويل، حين أشار إلى أن الناس جميعا قد خلقوا من نفس واحدة، فلا مجال في الإسلام لامتيازات طبيعية لفئات أو طبقات أو أجناس أو شعوب في مقابل شعوب أخرى .
وقد أكدت السنة النبوية هذه الحقيقة كما جاء في خطبة حجة الوداع المشهورة (أيها الناس: إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى) .
ومن الملاحظ أن الإسلام يعتمد معيارا للتفاضل بين الأفراد يختلف عن المعايير المتعارف عليها بين الناس . ألا وهو معيار الثراء الداخلي للإنسان، وما يرتبط به من موقف روحي يحفز الإنسان على العمل المثمر وبذل الجهد في سبيل إقرار الحق والعدل .
وهذا المعيار بتعبير القرآن الكريم والسنة النبوية يتمثل في التقوى، التي تعني العمل الصالح الذي يشمل كل عمل يقوم به الإنسان في هذه الحياة دينيا كان هذا العمل أم دنيويا طالما قصد به وجه الله ونفع الناس ودفع الأذى عنهم .
أما القاعدة الثانية للمساواة فهي شمول الكرامة الإنسانية لكل البشر . وقد منح الله هذه الكرامة لكل الناس بلا استثناء لتكون سياجا من الحصانة والحماية لكل فرد من أفراد الإنسان، لا فرق بين غني وفقير وحاكم ومحكوم، فالجميع أمام الله وأمام القانون وفي الحقوق العامة سواء .
ومن المعلوم أن حق المساواة في المجتمع الإسلامي مكفول للمسلمين ولغير المسلمين على السواء، وهنا تسري القاعدة القانونية الإسلامية: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" أما المبدأ الثاني الذي ترتكز عليه حقوق الإنسان في الإسلام فهو مبدأ الحرية، فقد جعل الله الإنسان كائنا مكلفا ومسؤولا عن عمارة الأرض وبناء الحضارة الإنسانية، وليست هناك مسؤولية من دون حرية حتى في قضية الإيمان والكفر التي جعلها الله مرتبطة بمشيئة الإنسان . كما يشير إلى ذلك القرآن الكريم في وضوح تام . وتشمل الحرية

المقصودة كل الحريات الإنسانية دينية كانت أم سياسية أم فكرية أم مدنية، ولم تكن مقولة عمر بن الخطاب رضي الله عنه "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" تعبيرا عن موقف عارض وإنما كانت ترسيخا لتصور مبدئي ثابت في الإسلام .
وإذا كانت حقوق الإنسان لا تراعى بصورة كافية في العديد من مناطق العالم الإسلامي، الأمر الذي يعطي لخصوم الإسلام الفرصة لاتهامه بخلوه من حقوق للإنسان، فإن الإسلام ليس مسؤولا عن الممارسات الخاطئة حتى وإن كانت ترتكب باسمه .
ومن يريد أن يتعرف إلى تعاليم الإسلام الحقيقية فليبحث عنها في مصادرها الأصلية وليس في سلوكيات خاطئة أو تفسيرات باطلة يرفضها الإسلام رفضا تاما .